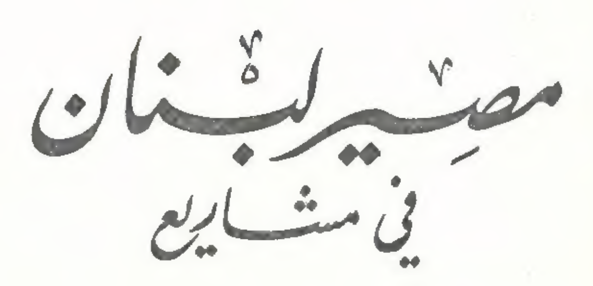
زدني علماً

الدكتور محمد المجذوب

مصير لبنان في مشاريع

منشورات عويدات
بيروت . باريس

الدكتور محمد المجذوب
استاذ في الجامعة اللبنانية
وجامعة بيروت العربية



- نظام الكانتونات
- اللامركزية السياسية
- تدويل الأزمة اللبنانية
- البوليس الدولي
- حياد لبنان وتحييده

منشورات عويدات
بيروت – باريس

منشورات عويدات
بيروت – باريس

الطبعة الاولى : نيسان (افريل) ١٩٧٨

مقدمة الناشر

عندما اشتدت الازمة السياسية في لبنان ، خلال العامين ١٩٧٥ – ١٩٧٦ ، وتحوّلت الى حرب اهلية مدمّرة ، شعر الكثيرون بأن النظام اللبناني مصابٌ بخلل وبأن العلاج يجب ان يتناول هذا الخلل .

وقُدّمت ، خلال الأزمة وبعدها ، مشاريع ومقترحات كثيرة ، أهمها :

١ – الاخذ بنظام الكانتونات السويسري وتحويل لبنان الى دولة فدرالية قادرة على تحقيق « الوحدة في التعددية » .

٢ – المطالبة بتطبيق نظام اللامركزية وتقسيم لبنان الى مناطق أو مقاطعات تتمتع بالحكم الذاتي . ولكن فكرة اللامركزية الادارية اختلطت ، في اذهان الكثيرين ، بفكرة اللامركزية السياسية .

٣ – المناداة بتدويل الازمة اللبنانية وعرضها على الامم المتحدة والطلب الى الدول الكبرى التدخل لايجاد الحل المناسب للاعاصير التي يتعرض لها لبنان من وقت الى آخر .

٤ – الاعتقاد بأن أزمة لبنان مرتبطة بالخطر الاسرائيلي الجاثم على الحدود ، وبأن الخطر يمكن ان يزول (وتزول معه الازمة) اذا تمركزت القوات الدولية على حدود لبنان الجنوبية .

٥ – الدعوة الى حياد لبنان أو تحييده لإبعاده عن المشكلات والمحاور العربية التي تجري وتتفاعل حوله .

وبعد طرح هذه المشاريع قام صديقنا الدكتور محمد المجذوب يتصدى لها ويُبرز أخطارها، دون أن يُغفل الاشارة الى بعض المحاسن أو الفوائد فيها. وكل ذلك بأسلوب موضوعي رصين يعتمد على شرح الفكرة ومقارعة الحجة بالحجة .

وهذا الحوار الفكري الذي يشترك فيه المؤلف يثبت ان لبنان ، على الرغم من شدة العاصفة التي اجتاحته ، لم يفقد بعد تلك الميزة التي اشتُهر بها ، وهي حرية الفكر . فهو يتّبع اسلوباً علمياً ومنطقياً في معالجة المواضيع المطروحة . انه يشرح الموضوع من جميع جوانبه ، ويبيّن محاسنه ومساوئه ، ويعرض وجهة نظر المنادين به، ثم يعمد الى تفنيد الحجج التي أتوا بها والكشف عن الخلفيات التي تكمن وراء الدعوة اليه .

ولأننا نتمنى لهذا الاسلوب الفكري الهادىء ان يسود وينتشر ويشكل الاساس المتين لانتاجنا العلمي، فقد حرصنا على نشر هذه الدراسات . ولأننا نتمنى ان يحل الحوار محل الرصاص في وطننا لبنان، فقد حرصنا على تقديم هذه الدراسات الى شبابنا لتكون لهم نموذجاً في طريقة التفكير، وتبادل الآراء ، وتحليل المواقف ، بغية الوصول الى الحل المنشود .

بيروت في اول آذار (مارس) ١٩٧٨ — **الناشر**

الوجه الآخر

لنظام الكانتونات السويسري

قبل الحرب الاهلية(*) في لبنان، كنا نسمع ونقرأ الكثير عن سويسرا . وكان كل ما يقال فيها يوحي بأنها جنة الله في ارضه ، او المدينة الفاضلة التي تحدث عنها افلاطون والفارابي . وكانت فئات كثيرة من اللبنانيين تبدي ، في كل مناسبة ، تقديرها البالغ للنظام الديموقراطي والبرلماني المطبق في سويسرا ، وتطالب، عند حدوث اي خلل في النظام اللبناني ، بنقل التجربة السويسرية الى لبنان ، جازمة بأن العمل بالنظام السويسري كفيل بازالة اسباب الصراع الطبقي او الفئوي او الطائفي ، وتعزيز الروح الديموقراطية، وتوفير الرفاهية والازدهار للمواطنين . وكنا، بشيء من التحفظ والحذر ، نصدّق كل ما يقال ويكتب، منتظرين اول فرصة سانحة للانكباب على درس الموضوع والوقوف على صحة المعلومات الشائعة .

وخلال الاحداث الدامية ، طرح اليمين اللبناني بعض الافكار والمشروعات لمعالجة الازمة كان من ابرزها فكرة الاخذ بنظام الكانتونات السويسري ، من اجل تحويل لبنان الى دولة فدرالية (اتحادية) قادرة على تحقيق « الوحدة في التعددية » . وجُنّدت الافواه والاقلام للتبشير بالفكرة ، والاشادة بالديموقراطية السويسرية ، والتأكيد على وجود العديد من نقاط

(*) دراسة نشرت في مجلة شؤون فلسطينية ، العدد ٦٣ / ٦٤، شباط – آذار (فبراير – مارس) ١٩٧٧ .

الالتقاء والتشابه بين اوضاع لبنان واوضاع سويسرا . وبالغ أهل اليمين في امتداح النظام السويسري حتى خُيّل الى البعض ان انقاذ لبنان ، من محنه المزمنة ، لن يتم الا باقتباس نظام شبيه بهذا النظام .

وانتهزنا هذه الفرصة ، وألقينا نظرة شاملة على الاوضاع السويسرية ، محاولين التعرف الى الدوافع والحوافز التي حدت باليمين اللبناني الى المناداة باعتماد نظام الكانتونات ، ومحاولين كذلك اكتشاف حقيقة النظام السويسري الذي أُحيط بهالة من الاكبار . وبعد التدقيق توصلنا الى النتيجة التالية :

١ — ان سويسرا دولة تحكمها طبقة اوليغارشية تبهر العالم بدعاياتها المضلّلة ، وتُسخّر انظمة الدولة ومرافقها لخدمة مصالحها المرتبطة بمصالح الامبريالية العالمية . واليمين اللبناني يسعى الى نقل التجربة السويسرية الى لبنان لانها ، في رأيه ، تضمن له استمرار امتيازاته وتعود عليه بالمزيد من المكاسب المادية .

٢ — ان سويسرا لم تتبوأ مركزها المالي والمصرفي الضخم الا بسبب مشاركتها في استغلال ثروات الشعوب المسحوقة .

٣ — ان سويسرا تتمتع بمركز اقتصادي رفيع ، ولكن هذا المركز يخفي وجهاً قبيحاً ، لانه يضع الاقتصاد في خدمة الاحتكار واللصوصية ، لا في خدمة الشعوب .

٤ — ان سويسرا تعيش في ظل واجهة زائفة من الديموقراطية ، لان الحكم فيها يخضع لسيطرة ارباب الشركات الاحتكارية .

٥ — ان سويسرا تخدع الشعوب باسطورة حيادها ، لانها ما زالت تستغل هذه الاسطورة لتحقيق اغراض مادية واستعمارية.

وسنعالج هذه النقاط بشيء من التفصيل .

●

اولاً — نظام الكانتونات وامتيازات اليمين

ماذا يقصد اليمين اللبناني عندما يتحدث عن نظام الكانتونات؟

انه يقصد النظام الدستوري والسياسي المطبق في الاتحاد السويسري او (حسب التسمية الرسمية للدولة السويسرية) الكونفدرالية السويسرية . **وكانتون** كلمة من اصل ايطالي تعني : المقاطعة او المنطقة او الولاية .

وسويسرا مكونة ، حالياً ، من ٢٢ كانتوناً او ولاية ذات سيادة ، كما ينص على ذلك الدستور السويسري . ومن المحتمل ان ينضم الى العدد الراهن كانتون جديد يحمل اسم جورا Jura ، مكون من المناطق الشمالية الناطقة بالفرنسية ، والداخلة في ولاية برن ، منذ عام ١٨١٥ . فسكان هذه المناطق يناضلون منذ اعوام للانفصال عن ولاية برن وتكوين ولاية خاصة بهم . وقد تم الاتفاق على اجراء استفتاء شعبي في العام القادم للبت في موضوع انشاء الكانتون الجديد .

وتاريخ سويسرا حافل بالاحداث المثيرة . وهي لم تصل الى نظامها الاتحادي الا بعد سلسلة من الحروب والمعارك الدينية والسياسية ، كانت آخرها الحرب الاهلية التي نشبت في عام

١٨٤٧ بين المقاطعات الكاثوليكية المحافظة والمقاطعـات البروتستانتية المتحررة ، وتمت الغلبة فيها للبروتستانتيين الذين خاضوا غمار تلك الحرب القصيرة بقيادة جنرال كاثوليكي ، هو دوفور Dufour . وعقد مؤتمر وطني بعد الحرب تمخض عن دستور عام ١٨٤٨ ، الذي تم ابداله ، في عام ١٨٧٤ ، بالدستور الراهن للاتحاد .

وفي غمرة الاحداث اللبنانية ، وبعد اخفاق فكـرة التقسيم ، اقدم اقطاب اليمين على طرح فكرة الكانتونات كمخرج للازمة وبديل للصيغة التي أرسى قواعدها الميثاق الوطني . ويبدو ان الفكرة من وحي اميركي ومباركة اوروبية . وكان الدكتور **شارل مالك** اول من لوّح بها وبشّر ، ففي تموز (يوليو) الماضي ادلى بتصريح قال فيه : « ان الولايات المتحدة تنظر الى الحرب اللبنانية من زاوية انها تتركب من ثلاثة اشياء : حرب داخلية اهلية ، وحرب فلسطينية – لبنانية ، وحرب راديكالية – شيوعية او انقلابية عالمية » . واضاف انه لا يملك معلومات عن خطة اميركية للتقسيم ولكنه يتصور اليوم « بعد الذي حصل في لبنان ، صار عند الاميركان استعداد للنظر في المساهمة في ايجاد نوع من التنظيم الداخلي الذي يؤول الى الاستقرار ، وهذا قد يشمل شيئاً من الفدرالية او نظـام الكانتونات ، ولكن من ضمن اطار وحدة لبنانية » . واكد في نهاية حديثه « ان لبنان هو واقعياً مقسّم » (١) .

وبعد اسابيع عاد الرئيس السابق **شارل حلو** من اوروبة ،

بعد غياب استمر سعة اشهر ، وادلى بتصريح لاذاعة هولندا استهله بالدعوة الى اعتماد نظام الكانتونات والعمل باللامركزية في المجالات الاقتصادية والادارية والمالية ، معتبراً ان هذه الخطوة مرحلية ولا بد منها لاعادة توحيد لبنان شعباً وارضاً . واكد في حديثه ، على ان لبنان هو سويسرا الشرق ، وتساءل : « ولماذا لا يكون لبنان سويسرا الشرق على الصعيد السياسي ؟ » (٢) .

وعلى اثر هذا التصريـح كثُر الحديث عن مشروع الكانتونات . وذكرت بعض الصحف ان صيغة جديدة ومفصلة لمشروع سمي بمشروع « الادارة الجديدة للبنان » قد عرضت ، في اطار من السرية التامة ، على الرئيس فرنجية ، وان هذه التسمية التي تم اختيارها ليست غير مشروع نظام الكانتونات ، الذي يقسم لبنان الى مجموعة مقاطعات تتمتع كل منها بالاستقلال الذاتي والحكم المحلي ، وان المشروع استوحى دستور الدولة السويسرية ، وان بعض كبار القانونيين في اوروبة درسوه من مختلف النواحي قبل صبّه في صياغته الاولية الحالية (٣) .

وفي اليوم الذي توجه فيه الرئيس حلو الى الاردن ، موفداً من قبل « جبهة الكفور » لاجراء اتصالات بالملك حسـين والمسؤولين في عمان ، اشارت بعض الصحف الى انه يحمل اقتراحاً (مشفوعاً برسالة من الرئيس شمعون ، صديق الملك حسين) بحل الازمة اللبنانية عبر نظام الكانتونات واللامركزية ، لان الهدف من الزيارة هو الوقوف على رأي الاردن في الاتحاد الكونفدرالي (بين الاردن وسوريا ولبنان والمقاومة الفلسطينية) ،

وفي نظام الكانتونات للبنان تمهيداً لطرحه على دمشق مقروناً بموافقة الاردن (٤) .

وفي نفس اليوم تضمن التصريح اليومي للشيخ **بيار الجميل** اشارة واضحة الى اتفاق اقطاب اليمين على مخطط الكانتونات ، فقد تحدث عن بناء لبنان عن طريق احياء التعايش الاسلامي المسيحي ، وقال ان ذلك غير ممكن « الا اذا اتيح للمسيحيين ان يمارسوا نوعاً من العناية المباشرة بشؤونهم ... ان يتاح لهم ان يكونوا احرار في مناطقهم على الاقل، فلا تفرض عليهم الفوضى الفلسطينية ولا مطامع اليسار الدولي ولا شهوة الاقلية الفاجرة الى التسلط والسيطرة » (٥) . وفي اليوم التالي صعّد صراحته الى حد الدعوة الى نظام لامركزي يكون اساسه « الوحدة في التعددية » . وفهم الجميع ان الترجمة الصحيحة لكلامه هي الدعوة الى اقامة نظام الكانتونات (٦)

وعندما اصبح هذا النظام المشروع المفضل لليمين اللبناني اسرع الدكتور **هنري كيسنجر** (وزير الخارجية الاميركية آنذاك) الى الترويج له عن طريق الحديث عن مشروع اعادة توحيد لبنان على اساس الكانتونات ، لانه « يجب ان يكون لكل من الطائفتين المسيحية والاسلامية نمط حياة خاص يتوافق مع التقاليد الخاصة بكل منهما » (٧) .

وفي تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي ، اقترحت اللجنة السياسية المنبثقة من « **مؤتمر البحوث اللبنانية ــ الكسليك** » اربع صيغ لبناء لبنان الجديد ، دون ان تخفي تفضيلها للشكل الاتحادي

للدولة . والصيغ الاربع هي :

١ ــ صيغة الميثاق الوطني المعدل بموجب وثيقة ١٤ ــ ٢ ــ ١٩٧٦ (اي ما سمي بالوثيقة الدستورية) .

٢ ــ صيغة الدولة الوحدوية العلمانية .

٣ ــ صيغة الدولة الاتحادية المؤلفة من مقاطعات ذات استقلال داخلي واسع ، يتأمّن داخل كلّ منها اكبر مقدار ممكن من التجانس السكاني ، وتلتقي في اتحاد تمارس داخله مشاركة متساوية في الحكم وتتمتع كل منها بحق النقض .

٤ ــ صيغة الدولة الفدرالية ذات المقاطعات التي تتمتع باستقلال داخلي وتشارك في الحكم المركزي دون ان يكون لها حق النقض ، اذ ان المناصفة في التمثيل والتصويت بأكثرية مزدوجة يعوضان ضمانات هذا الحق (٨) .

وتبنى حزب الوطنيين الاحرار فكرة الكانتونات ، فدعا **الرئيس شمعون** الى تطبيقها على الطريقة السويسرية بحيث يكون لكل كانتون دستوره وجهاز حكمه . ولكن المحامي **موسى برنس** (وهو من المنظّرين في الحزب) اقترح مشروعاً ، عرضته صحيفة الحزب مع خرائط تفصيلية ، واسماه « المناطقية » ، تصل اللامركزية فيه الى درجة الكونفدرالية ، ليس بين الطوائف ، وانما بين المناطق الثلاث التي سيتكون منها لبنان الجديد (٩) .

ونلاحظ ان كل حديث عن الكانتونات يقترن بالمثال السويسري ويتضمن رغبة عارمة في تحويل لبنان الى سويسرا شرقية ، او سويسرا

الشرق . ويبدو ان اعجاب اليمين اللبناني بسويسرا له ما يبرره ، فهو نابع ، في الدرجة الاولى ، من المركز الرفيع الذي تتبوأه سويسرا في مجال القدرة المالية والاقتصادية ، فعلى رغم ضآلة مساحتها (٢٩٥ر٤١ كلم٢) ، وقلة سكانها (٦,٥ مليون) ، فانها تعتبر السوق المالي الاول في العالم ، والسوق العالمي الاول للذهب ، والسوق العالمي الاول لتثنية التأمين Réassurance . وتأتي في المرتبة الثالثة في العالم من حيث القوة المالية ، وفي المرتبة الحادية عشرة من حيث القوة الصناعية . وهي مركز اقوى صناعة غذائية في العالم . والسويسريون هم الشعب الثاني الاكثر ثراء في الدنيا (١٠) . وفي بلادهم اكثر من اربعة آلاف مصرف ، ففي مدينة لوغانو Lugano وحدها ، التي لا يزيد عدد سكانها على ٢٥ الف نسمة ، اكثر من ٣٠٠ مصرف ، وشركة مالية ، ووكالة استثمار .

واعجاب اليمين اللبناني بالنظام السويسري ليس بالامر المستغرب ، لان اليمين ، أنىّ كان ، يطمح الى تبني النظام السياسي والاقتصادي الذي يستطيع ان يحقق له اكبر قدر ممكن من الخدمات والتسهيلات .

ويمكننا تلخيص الميزات البارزة التي يتسم بها النظام السويسري ، والتي تستهوي اهل اليمين في كل قطر وتجعلهم يتمنون نقل التجربة السويسرية الى اوطانهم ، بالامور الاربعة التالية :

١ – المركز المالي والمصرفي الحر الذي تتمتع به سويسرا .

٢ – نظامها الاقتصادي الذي يجعلها من اغنى الدول .

٣ – نظامها البرلماني الديموقراطي الذي يُطبّق بحكمة ومسؤولية .

٤ – حيادها الذي يُضرب به المثل .

ولو تركنا جانباً ما تزوّدنا به وسائل الاعلام (التي توجهها الاحتكارات الدولية) عن الاوضاع السويسرية ، وحاولنا الغوص في الاعماق ، فماذا نجد في سويسرا ؟ هل يستحق نظامها السياسي والاجتماعي والمالي والمصرفي تلك الهالة من القداسة والاكبار التي تضفى عليه ؟ هل يصلح النظام السويسري لأن يكون قدوة حسنة للدول ، ولا سيما النامية منها ، التي تسعى ، بالطرق الشريفة والمشروعة ، الى توفير السعادة الدائمة لمواطنيها والاسهام مع غيرها من الدول المحبة للسلام في ازالة اسباب الخصام ؟ وبتساؤل موجز : هل سويسرا هي ، حقاً ، ذلك البلد المثالي الساحر الذي تتحدث عنه بعض الكتب كما تتحدث الكتب السماوية عن الجنة التي وُعد بها المتّقون ؟

ان لسويسرا وجهاً اخر غير مألوف يختلف كل الاختلاف عن الصورة المرتسمة في اذهاننا عنها . ولعل الامبريالية العالمية (المستفيدة الاولى من الخدمات التي يوفرها لها هذا البلد) هي التي تحرص كل الحرص على إخفاء وجه سويسرا الحقيقي خوفاً من تعرض وجودها (وجود الامبريالية) ومصالحها للخطر .

وللكشف عن الوجه الآخر يمكننا الاعتماد على ما كتبه بعض المفكرين السويسريين المرموقين ، من ذوي الضمائر

الحية والجرأة النادرة والوطنيـة الصادقة . ويأتي جان زيغلر Jean zeigler ، الاستاذ الجامعي والنائب في البرلمان السويسري ، في طليعتهم . فقد نشر في العام الماضي كتاباً رائعاً بعنوان « سويسرا فوق كل شبهة » ، اعتبر فيه ان وطنه اصبح العقل المدبر لوحش عالمي اسمه الامبريالية . ومن هذا الكتاب القيم سنستقي كثيراً من المعلومات (١١) .

ثانياً — الوجه الآخر لمركز سويسرا المالي والمصرفي.

يريد اهل اليمين ان يصبح لبنان ، كسويسرا ، مركزاً مالياً ومصرفياً حراً تتكدس فيه اموال الدنيا . وهم يعلمون ان لبنان لن يصبح كذلك الا اذا وافق شعبه على ان يقوم بلـده بتأدية نفس الدور الذي تمارسه سويسرا داخل النظام الامبريالي العالمي . فسويسرا تقوم بدور المخبأ او المخزن او المستـودع لمسروقات الامبريالية . ان الاوليغارشية الامبريالية ، المتواطئة مع الاوليغارشيات المحلية ، تحتاج الى بلد آمن يسمح تشريعه المصرفي وتسهيلاته النقدية واستقراره السياسي بتكديس الاموال المسروقة من العالم الثالث فيه واستثمارها من جديد بغية تحقيق أرباح جديدة خيالية .

وقد وجدت الاوليغارشية العالمية ضالتها في سويسرا . ولم يخيب حكام سويسرا آمالها . فالاموال المسروقة تحوّل الى سويسرا بوسائل مشروعة وغير مشروعة . والمصارف نفسها تشارك سراً في تنفيذ هذه المهمة . وهنـاك مهربون محترفون ينقلون الاموال النقدية من مختلف الدول الى المصارف السويسرية مقابـل

عمولة تصل احياناً الى ٧٪ (١٢) .

والغريب او المستغرب ان الصحافة ، بشكل عام ، تحجم عن نشر اية معلومات رسمية عن مقدار المبالغ الفلكية المهربة الى سويسرا . وكلما سئل المجلس الفدرالي (الحكومة) عن ذلك اكد جهله بحجم هذه المبالغ ، وبمصدرها ، وبأمكنة ايداعها ، مع ان الجميع يعلمون ان المصارف الخمسة الرئيسية في سويسرا تسيطر وحدها على نسبة من المبالغ توازي قيمة الانتاج القومي ، وان الرساميل المهربة لا تخضع للضريبة في اقطارها الاصلية ، وان بعض هذه الرساميل هو ثمرة اعمال اجرامية قابلة للعقاب ، وان مصدر كميات كبرى من الاموال هو الطبقات الحاكمة في الدول النامية ، وان الدول التي تفقدها تتشدد عادة في اخراج الرساميل منها . ويمكننا ايراد ثلاثة امثلة :

١ — بعد انهيار النظام الدكتاتوري في البرتغال ، في نيسان (ابريل) ١٩٧٤ ، هُرِّبت اموال كثيرة الى الخارج ، على الرغم من صدور مراسيم تحظر ذلك . وفي تمـوز (يوليـو) ١٩٧٥ ، نشر مصرف البرتغال تقريراً جاء فيه ان اكثر من مليار (اسكودو) هربت من البلاد بشكل اوراق نقدية ما بين نيسان ١٩٧٤ ونيسان ١٩٧٥ ، وان مصارف الدول التي تلقت هذه المبالغ قد اعادتها الى مصرف البرتغال لاستبدالها بالذهب او بالعملات الصعبة . واكد التقرير على ان المصرف الوطني السويسري كان له حصة الاسد في هذه العملية .

٢ — عندما خلع الانقلابيون الاثيوبيون ، في ايلـول

(٢)

(سبتمبر) ١٩٧٤ ، **الامبراطور هيلاسيلاسي** ، اكتشفوا انه كان يستولي على كميات الذهب المستخرجة من بلاده ويحولها الى الخارج . وقدروا ان الرساميل التي اودعها في المصارف الاجنبية ، ولا سيما في المصارف السويسرية ، تبلغ ٦ مليارات من الدولارات وقد اقدم على ذلك على الرغم من فقر شعبه وحاجة بلده الى الرساميل لانجاز بعض المشاريع العمرانية واستثمار بعض الخيرات المدفونة في الارض .

٣ — في ١٢ نيسان (ابريل) ١٩٧٥ ، ذكرت مجلة « التايم » ان طائرة سويسرية حطت في مطار سايغون في نهاية مارس من نفس العام ، اي قبل ايام من الاطاحة **بالجنرال ثيو** ، رئيس جمهورية فيتنام الجنوبية ، **والمارشال لون نول** ، رئيس جمهورية كمبوديا ، وكانت تحمل مواد غذائية ومعدات طبية . وبعد تفريغ شحنتها اتصل رجال القصر الجمهوري في سايغون بقائدها وطلبوا منه نقل ١٦ طناً من الذهب الى سويسرا لحساب الرئيسين المذكورين .

●

ويبدي اهل اليمين اعجابهم البالغ بسرية المصارف في سويسرا ، فما هي ، في الحقيقة ، **سرية المصارف ؟**

انها اسلوب متقن وبارع يقضي بتشجيع بعض المارقين من رجال الحكم في الدول النامية على تهريب اموال شعوبهم واخفائها في دهاليز المصارف السويسرية . وهي كذلك اسلوب ذكي للاستيلاء على ما يتيسّر من هذه الاموال عندما تسمح

الظروف بذلك :

واذا حدث ، مثلاً ، ان أُودع مبلغ ما في احد المصارف السويسرية وأُحيط بالسرية التامة ، وتبين فيما بعد ان المبلغ مسروق وان هناك من يطالب به ، فانه يصبح بحكم المستحيل تقريباً استعادة المبلغ . فلكي يحق لمدّعٍ ما حجز حساب للغير في المصرف يتوجب عليه التقدم بطلبٍ يحدد فيه اسم صاحب الحساب ، وهويته ، ورقم حسابه ، وإسم مصرف الايداع ، والقيمة التقريبية للمبلغ المودع . ومن النادر ان تكون في حوزته كل هذه المعلومات . وحتّى لو حصل عليها ورفعها الى السلطات المختصة فمن المحتمل (والتجارب تثبت ذلك) الاّ يحصل على بغيته . ولو تصورنا ان الشكوى رفعت الى المراجع القضائية فان صاحب الحساب لا يعدم وسيلة لتهريبه ، فيكفيه ان يتصل هاتفياً بالمصرف ليطلب منه تغيير رقم حسابه فوراً ، او تحويل الحساب الى مكان او مصرف آخر .

ان عدداً كبيراً من القادة والسياسيين الذين سيطروا على مقدرات الدول النامية (واحياناً مقدرات الدول المتقدمة) قد تمكنوا من الاستيلاء على قسم من ثروات بلادهم وتحويله الى المصارف السويسرية . وبعد الاطاحة بهم لم يتمكن القادة الجدد الذين حلوا محلهم من استعادة هذه الاموال بسبب سرية المصارف. فالنظام الجديد الذي خلف نظام **الدكتاتور تروخيو** ، الرئيس السابق لجمهورية الدومينيكان ، طالب مرات ومرات باستعادة الاموال التي ابتزها ابناء تروخيّو واودعوها مصارف سويسرا ،

فلم يوفق حتى الآن . وتقدر هذه الاموال بنصف مليار دولار .

وقصة **محمد خيضر** وأموال جبهة التحرير الجزائرية المودعة في احد المصارف السويسرية ما زالت ماثلة في الاذهان . فقد كان خيضر أميناً لصندوق الجبهة . وقبل استقلال الجزائر اودع البنك التجاري العربي (وهو سويسري) مبلغ خمسين مليون فرنك سويسري . وفي عام ١٩٦٤ ، وعلى اثر الخلافات بين اعضاء المكتب السياسي للجبهة ، حل السيد آيت حسين محل خيضر ، فعهدت اليه الحكومة باسترجاع المبالغ من سويسرا . ولكن خيضر سارع الى تحويل قسم منها الى خارج سويسرا . ورفعت القضية الى المحاكم السويسرية حتى وصلت الى المحكمة الفدرالية في لوزان (وهي المحكمة العليا في البلاد) ، فكان جوابها واضحاً : ان خيضر هو الذي وضع المبلغ في المصرف ، والمصرف لن يسلمها الا لصاحبها . وهذا الحكم قد صدر في صيف عام ١٩٧٤ ، اي بعد عشر سنوات من اقامة الدعوى ، وبعد اغتيال خيضر . وما زالت اموال الجبهة (وهي مبالغ مكونة من الاشتراكات المالية التي تبرع بها العمال الجزائريون في فرنسا ما بين عام ١٩٥٤ و١٩٦٢) قابعة في خزائن المصرف السويسري. وقد تبقى مدة في حوزة المصرف قبل ان تصدر الحكومة السويسرية مرسوماً بتوزيعها على المؤسسات الخيرية ، ومنها المبرات اليهودية (١٣) .

وماذا تفعل سويسرا بالرساميل المهربة والمخزونة في مصارفها؟

ان الطبقة الحاكمة تُدلي بعدة حجج ، لعل اهمها الحجة القائلة بأن هذه الرساميل ضرورية لتمويل الانتاج القومي في سويسرا . ولكن الحجة واهية لان الادخار القومي فيها يكفي وحده لتمويل كل مشاريع الازدهار الاقتصادي . ان الرساميل المهربة ضرورية ، في الحقيقة، لشيء آخر ، لتمويل عمليات مشبوهة ومغامرات استغلالية ترسمها الامبريالية وتنفذها الانظمة المتواطئة معها . **وما حلّ بدولة التشيلي اعظم مثل على ذلك .**

ففي الخمسينات من هذا القرن ، وبعد ظهور بعض الحركات الوطنية في العالم النامي ، قررت الامبريالية العالمية التصدي بسرعة لاية حركة تحررية . وهذا ما فعلته ، وبشكل مباشر ، في دول اميركا اللاتينية ابتداء من عام ١٩٥٦ ، وخصوصاً بعد نجاح حركة كاسترو في كوبا . وهذا ما فعلته كذلك في افريقية، بعد نجاح الثورة المصرية في عام ١٩٥٢ ، وظهور لومومبا في الكونجو البلجيكي في عام ١٩٦٠ .

ولكن هزيمتها في فيتنام لقّنتها درساً يتلخص في وجوب الاعتماد على الحلفاء والعملاء لقمع حركات التحرر . وغيّرت اسلوب عملها ، فلم تعد تتدخل مباشرة ، بل اصبحت تعتمد على الانظمة الخاضعة لها، او المتواطئة معها ، للقيام بنفس الدور . ومثل ظفار لا يحتاج الى شرح . ان الامبريالية العالمية تقف بالمرصاد لاية حركة ترمي الى تغيير اي نظام رجعي او

متخلف ، والانظمة العميلة تنتظر اشارة منها للانقضاض على بوادر التحرر .

وحتى لو حدثت الثورة الداخلية بالطرق السلمية والدستورية فان الامبريالية مستعدة لخنقها مالياً واقتصادياً . وما حصل في التشيلي مثال صارخ على التكتيك المستحدث الذي تتبعه الامبريالية . فمنذ ان تسلم الرئيس المنتخب الراحل ، **سلفادور أللندي** ، سلطاته الدستورية ، في اواخر عام ١٩٧٠ ، بدأت الامبريالية تنظم وتنفذ اعمال التخريب والمقاطعة ضد اقتصاد التشيلي . وكان للاوليغارشية السويسرية الحاكمة باعٌ طويل في خنق النظام الديموقراطي الذي أطلّ على هذا البلد . وقد تم ذلك بواسطة تخريب القطاعات المهمة في اقتصاده ، وخصوصاً قطاع المواد الغذائية الذي تسيطر عليه الشركات السويسرية . ودخلت الامبراطوريات المصرفية السويسرية حلبة الصراع فامتنعت عن تقديم اي اعتماد او عون للنظام الجديد . واشتركت وكالة الاستخبارات الاميركية في المؤامرة فأفسدت (باعتراف رئيسها السابق) كبار الموظفين وحرّضتهم على ارتكاب الاخطاء الجسيمة لعرقلة اعمال الدولة (١٤) ، ولم تتورع عن توزيع ملايين الدولارات في البلد وتحريض اعضاء النقابات على الاضرابات والاستمرار فيها مقابل اغراءات مالية كبيرة (١٥) . ودمغت الحكومة السويسرية نفسها بالتواطؤ عندما رفضت ، خلافاً للبروتوكول ، تنكيس اعلامها عند مقتل الرئيس اللندي ، وارسال برقية تعزية الى ارملته .

ثالثاً — الوجه الآخر للنظام الاقتصادي الحر في سويسرا

لو قمنا بدراسة عميقة وموضوعية لهذا الاقتصاد لخرجنا منها بخيبة امل مريرة ، ولاكتشفنا ان سويسرا ليست سوى نظام تسيطر عليه اوليغارشية ضيقة الافق تسخّر التشريع والانظمة السياسية والاقتصادية والانتخابية والعقائدية لخدمة مآربها . وبفضل نظام مصرفي مصاب بالتضخم او الانتفاخ غير الطبيعي يعتمد على السر المصرفي وعلى الحسابات المرتكزة الى الارقام لا الاسماء ، استطاعت هذه الاوليغارشية تحويل بلدها الى مخبأ ضروري لمسروقات النظام الرأسمالي ، وتحويل نظامها الى جهاز امبريالي مساعد للامبريالية العالمية .

ان اسياد المصارف السويسرية الكبرى لا تقتصر اعمالهم على الشؤون المالية ، بل هم يمارسون كذلك وظائف سياسية . انهم ينجزون مهمات استعمارية، فهم ، مثلاً ، يشتركون مع الامبريالية العالمية في خنق النظام الشعبي الديموقراطي في التشيلي عن طريق تخفيض الاعتمادات المصرفية له ثم قطعها عنه. وهم يسهمون بقدراتهم المالية الهائلة، في تعزيز الانظمة العنصرية في جنوب افريقية وروديسيا، وفي اطالة عمر الانظمة الدكتاتورية الطاغية في مختلف انحاء العالم . انهم يفسدون الرأي العام في سويسرا ويشوهون نضال الشعب السويسري عندما يحاولون اقناعه بوجود انسجام او تناغم تام بين مصالحه واهدافه الوطنية وبين استراتيجيتهم القائمة على نهب ثروات الشعوب المسحوقة .

ان الامبريالية ، التي اعتبرها لينين أعلى مراحل الرأسمالية ،

تعاني اليوم ازمة . ولكنها ليست أزمة احتضار ، بل أزمة تكيّف واعادة تكوين . ان الهدف الاساسي للامبريالية هو استغلال الشعوب . وكانت طريقة الاستغلال في الماضي تتم بواسطة دولة او دول قوية . وبعد ظهور المعسكرين العالميين وانتشار نزعة الاستقلال والحرية لدى الشعوب المضطهـــدة ، ادركت الامبريالية ان الاسلوب القديم لم يعد صالحاً او قابلاً للحياة ، فعمدت الى تبني اسلوب آخر لا يعتمد على الاجتياح والاحتلال . لقد حلت الشركات العالمية ذات الجنسيات المتعددة محل الدول الاستعمارية . وتهدف هذه الشركات الى تحقيق اكبر قدر من المكاسب المادية عن طريق سيطرتها على الانظمة السياسية في العالم . وقد عمدت مؤخراً الى إلغاء فكرة التنافس فيما بينها لئلا يسيء ذلك الى قدرتها على نهب الشعوب .

وسويسرا هي اليوم المقر المركزي والرئيسي لهذه الشركات الضخمة . وهي تقوم بدور الحليف للامبريالية العالميـــة . وعلاقاتها الاقتصادية والتجارية بالدول النامية مؤشر مهم ، ففي عام ١٩٧١ (وحسب احصاءات الادارة الفدرالية للجمارك في سويسرا) كانت قيمة الصادرات السويسرية الى هذه الدول ٩، ٤ مليارات من الفرنك السويسري ، مقابل ٦، ٢ مليارات من الواردات . وفي نهاية عام ١٩٧٢ ، بلغت قيمة الاستثمارات السويسرية الخاصة في العالم الثالث اربعة مليارات .

رابعاً – الوجه الآخر للديمقراطية السويسرية

عندما يُسأل عشاق الديموقراطية السويسرية عن سر ولعهم بها يجيبون بأن الامر بسيط لا يحتاج الى شروح . ان السر يكمن في ان هذا النظام الديموقراطي يزخر بميزات كثيرة، اهمها : قدرته على تحقيق التطور السياسي للبلد بشكل هادئ ورصين ، وكفالته لحرية الرأي والتعبير ، وتأمينه لحرية العمل الجاد والمنافسة الشريفة للاحزاب السياسية ، وتطبيقه لنظام برلماني سليم . غير ان هذه الميزات ، عندما توضع تحت مجهر الواقع الاليم ، لا تقوى على الصمود .

١ – ان المتعمقين في الدراسات السويسرية يؤكدون ان تاريخ سويسرا لم يكن هادئاً ، وان تطورها السياسي ، عبر العصور ، لم يكتمل الا عبر المآسي والآلام. فأصل الاتحاد السويسري يعود الى ميثاق التحالف الذي ابرمته ، في عام ١٢٩١ ، ثلاث مقاطعات بقصد الدفاع عن نفسها ضد السيطرة النمساوية والجرمانية . وفي عام ١٣١٥ ، جرت معارك طاحنة حاسمة بين الطرفين انتهت بطرد المستعمر الاجنبي من المقاطعات. وارتفع عدد المقاطعات ، آنذاك ، الى الثلاث عشرة ، واتسم تاريخ البلاد بسيطرة الاقطاعية والمركزيـــة وبانتشار الفوضى والاضطرابات في العلاقات المتبادلة بين المقاطعات.

وفي نهاية القرن الثامن عشر بدأت العناصر التقدمية في الشعب السويسري تتحرك للمطالبة بالوحدة الوطنية وبتحويل الكانتونات الى دولة موحدة . وكانت الثورة الفرنسية مناسبة

كبرى للتعبير عن نقمة الشعب السويسري على النظام الاقطاعي المستبد ونظام كانتوناته الهزيل. ولكن الجيوش الفرنسية التي احتلت سويسرا ، في عام ١٧٩٨ ، وفرضت عليها دستوراً جعلتها بموجبه « جمهورية سويسرية موحدة وغير قابلة للتجزئة » ارتكبت خطأً فادحاً عندما ارادت اخضاعها لتوحيد مطلق سابق لاوانه ، على غرار التوحيد الذي حققته الثورة في فرنسا . وكان من نتيجة هذا الخطأ ان نشبت في عام ١٨٠٠ ، ثورة في سويسرا اطاحت بالحكومة التي تشكلت بحماية حكومة « المديرين » الفرنسية . وبعد عام اندلعت حرب اهلية بين المقاطعات حدت بنابليون الى التدخل (١٦) .

وفي عام ١٨١٥ ، وعلى اثر انهيار الامبراطورية النابليونية ، ارتفع عدد المقاطعات المنضمة الى التحالف السويسري الى اثنتين وعشرين ، وظهر في البلاد تياران : وحدوي واتحادي . غير ان كفة التيار الاتحادي هي التي رجحت .

وتأثرت سويسرا ، في النصف الاول من القرن المنصرم ، بالتيارات الديموقراطية والتحررية التي هبت على الغرب . وشهدت الصناعة فيها تطوراً محسوساً حملها على توحيد انظمتها المالية والاقتصادية ، والغاء الجمارك بين مقاطعاتها ، والبحث عن اسواق خارجية لتصريف منتوجاتها . ولكن الخلافات والمنازعات الدينية عادت لتعكر صفو العلاقات بين المقاطعات الكاثوليكية (الاقل عدداً وثروة) والمقاطعات البروتستانتية . وفي عام ١٨٤٧ ، اندلعت حرب اهلية خاطفة فيها انتهت

بانتصار المقاطعات الاخيرة .

وما دمنا نتصفح تاريخ سويسرا فلا بد لنا من الاطلاع على صفحة سوداء فيه . لقد عرف السويسريون ، بعد عام ١٣١٥ ، فترة سلام اتسمت بتكاثر السكان وقلة الموارد . ولكن حكامهم ، الذين كانوا ينتمون الى الطبقة الاقطاعية ، استنبطوا حينئذ وسيلة بارعة وغريبة لحل مشكلة التضخم السكاني ، فراحوا يبيعون او يؤجّرون، علناً ورسمياً ، العدد الفائض من مواطنيهم للحكومات الاوروبية التي كانت تستخدمهم كمرتزقة في جيوشها وتخوض ، بسيوفهم وارواحهم ، حروب التوسع والسيطرة ، إرضاءً لنزوات ملوكها او تحقيقاً لاطماعهم ، فكان ابناء المقاطعات السويسرية، وجُلّهم من الفقراء المعدمين ، يموتون أو يُشوّهون من اجل اهداف لا تعود على بلدهم بأي نفع او خير . وفي نهاية القرن الثامن عشر كان هناك اكثر من سبعين الف سويسري مجندين، بشكل دائم، في الجيوش الاوروبية .

ومما تقدم نستنتج ان تاريخ سويسرا لم يكن ، كما يتصور البعض ، ناصع البياض، وان تطورها السياسي والاجتماعي لم يتم ، كما يزعم البعض ، بشكل متزن وهادىء .

٢ ــ والمطلعون على الاوضاع العامة في سويسرا يعرفون ان الدستور ينص على وجوب احترام الحريات العامة، وخصوصاً حرية الرأي والتعبير ، ولكنهم يعرفون كذلك ان ثمة فرقاً أو هوّة بين النص المكتوب والممارسة الفعلية . ان معظم الدول التي تخضع لانظمة رأسمالية او اوليغارشية تحرص على تزيين دساتيرها

بأروع ما قيل عن تقديس الحريات العامة ، تاركة لرجالها مهمة التلاعب بهذه الحريات والتحايل عليها .

صحيح ان الحريات العامة في سويسرا مكفولة دستورياً . وصحيح ان المواطن يستطيع ، اذا شاء ، ان يعبر عن رأيه ومعتقده بمختلف السبل المتوافرة . وصحيح ان الحاكمين والمسؤولين يتعرضون ، من وقت لآخر ، لانتقادات واتهامات لاذعة فيتقبلونها برحابة صدر . ولكن كل ذلك يجري ضمن المخطط الذي تضعه وتنظمه الاوليغارشية الحاكمة . **ان حرية الرأي مصونة ، نظرياً ، ولكنها في الواقع مقيدة .** ان النظام القائم قد رسم لها حدوداً معينة لا يجوز لها ان تتجاوزها . وكل مخالفة للاسس والركائز التي يقوم عليها النظام توصف بأنها هدامة وخطرة ، وتُقمع فوراً أو بعد حين ، ويتعرض صاحبها لانواع شتى من الضغط والوعيد والتهديد .

ان النائب في البرلمان السويسري يتمتع بالحصانة التي تخوّله حق التعبير عن آرائه بحرية تامة وبمختلف الوسائل ، الا ان اقدامه على خرق حرمة « المقدسات » التي يفرضها النظام يُعرّضه لحملة فورية وواسعة النطاق من القمع أو التهديد أو العزل الاجتماعي . فهو ، في البداية ، ينعت بأنه غير رصين . ثم توصف آراؤه واقواله بالتطرف والتهور . وبعد ذلك يعمد أهل النظام الى شنّ حملة قدح وذم وتحقير ضده ، من شأنها الحط من قدره في أعين المواطنين . وهذا ما خبره السيد Arthur Villard، النائب الاشتراكي في البرلمان ،

عندما حمل على الحكومة لبيعها الطائرات السويسرية من طراز Pilatus-Porter الى الولايات المتحدة وحلفائها واستخدامها في حرب الابادة في فيتنام (١٧) .

والمؤلم حقاً ان اهل النظام ما زالوا حتى اليوم يبررون كل تفاوت طبقي ، أو على الاقل كل تفاوت في الاجور والرواتب ، بنظريات بالية عفى عليها الزمن ، مثل نظرية « منطق الاشياء » او « طبيعة الاشياء » .

واذا كانت المعارضة ، في كل بلد ديموقراطي ، هي الوجه الاساسي البارز لحرية الرأي والتعبير ، فان اهل النظام في سويسرا يبذلون الجهود ويجندون الطاقات للحيلولة دون توافر الظروف والفرص لظهور معارضة نوعية بناءة . انهم ، على غرار ما يحدث في دول اوليغارشية كثيرة ، يسمحون بانتقاد كل شيء ما عدا الايديولوجية التي يعتنقونها . انهم يتساهلون بانتقاد الشكل ويفاخرون الغير بمدى ما وصلت اليه الحرية في بلادهم ، اما الجوهر الذي يتناول اسس النظام فشيءٌ مقدس لا يخضع للنقد ولا يحتمل المناقشة . ولو حاول احد المواطنين يوماً ان يتسلح بالجرأة ويهاجم « مقدسات » النظام لهبّت في وجهه على الفور ، ومن كل الجهات ، زوابع عاتية كفيلة باخراسه او تحطيم مستقبله .

٣ — والمتخصصون في علم الاجتماع والسياسة **يجزمون بأن الاحزاب السياسية في سويسرا لا تقوم بدورها المطلوب ولا تتنافس في سبيل الخير العام .**

ان حكام سويسرا يشيدون بنظامهم الديموقراطي الذي لا يخضع لدكتاتورية البروليتاريا ، ولا لسطوة الحزب الواحد ، بل لحكم الاحزاب المتحالفة المتعاونة . ولكن ما هي القيمة الفعلية للاحزاب السويسرية ، ولا سيما للاحزاب الحاكمة ؟ وما هي الفروق الايديولوجية البارزة بينها ؟ وما هو مدى تأثيرها في الحياة العامة ؟

في سويسرا ٢٩ حزباً . وفيها ثلاثة ملايين ناخب ، لا ينتسب الى الاحزاب اكثر من ١٠ ٪ منهم . وغالبية الاحزاب تنشط على صعيد اقليمي دون ان يكون لها تأثير في بقية اجزاء الوطن . هناك ثلاثة احزاب فقط لها وجود ملموس في معظم الكانتونات . والثلاثة ، مجتمعة ومتآلفة ، لا تحصل على اكثر من ٢٠ ٪ من اصوات المقترعين . وهذا يعني ان ليس في البلاد حزب كبير يمثل الاغلبية .

واذا كانت وسائل الاعلام الموجه في العالم تتحدث باعجاب وتقدير عن مدى الوعي الاجتماعي والسياسي الذي يتمتع به المواطن السويسري ، فان الحرص على تأدية الواجب الانتخابي يجب ان يكون من مقومات هذا الوعي . ولكن الاحصاءات تشير الى عدم اكتراث هذا المواطن كلياً بالشؤون الانتخابية ، فظاهرة الامتناع عن الاقتراع في سويسرا امر يسترعي الانتباه ويستدعي التحليل والتفسير . ففي انتخابات عام ١٩٧٢ ، ضرب الإمتناع رقماً قياسياً فتجاوز ٦٧٪ وهذه النسبة تقلل من اهمية التمثيل الشعبي وتجعل من البرلمان منبراً لا يمثل اكثر

من ٣٠ ٪ من الناخبين ، واكثر من ١٤ ٪ من المواطنين (اذا اخذنا بعين الاعتبار عدد المقترعين وعدد السكان) :

٤ — وعلماء السياسة يرون **ان النظام البرلماني السويسري لا يستحق كل هذه الضجة التي تُثار حوله . فهذا النظام ككل نظام اتحادي ،** يتكون من برلمان (يسمى الجمعية الفدرالية) ذي هيئتين تسميان في سويسرا : المجلس الوطني ومجلس الولايات . والمجلسان يتمتعان بصلاحيات متشابهة ، ويتكون الاول من ٢٠٠ نائب ينتخبون لمدة اربع سنوات بطريقة الاقتراع او التمثيل النسبي ، ويشكل كل كانتون (او ولاية) دائرة انتخابية . اما مجلس الولايات فيتكون من ٤٤ نائباً ، بمعدل ممثلين اثنين عن كل كانتون .

ودراسة بسيطة للحياة البرلمانية في سويسرا تؤكد لنا ان البرلمان لا يمثل الشعب السويسري تمثيلاً صحيحاً :

١ — فالمواطنون الذين تتراوح أعمارهم ما بين ٢٠ و٤٠ عاماً يمثلون الغالبية في الهيئة الانتخابية ، ولكن ٧ ٪ من النواب فقط تنتمي الى هذه الفئة .

ب — والنساء يشكلن ٥٣ ٪ من الهيئة الناخبة ، ولكن ١٥ امرأة فقط استطعن الوصول الى مقاعد البرلمان . هذا مع العلم ان حق الانتخاب لم يمنح للمرأة السويسرية الا في عام ١٩٧١ ، في حين ان المرأة اللبنانية قد نالت هذا الحق منذ عام ١٩٥٢ .

ج — وفي سويسرا ١,٣٥٠,٠٠٠ عامل ، ليس لهم سوى ممثل واحد .

د — والعائلات الغنية الكبرى تتوارث ، ابناً عن اب ،

المناصب النيابية ، ففي كل دورة انتخابية يلاحظ المراقبون ان نسبة التغيير في وجوه النواب ضئيلة وان الابناء والانسباء يخلفون الراحلين او المتقاعدين او المتغيبين من النواب السابقين .

هـ ــ والدخل السنوي المتوسط للمواطن لا يتجاوز ١٨ الف فرنك ، اما الدخل المتوسط المعلن للنائب فيتجاوز ٥٣ الفاً .

والاوليغارشية السويسرية تحكم سيطرتها على البرلمان ليبقى التشريع رهن ارادتها . وكلما رغب نائب في مناقشة بعض القضايا التي تمس جوهر النظام ، او عمل المصارف ، او العلاقات الخارجية ، تصدت له الاوليغارشية وثبّطت من عزيمته . وهي تتبع اسلوباً ماهراً في الهيمنة على اعضاء البرلمان والحكومة ، وفي ترويضهم وتوظيفهم لخدمة مصالحها . انها تسيطر على معظم الشركات الكبرى ذات النفوذ الواسع . وكلما توسّمت خيراً في نائب جديد وجّهت اليه سهام الترغيب والاغراء وعرضت عليه عضوية مجالس الادارة في شركاتها . بل انها تكافئه احياناً (وخصوصاً عندما تتثبت من كفاياته وتتلقى خدماته) بترفيعه الى رئيس لمجلس ادارة احدى الشركات . وكل ذلك مقابل تعويضات مالية مغرية . و٨٢ ٪ من نواب البرلمان السابق كانوا اعضاء في مختلف مجالس الادارة .

وفي سويسرا حكومة ، تسمى المجلس الفدرالي ، مكونة من سبعة اعضاء تنتخبهم الجمعية الفدرالية (البرلمان) في بداية كل دورة تشريعية . ويتناوب السبعة على الرئاسة ونيابة الرئاسة . ويعتبر رئيس المجلس الفدرالي رئيساً للاتحاد السويسري . وليس

للرئيس صلاحيات خاصة . انه يتولى تمثيل الاتحاد في الداخل والخارج ويدير جلسات المجلس . والحكومة ليست مسؤولة امام البرلمان ، ولا يمكن اسقاطها خلال الدورة التشريعية . انها تستمد فترة بقائها من عمر البرلمان .

وهل يُطلب من الوزير ، قبل انتخابه او بعده ، مؤهلات او كفايات معينة ؟ يُطلب منه ان يلتزم الصمت الطويل ، فلا يتدخل في المناقشات العامة الا بحكمة وحذر ، ولا يبدي اي رأي او يقدم اي اقتراح من شأنه عرقلة مخططات الاوليغارشية المهيمنة. المطلوب منه ، باختصار ، ان يكون انساناً مغموراً وطيعاً لا لون له ولا طعم .

●

ذلك هو الوجه الحقيقي للديمقراطية السويسرية . والفئات اللبنانية المغرمة بالتجربة السويسرية تُصر على نقلها الى لبنان لانها تمكنها ، باسم الديمقراطية والحرية ، من توسيع حلقة امتيازاتها ، وستر عوراتها ، وتسخير الدولة لتحقيق مآربها . واذا كانت تظن ان اروع ما في هذه التجربة ليس النظام السياسي والاجتماعي وانما التزام الحياد ، فهي واهمة ، لان حياد سويسرا فقد فضائله منذ زمن وتحول الى اداة ووسيلة لخدمة مصالح الطبقة الحاكمة .

خامساً ــ الوجه الآخر للحياد السويسري

الحياد ، في القانون الدولي العام ، نوعان : موقت ودائم والموقت موقف تلتزمه الدولة تجاه حرب معينة لا تود المشاركة

فيها . وهو ينتهي بانتهاء الحرب . اما الحياد الدائم فهو مركز قانوني تتعهد فيه الدولة التي تتبناه بعدم اللجوء مطلقاً الى القوة الا دفاعاً عن نفسها . ومقابل ذلك تتعهد الدول المجاورة والكبرى ، عادة ، باحترام هذا الحياد وضمانه ضد كل دولة تحاول خرقه . وسياسة الدول الاوروبية في القرن التاسع عشر ، والرغبة في المحافظة على وجود الدول الصغيرة ، والحرص على تجنب الاحتكاك بين الدول الكبرى ، والميل الى ايجاد توازن دولي يقترن بسلام عالمي ، هي التي املت فكرة الحياد الدائم .

والمصدر الاساسي للحياد الدائم هو ، قبل كل شيء ، اتفاق دولي . وهذا الاتفاق قد يكون معاهدة جماعية ، كحياد بلجيكا لعامي ١٨٣١ و١٨٣٩ ، وحياد اللوكسمبورج لعام ١٨٦٧ . وقد ينتج عن قرارات منفردة متضامنة كحياد سويسرا ، الذي صدر عن تصريح أدلت به الدول الموقعة على معاهدة باريس لعام ١٨١٥ ، وعن قرار وقعته الدول الكبرى والبرتغال في نفس العام واعترفت فيه بحياد سويسرا وبعزمها على حمايته واحترامه . وقبلت هذا القرار ، بعد ذلك ، دول عديدة . وحياد النمسا لعام ١٩٥٥ مرّ بنفس المراحل تقريباً .

والغرض الاساسي من الحياد الدائم هو تجنب الاخطار الحربية في منطقة يتنازع عليها الكبار ، او في منطقة يمكن ان تندلع منها شرارة الحرب اذا بقيت مسرحاً للخصومات والمساومات . فالحياد هو ، اذن ، بمثابة وسيلة او محاولة تهدف الى توفير السلام في منطقة خطرة .

والى جانب هذا الغرض الجوهري هناك اهداف جانبية خاصة تختلف من دولة حيادية الى اخرى ، فحياد سويسرا ، الذي كان قبل عام ١٨١٥ ، تقليداً قديماً لا يخضع لانظمة واضحة ، كان الغرض منه تجنيب المقاطعات السويسرية اخطار الحروب التي كانت محتدمة في اوروبة بين الدول الكاثوليكية والدول البروتستانتية . وبعد مؤتمر فيينا اصبح الهدف من حيادها اقامة سد منيع في وجه المطامع الفرنسية . وبعد تحقيق الوحدة في كل من ايطاليا والمانيا بدا الحياد كوسيلة فعالة لانقاذ سويسرا ، ذات القوميات واللغات والاديان المختلفة ، من اطماع جيرانها الذين كانوا ينادون بوجوب تكوين الامم انطلاقاً من مبدأ القوميات . ويفسر البعض حياد سويسرا في الوقت الحاضر برغبتها في الابتعاد عن المنازعات بين الشرق والغرب وعن الاحلاف العسكرية .

والمعجبون بالحياد السويسري كثيرون ، ومنهم اهل اليمين اللبناني . وهم يعتقدون ان هذا الحياد مثل اعلى لكل دولة نامية ، ولكل دولة تضم قوميات ومذاهب متعددة . ويبالغ بعضهم فينسب اليه كل المحاسن والميزات والفضائل التي تشتهر بها سويسرا .

وعندما ندقق ملياً في الامر **نجد ان الطبقة الاوليغارشية الحاكمة قد افرغت الحياد من مضمونه الاصيل لتتمكن من استغلاله في سبيل مصالحها** . وهي تردد في كل مناسبة النظرية التي اذاعها مرة Pictet — de — Rochemont وهو

دبلوماسي سويسري كان له دور بارز بعد مؤتمر فيينا لعام ١٨١٥ . فقد كان يحاول اقناع الدول الكبرى بضـــرورة الحفاظ على الحياد السويسري ، معتبراً ان سويسرا قد ارتضت الحياد لخدمة المصلحة الاوروبية . قال : « ان سويسرا لا تلتزم الحياد من اجل نفسها ، بل من اجل الاخرين ، لان وجود دولة حيادية في قلب اوروبة يتجاوب مع المصلحة الخاصة لكل دولة من دول القارة » . وقال في احدى المناسبـــات للسياسي المشهور مترنيخ : « ان الحياد السويسري هـــو في مصلحة جميع دول اوروبة » .

غير ان الاديب الفرنسي Chateaubriand (١٧٣٢ — ١٧٩٩) كان ، من قبل ، قد اكتشف حقيقة هذا الحياد عندما قال : « ان السويسريين الذين يلتزمون الحياد خلال الثورات الكبرى التي تندلع في الدول المحيطة بهم يغتنون من مصائب غيرهم ويؤسسون مصرفاً بفضل الكوارث الانسانية » .

■

ولو عدنا الى المعنى اللغوي لكلمة « محايد » في اللاتينية لألفينا انها تعني « لا هذا ولا ذاك » ، اي ان المحايد « ليس احد الاثنين » . وهذا يدل على ان الحياد عمل سلبي . وبما ان سويسرا كانت تمتنع باستمرار عن اتخاذ اي موقف في الحقل الدولي ، وترفض الافصاح عن اي اتجاه ، وتذهب في بعض الاحيان الى حد انكار حقيقة المنازعات التي تمزق الشعوب ، فان احد مفكريها ، A. Gorz ، قد اضطر الى التأكيد على ان

« سويسرا لا وجود لها » ، بمعنى ان ليس لسويسرا ، في الحقيقة ، وجود دولي محسوس .

ومع ذلك فان حكام سويسرا لا يملّون من التطبيل والتهليل لحيادهم ، والحديث عن ضرورته لسلام العالم ، والتركيز على ايجابيته . واذا سئلوا عن ابرز معالم هذه الايجابية اجابوا بأنها تتجلى في الوساطة . فهل تمارس سويسرا ، حقاً ، هذا الدور ؟ .

ان دور الوساطة الذي تؤديه سويسرا ، من وقت الى وقت ، دور متواضع جداً لا يكاد يذكر . بل هو في الواقع لا يستحق هذه التسمية، لانه ليس سوى تدبير بسيط تقوم به السلطات السويسرية ويسفر عن السماح لطرفين دوليين متنازعين بعقد اجتماعات او اجراء مفاوضات فوق ارضها . ان العامل الجغرافي هنا يتفوق على كل دور سياسي.

ففي عام ١٩٦٢ ، جرت في احدى المدن السويسرية مفاوضات بين الفرنسيين والجزائريين . الا ان سويسرا لم تكن ، بالنسبة الى هذا الحدث ، الا مكان لقاء للطرفين المتحاربين . ومع ان الحكومة السويسرية قد انتدبت احد سفرائها ليكون تحت تصرف الطرفين ، فانه لم يقم ابداً بمهمة وساطة ، بل قام بدور ساعي البريد . ولهذا قال المفكر Zeigler : « منذ الحرب العالمية الثانية لم تقبل الحكومة السويسرية مطلقاً ، او بشكل اوضح لم يتح لها ان تمارس وظيفة وسيط حقيقية » (١٨) .

ولعل اخطر ما ينطوي عليه الحياد السويسري في الفترة

الراهنة هو رعايته لتجارة الحرب او تجارة الموت . وتعد هذه التجارة التي تنطلق من سويسرا ، الدولة التي تفاخر الدنيا بمحبتها للسلام واحتضانها للعديد من المنظمات الدولية ذات الطابع الانساني ، وصمة عار في جبين حيادها . وتكفي وحدها لنسف كل ركائز الحياد وفضائله من اساسها .

وتجارة الحرب والدمار نشاط اساسي تتقنه الامبريالية على مختلف انواعها واشكالها . بل ان هذه التجارة تعتبر من صلب الامبريالية التي تبني مجدها ورفاهيتها على اشلاء الضحايا وجثث الابرياء . وازدهار هذه التجارة ورواجها في سويسرا دليل ساطع على تواطؤ نظامها مع الامبريالية ، وبرهان واضح بالتالي على انحراف حيادها عن الخط السليم المعلن . وتتحمل سويسرا هنا مسؤولية كبرى لانها تسمح باستخدام ارضها كمركز ومقر ومكان لممارسة هذه التجارة :

١ — فأرضها تستخدم كمركز تجمع وانطلاق لتجار الحرب العالميين . فهؤلاء يتخذون من سويسرا مركزاً لشراء الاسلحة الفتاكة وبيعها ونقلها واعادة بيعها دون ادخالها الى الارض السويسرية : ان هذه العمليات تتم بواسطة مكاتب ، موجودة في بعض المدن السويسرية المهمة ، تديرها شركات تجارة الحرب.

٢ — وارضها تستخدم كمقرّ للشركات الكبرى ذات الجنسيات المتعددة والانتاج المتنوع . وهي من اصل اجنبي ، ولكنها تقيم في سويسرا . فزوريخ ، مثلا ، مقر لاكبر شركة في العالم لصنع مادة النابالم . وجنيف مقر لاكبر

شركة في العالم لصنع القذائف التي تستعمل ضد الاشخاص.
وفي كل يوم ، وفي جميع ارجاء الدنيا ، يستعمل النابالم وتلقى القذائف فيحترق الاطفال وتتمزق اجساد الابرياء ويعم الخراب . واكد تقرير رفع الى مجلس الشيوخ الاميركي ، في حزيران ١٩٧١ ، ان مليونين من اطفال فيتنام قد لاقوا حتفهم ، ما بين عام ١٩٦٨ و١٩٧١ ، بسبب استعمال هذه « المبيدات البشرية » . وقدمت استجوابات عديدة الى المجلس الفدرالي السويسري حول هذا الموضوع فأعلن أنه لا يستطيع ان يتخذ اي تدبير ضد هذه الشركات .

٣ — وارضها تستخدم كمكان لانتاج الاسلحة المختلفة . ففي سويسرا ، حالياً ، عدة شركات لانتاج الاسلحة ، اشهرها اثنتان يكوّن كل منهما امبراطورية كبرى لانتاج ادوات الموت الزؤام : شركة Bührle ، المتخصصة في صنع الرشاشات والمدافع وابراج الدبابات . وشركة Sig-Schaffouse، المتخصصة في صنع بنادق الاقتحام . وهذه الشركات تعمل في سويسرا ، معززة مكرّمة . وهي تحظى برعاية الحكومة ودعمها لانها ، اولاً ، تصنع الاسلحة للجيش السويسري ، مما يجعلها تدّعي بأنها تعمل لخير الوطن ، ولانها ، ثانياً ، تتمتع بنفوذ مالي كبير يتيح لها تحقيق ارباح فلكية وشراء ضمائر واقلام عديدة . وهي اليوم تستفيد من وضع او ظرف تاريخي خاص . انها لا تنتج الا القليل من الاسلحة الثقيلة ، واختصاصها يقتصر على انتاج سلاح المشاة ، وبنادق الاقتحام ، والمدافع المضادة

للطائرات ، والالغام الموجهة ضد الافراد . وهناك شركـــات سويسرية تحتكر صناعة بعض ادوات الدمار في العالم ، كطائرة Pilatus المذكورة ، التي تحتاج الى مسافة قصيرة للاقلاع ، وتستطيع التحليق على علو منخفض ، وتستخدم في حرب العصابات للكشف عن الثوار المتوارين في الغابات .

ومن هو الزبون او المستهلك الاول لهذه الاسلحة؟ .

انها الدول الناميـــة التي تقبـــل على ابتياعهـــا من اجـــل استخدامها في معاركها الحدودية التي تضاعف عددها واشتد اوارها في الآونة الاخيرة ، وفي حملاتها الداخلية الرامية الى قمع الحركات والتيارات المناهضة لانظمتها السياسية . ان هذه الدول عاجزة عن شراء الطائرات الحربية الضخمة ، ولكنها قادرة على ابتياع عدد هائل من الاسلحة الخفيفة وتدريب رجالها عليها بسرعة فائقة . ان المناضل تشي غيفارا قتل ، في ٨ – ١٠ – ١٩٦٧ ، ببندقية اقتحام من صنع سويسري .

ونلاحظ ان معظم الانظمة الدكتاتورية التي تشتري السلاح السويسري تكرسه لقمع حركات العمال والفلاحين والطلاب فيها . ولهذا اخذت صادرات سويسرا من السلاح تسجل ارتفاعاً مستمراً . ففي عام ١٩٧٤ ، بلغت قيمة هذه الصادرات ٢٣٦ مليون فرنك غير ان الرقم قد وصل الى ٣٦٩ في عام ١٩٧٥ . واشهر زبائن سويسرا في هذا الحقل اسبانيا وايران وجنوب افريقيا (١٩) .

وعلاقة سويسرا الوثيقة بالنظام العنصري المقيت في جنوب

افريقية تقضي على كل ادعاء بالحياد . فسويسرا تأتي في المرتبة الثالثة بين دول العالم التي تستثمر رساميلها في هذا البلد . وحجم استثمارات الشركات السويسرية فيه ارتفع من ١٠٠ مليون فرنك في عام ١٩٥٦ ، الى ١٣٠٠ مليون في عام ١٩٧١ . وارتفع حجم الصادرات السويسرية اليه الى ٣٣٠ مليون فرنك في عام ١٩٧٢ ، بعد ان كـــان ١٠٢ مليون في عـــام ١٩٦٢ . و٨٠٪ من ذهب جنوب افريقية ، الذي يبـــاع في السوق العالمية الحرة ، يمر بزوريخ .

وفي عام ١٩٦٨ ، نظمت الامم المتحدة مؤتمراً دولياً في طهران حول حقوق الانسان . وكان يمثل سويسرا في المؤتمر احد سفرائها البارزين . وقد قال في الكلمة التي القاها : « ان الشعب السويسري يُدين السياسة العنصرية التي تتبعها جنوب افريقية ». وأثيرت عاصفة ضده في البرلمان السويسري . وطالب البعض بعزله من وظيفته . وحاول وزير الخارجية ان يخفف من وقع هذه « الخطيئة » ، فلجأ الى منطق غريب . لقد اعترف بمعارضة الشعب السويسري للعنصرية ، ولكنه سارع الى التأكيد بأن على الحكومة السويسرية الا تعكر صفو العلاقات بينها وبين جنوب افريقية ، وذلك لسبب بسيط : لان سويسرا ، اذا امتنعت عن تمويل جنوب افريقية ، فسيكون هناك حتماً دولة اخرى تقوم بهذا العمل !

•

والحديث عن الحياد يقودنا الى استعراض موقف سويسرا

من النزاع العربي الصهيوني . ان جميع الدلائل تثبت (على الرغم من الفوائد الطائلة التي تجنيها سويسرا من ودائـــع العرب في مصارفها) **ان موقفها من هذا النزاع ، او موقفها من مجمل القضايا العربية ، يتسم بالتحيز الصارخ لاعـــداء العرب ، ويتنافى بالتالي مع قواعد الحياد التي تعلنها** . ويكفينا الاستشهاد بثلاث حوادث تثبت تواطؤ حكامها مع اسرائيل ووضعهم مقدرات بلادهم تحت تصرف الجهاز العسكري الاسرائيلي :

الاولى هي قيام مهندس سويسري يعمل لحساب العدو الصهيوني بسرقة تصاميم طائرة الميراج الفرنسية من احد الاجهزة الرسمية السويسرية وارسالها الى اسرائيل . ومع ان السلطات السويسرية قد علمت بهذا الامر الخطير ، فانها لم تفعل شيئاً .

والثانية هي مهاجمة اربعة من الفدائيين العرب ، في ١٨/٢/١٩٦٩ ، لاحدى طائرات العال في مطار زوريخ ، مبررين هجومهم بوجود معدات حربية على متن طائرة مدنية . وكانت كل القرائن تثبت ذلك ، فالطائرة تتسع لـ ١٦٢ راكباً ، ولم يكن على متنها الا ١٧ راكباً . ومع ان نسبة الركاب فيها لم تكن تتجاوز عشر قدرتها القصوى على الاستيعاب ، فان وزنها آنذاك قد بلغ الحد الاقصى من حمولتها . وهذا يعني ان مستودع الامتعة فيها كان مكتظاً بمعدات غير عادية ، مثل الاسلحة والذخيرة وقطع الغيـــار والادوات الحربيـــة . ثم ان الطاقـــم العـــادي لطائرة البوينغ يتكون ، عندما تكون الطائرة كاملة العدد ، من ثمانية افراد . ولكن طاقم الطائرة الاسرائيلية كان مكوناً من

١٢ شخصاً ، وكان احدهم (وهو امر مستغرب) يحمل جوازاً مصرياً . وبعد اطلاق النار على الطائرة تدخلت الشرطة السويسرية ، وطلبت من الفدائيين التخلي عن اسلحتهم ، فانصاعوا . وفي هذه الاثناء ، وعلى مرأى من رجال الشرطة قفز من الطائرة حارس اسرائيلي مسلح صوب رشاشـــه نحو الفدائيين واردى احدهم قتيلاً . وطلب الفدائيون من السلطات السويسرية الكشف على الطائرة وتفتيشها ، او على الاقـــل احتجازها ، بغية اجراء التحقيقات السريعة اللازمة ، فرفضت . وطالب محامو الفدائيين ببيان عن حمولة الطائرة فتجاهلت سويسرا الامر . وبعد فترة وجيزة ، افرجت السلطات السويسرية عن الحارس الاسرائيلي بكفالة ، ورفضت معاملة الفدائيين بالمثل (٢٠) .

والحادثة الثالثة هي تهريب الاعتدة الحربية من سويسرا بالطائرات المدنية الاسرائيلية . ففي ١٩٧٠/١/٢٨ ، طالعتنا الصحف السويسرية بخبر مفاده ان مصلحة الجمارك في مطار جنيف قامت بتفتيش بضاعة للترانزيت تشحنها طائرة تابعة لشركة العال ، واكتشفت شحنة مهمة من العتاد الحربي كانت معدة للارسال الى تل ابيب ، وتشمل قطع غيار لطائرات الفانتوم الاميركية . وفتحت النيابة العامة الفدرالية تحقيقاً ، ولكنها سرعان ما اسدلت الستار على الفضيحة .

■

وبعد وقوفنا على بعض الحقائق المرة التي ينطوي عليها

النظام السويسري ، لا يسعنا ، في ختام بحثنا ، الا ان نبدي الملاحظات التالية :

١ ـ ان دعوة اليمين اللبناني الى اعتماد نظام الكانتونات لا يمكن ان تُفسّر الا برغبته في تحويل لبنان الى بلد شبيه بسويسرا ، تتحكم بمصيره طبقة اوليغارشية كلما حققت مكسباً ، او كدّست مبلغاً ، او ابتزّت شعباً ، قالت هل من مزيد ؟

واليمين يقع في تناقض فاضح عندما يقتبس من الانظمة السويسرية ما يلائم مصالحه فقط . ان سويسرا ، مثلاً ، تتبنى نظام التمثيل النسبي في الانتخابات ، غير ان اليمين يرفض العمل به بحجة انه يساعد اليساريين على الوصول الى البرلمان . وفي سويسرا تعددية حزبية ، غير ان اليمين يطالب بالغاء الاحزاب في لبنان ، او بحصرها بثلاثة فقط مع وضع قيود مشددة على عمل الاحزاب اليسارية . ورئيس الاتحاد السويسري (اي رئيس الجمهورية) هو في نفس الوقت رئيس المجلس الفدرالي (اي الحكومة) . وهو ينتخب لسنة واحدة ولا يتمتع بصلاحيات خاصة ، لان سويسرا ، كما يقال ، تكره السياسيين الاقوياء . ولكن اليمين يطالب دوماً بتقوية صلاحيات رئيس الجمهورية في لبنان ، وينادي احياناً بالنظام الرئاسي .

٢ ـ ان اليمين اللبناني يتجاهل عمداً مسيرة التطور التي قطعها التاريخ السياسي والدستوري في سويسرا . ان الصلاحيات

الواسعة التي كانت الكانتونات تملكها في الماضي قد تقلصت وتناقصت بالتدريج . ومعظم التعديلات التي أُدخلت على الدستور كانت ترمي الى تعزيز سلطة الدولة الاتحادية وتركيز الصلاحيات الاتحادية في يد الحكومة . وكل من يتابع تطور النظام الاتحادي في سويسرا يلمس ، بصورة واضحة ، ذلك الاتجاه الوحدوي الذي يتعاظم شأنه جيلاً بعد جيل فيدفع الكانتونات الى التقارب والانصهار عن طريق التخلي التدريجي عن صلاحياتها لصالح السلطة المركزية في الاتحاد . وفي الوقت الذي يهب فيه على سويسرا تيار التوحيد والاندماج ، يصر اليمين اللبناني على الوقوف في وجه التيار ويدعو الى اضعاف وحدة الوطن عن طريق تقسيمه الى كانتونات تتمتع بالحكم الذاتي .

٣ ـ ان اليمين اللبناني قد مني ، بعد طرحه مشروع الكانتونات ، بخيبة امل ، فلم يلق التأييد الذي كان يتوقعه . وهذا ما دفعه الى اعتماد تكتيك جديد والدعوة الى مشروع آخر ، آملاً ان يحظى بالقبول ويحقق له نفس الاهداف التي يعمل لها . انه مشروع اللامركزية . ولكن حديث اللامركزية يحتاج الى بحث آخر .

الحواشي

(١) اللواء ، ٥-٧-١٩٧٦ .

(٢) السفير ، ١٢-٨-١٩٧٦ .

(٣) بيروت ، ١٣-٨-١٩٧٦ .

(٤) السفير ، ١٤-٨-١٩٧٦ .

(٥) نفس المرجع السابق .

(٦) السفير ، ١٥-٨-١٩٧٦ .

(٧) السفير ، ١٩-١٠-١٩٧٦ .

(٨) النهار ، ١٨-١١-١٩٧٦ .

(٩) النداء ، ١٢-١٢-١٩٧٦ .

(١٠) هذه المعلومات مستمدة من نشرة :

Suisse, OCDE, Etudes économiques, Paris, 1975.

(١١) صدر الكتاب في باريس في عام ١٩٧٦ ، بعنوان :

Une Suisse au-dessus de tout soupçon.

(١٢) ذكرت المجلة الالمانية Der Spiegel في ١٩-١-١٩٧٦ ، ان المهربين يتقاضون عمولة مقدارها ٧ ٪ ، وذلك مقابل تهريبهم ، بالحقائب ، العملة الاسبانية من فئة الالف بيزتا .

(١٣) في ايلول ١٩٧٤ ، أمرت الحكومة السويسرية بتوزيع قسم من الممتلكات المالية الاجنبية المودعة في المصارف السويسرية منذ الحرب العالمية الثانية وقد كان للمبرات اليهودية نصيب وافر منها .

(١٤) راجع تصريح Colby ، الرئيس السابق للوكالة في مجلة « التايم » في ٣٠-٩-١٩٧٤ ، ص ٢٤ .

(١٥) راجع صحيفة « نيويورك تايمز » في ٨-٩-١٩٧٤ .

(١٦) راجع ما كتبه الدكتور ادمون رباط عن الاتحاد السويسري في كتابه «الوسيط في القانون الدستوري العام» ، الجزء الاول، دار العلم للملايين ، بيروت ١٩٦٨ ، ص ٥٦٤ وما بعدها .

(١٧) Zeigler ، المرجع السابق ، ص ١٠٠ و ١٢١ .

(١٨) نفس المرجع ، ص ١٤١ .

(١٩) نفس المرجع ، ص ١٥٦ وما بعدها .

(٢٠) راجع كتابنا عن « خطف الطائرات في الممارسة والقانون » ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ١٩٧٤ ، ص ٢٠٢ .

اللامركزية المطروحة في لبنان :

ادارية أم سياسية ؟

خضعت الادارة اللبنانية (*)، منذ اوائل القرن السادس عشر وحتى عام ١٩٥٩ ، لمركزية حصرية شديدة كانت موضع انتقاد وتذمر . وفي بداية العهد الشهابي ، عينت الحكومة لجنة مركزية للاصلاح الاداري كان من أهم اعمالها تحقيق شيء من اللاحصرية (التي اختلط مفهومها بمفهوم اللامركزية) في بعض المجالات . وتجلى ذلك في انشاء العديد من الهيئات والمصالح المستقلة ، وتعزيز فروع الوزارات (من مستوى مديرية او مصلحة او دائرة) في مختلف المحافظات ، ومنح المحافظ والقائمقام امر البت بالكثير من الامور التي كانت قبلاً من اختصاص الادارة المركزية .

وعلى الرغم من اهمية هذه الاصلاحات على الصعيد الاداري ، فانها لم ترو غليل المطالبين بالنظام اللامركزي . وفي عهد الرئيس شارل حلو ، كثر الحديث عن اللامركزية دون التقدم خطوة واحدة اضافية على طريق الاصلاح الاداري الذي باشره العهد السابق .

ومع مطلع عهد الرئيس سليمان فرنجية استبشر الكثيرون خيراً ، وراحوا ينادون بوجوب التخفيف من وطأة المركزية عن طريق توسيع صلاحيات السلطات المحلية وتعزيز استقلال المؤسسات والمصالح المستقلة . وعُقد ، لهذا الغرض ، اجتماع

(*) دراسة نشرت في مجلة شؤون فلسطينية ، العدد ٦٥ ، نيسان (ابريل) ١٩٧٧ .

في وزارة الاعلام حضره كبار المسؤولين الاداريين . واسفر عن رفض مبدأ اللامركزية واعتباره مشروعاً من شأنه اضعاف السلطة المركزية .

وعندما استشرى الفساد الاداري اضطرت الحكومة ، في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٢ ، الى عقد مجمع بعبدا واتخاذ بعض المقررات التي تضمنت في بندها التاسع وعداً « بتوسيع صلاحيات البلديات والهيئات المحلية من اجل تعزيز الحكم المحلي » ، وفي بندها العاشر وعداً « بتوسيع صلاحيات المحافظ والقائمقام والوحدات الاقليمية ، تحقيقاً لمبدأ اللاحصرية الادارية ».

وبقيت المقررات والوعود حبراً على ورق ، وكاد أمل المواطنين في تحقيق الاصلاحات المنشودة والموعودة يتبدد لولا تشكيل حكومة الرئيس تقي الدين الصلح في عام ١٩٧٣ ، واحداث وزارة دولة لشؤون الاصلاح الاداري عُهد بها للنائب الدكتور علي الخليل . ومع ان هذه الوزارة قد درست بعمق اوضاع الادارة العامة في لبنان ، وحددت بوضوح المشكلات التي تعانيها، ووضعت برنامج عمل محدد لمعالجتها ، واستطاعت في فترة وجيزة ان ترفع بعض المشاريع الاصلاحية الجريئة الى مجلس الوزراء ، فانها لم تتطرق الى موضوع اللامركزية(١) .

وبعد اندلاع الاحداث الدامية في لبنان أُثيرت مسألة اللامركزية وطرحت على الرأي العام كمخرج من الازمة . وفي شباط (فبراير) ١٩٧٦ ، صدرت الوثيقة المسماة بالدستورية ونصت في احد بنودها ، على « تعزيز اللامركزية في العمل الاداري » ،

دون اي تحديد لمضمون هذه اللامركزية ودون اية اشارة الى كيفية تطبيقهـــا .

ومع بداية عهد الرئيس سركيس تعالت من جديد اصداء اللامركزية . الا ان اثارة موضوعها في الظروف العصيبة الراهنة قد اتسمت ، هذه المرة ، بطابع لم نعهده من قبل في كل الجدل الذي دار حولها .

ولكي نفهم الخلفيات والاسباب الكامنة وراء طرح اللامركزية في هذا الظرف بالذات ينبغي لنا ، قبل ذلك ، ان نقول كلمة موجزة في كل من النظامين المركزي واللامركزي . وبذلك نقسم بحثنا الى ثلاثة اقسام .

■

القسم الاول : المركزية

المركزية واللامركزية ، في القانون الاداري ، وجهان مـــن وجوه التنظيم الاداري . والدولة قد تتبنى هذا او ذاك . وقد تعمل ، في احيان كثيرة ، بالنظامين معاً . والمركزية ، من حيث الوجود والتطبيق ، سابقة للامركزية ، فهي التي رافقت نشأة الدول في العصر الحديث . ولكن ما هي المركزية الادارية ؟ وعلى اي اساس تقوم ؟ وهل لها صور واشكال ؟ وما هي الميزات التي تتصف بها ؟

اولا – المركزية الادارية ، في مفهومها الاداري العـــام المبسط ، تعني توحيد الادارة في الدولة ، وحصر السلطة بالحكومة التي تتولاها بواسطة ادارتها المركزية (الممثلة برئيس الدولة والوزراء)

وبواسطة ممثليها في الاقاليم او الملحقات (اي الحكام الاداريين) ، وجعل صلاحيات البت النهائي بكل نشاط اداري من اختصاص السلطة المركزية . وكل ذلك دون مشاركة ما من هيئات اخرى .

وفي النظام المركزي يرتبط الحكام الاداريون (المحافظون ، مثلاً) بالادارة المركزية بتنظيم تسلسلي يجعل من السلطة المركزية مصدر الاوامر والتعليمات ومرجع الحسم او البت بمعظم الاعمال الاداريـــة .

ثانياً – وتقوم المركزية على اساسين مهمين :

١ – تركيز السلطة في يد الحكومة المركزية ، اي استئثار الحكومة المركزية في العاصمة بكل السلطات التي تشملها الوظيفة الادارية في الدولة . وعمل الحكومة لا يقتصر على جزء معين من اقليم الدولة ، وانما يشمل الدولة بكاملها ، فيشرف الوزراء في العاصمة على جميع الادارات والمرافق العامة ، سواء أكانت وطنية ام محلية . ولا مكان ، في مثل هذا النظام ، لمجالس اقليمية او بلدية منتخبة تتولى الاشراف على المرافق المحلية . واذا كان هناك موظفون محليون فهم عمال السلطة المركزية .

٢ – خضوع موظفي الحكومة المركزية لنظام التسلسل الاداري والسلطة الرئاسية . فالوظائف في كل وزارة او مصلحة درجات . وكل موظف يخضع للموظف الذي يعلوه درجة . وفي قمة الهـــرم الاداري يتربع الوزير .

والسلطة الرئاسية تتناول شخص المرؤوس وعمله . فللرئيس الحق في ان يخصص المرؤوس للقيام بعمل معين ، كما ان له الحق

في ان ينقله ، او يرقيه ، او ينزل به بعض العقوبات التي ينص عليها القانون . وبالنسبة الى عمل المرؤوس ، فان للرئيس عليه سلطة سابقة (وهي سلطة التوصية او سلطة اصدار الاوامر والتعليمات) ، وسلطة لاحقة ، هي سلطة المراقبة (كحق الموافقة على اعمال المرؤوس ، او حق تعديلها ، او ابطالها ، او استبدال غيرها بها ، دون ان يكون للمرؤوس حق الاعتراض على اعمال رئيسه) . غير ان السلطة الرئاسية ليست مطلقة ، فهناك حالات معينة يخوّل المشترعُ فيها المرؤوسَ اتخاذ قرارات دون تدخّل من رئيسه (٢) ، كما ان هناك حالات يسمح فيها القانون للموظف (اذا كانت اوامر رئيسه وتعليماته مخالفة للقانون بصورة صريحة واضحة) بالامتناع عن تنفيذها ، الا اذا اكدها الرئيس خطياً (٣)

ثالثاً — وللمركزية الادارية صورتان :

١ — **الحصرية** ، او التركيز الاداري . وفي هذا النظام تتركز الصلاحيات كلها في ايدي السلطة المركزية دون ان يكون لممثليها ، في العاصمة او الاقاليم ، اية سلطة خاصة في تصريف الامور .

٢ — **اللاحصرية** ، او عدم التركيز الاداري . وفي هذا النظام تقوم السلطة المركزية بتوسيع صلاحيات ممثليها المحليين بغية تخفيف الاعباء عن كاهل الادارة المركزية . فهي قد تخول الحكام الاداريين (كالمحافظ والقائمقام) صلاحيات اوسع ، كأن تمنحهم حق اتخاذ بعض القرارات ، او تعيين بعض فئات من الموظفين ، او اعطاء بعض الرخص في مناطقهم الادارية . وقد تمنحهم صلاحية البت النهائي ببعض الامور دون الرجوع الى الوزير

المختص . وقد تفوضهم ممارسة الوصاية الادارية على السلطات المحلية بدلاً منها .

فاللاحصرية تعني ، اذن ، توسيع صلاحيات ممثلي السلطة المركزية في المناطق الادارية مع بقائهم تابعين لها ومعينين من قبلها. ولكن ممارسة هذه الصلاحيات لا تعني الاستقلال عن السلطة المركزية . ان ممارستها تتم دائماً تحت اشراف الوزير المختص او الرئيس الاداري .

وظاهرة اللاحصرية تتجسّد أساساً في عملية تفويض الاختصاص التي تزايدت اهميتها في الآونة الاخيرة . فالقانون المصري ، مثلاً ، المتعلق بالحكم المحلي ، والصادر في عام ١٩٧١ ، ينص على ان « لرئيس مجلس الوزراء ان يفوض احد الوزراء مباشرة بعض اختصاصاته » ، وعلى ان « للمحافظ ان يفوض بعض سلطاته واختصاصاته الى مساعد المحافظ ، او سكرتير المجلس التنفيذي للمحافظة ، والى رؤساء المدن والاحياء والقرى » .

رابعاً — وللمركزية الادارية حسنات يمكن تلخيصها بالنقاط التالية :

١ — تقوية السلطة الحكومية وتعزيز نفوذها . ولهذا فان الدولة ، عند نشأتها ، تشعر بضرورة اللجوء الى المركزية المتطرفة المكثفة . ولهذا ، كذلك ، فان الحكم المطلق يرى في اعتماد المركزية الشديدة ضماناً لاستمرار وجوده وتأمين مصالحه .

٢ — تأمين الخدمات بالعدل والمساواة لكل المواطنين والاقاليم

في الدولة، لان وحدة الميزانية والمالية تسهل على الحكومة المركزية مهمة السهر على كل المرافق العامة، وتساعدها على توزيع كل الخدمات العامة وتنظيمها بشكل عادل وموحد. ثم ان الدولة، بما تملكه من امكانات فنية ومادية ضخمة، تستطيع القيام بالمرافق القومية الكبرى التي تعجز عنها الوحدات الاقليمية.

٣ – استقرار الانظمة الادارية، وضمان وحدتها وتجانسها وتناسقها في كل ادارات الدولة ومرافقها.

٤ – الاقتصاد في النفقات العامة، وتلافي عمليات التكرار والازدواجية، والاعتماد في تسيير الدوائر العامة على الفنيين الاختصاصيين المعينين، لا على الرجال الشعبيين المنتخبين الذين تنقصهم، في اغلب الاحيان، الخبرة والمؤهلات.

غير ان المركزية الادارية، التي كانت ضرورية في مرحلة نشوء الدول الحديثة، لم تعد مقبولة اليوم، ولا سيما بعد انتشار الانظمة الديمقراطية، واستتباب الاستقرار السياسي في هذه الدول. لقد تكاثرت واجبات الدولة وتعددت اعمالها الادارية حتى ناءت بها اداراتها المركزية، وأضحى من الواجب والمصلحة معالجة الخلل بالاصلاح لكيلا تتفاقم النقمة وتنقلب الى ثورة تطيح بالدولة نفسها. ولهذا فضلت معظم الدول التخلي عن النهج الاداري القائم على المركزية والسير في طريق اللامركزية.

•

القسم الثاني : اللامركزية

ما هي اللامركزية الادارية؟ وما هي الاسس التي ترتكز

اليها؟ وما هي انواعها؟ ولماذا يعتبرها البعض من ضرورات النظام الديمقراطي؟ وكيف يتم تحديد الوحدات الادارية او الاقليمية في دولة ما؟ وهل اللامركزية هي النظام السائد في معظم الدول الحديثة؟ وما الفرق بين اللامركزية الادارية واللامركزية السياسية؟ وهل من صلة بين اللامركزية الادارية واللاحصرية؟

اولاً – اللامركزية الادارية هي طريقة من طرق الادارة تقضي بتوزيع الوظيفة الادارية بين الحكومة وهيئات عامة اخرى (محلية او مرفقية) تباشر اختصاصاتها تحت اشراف السلطة المركزية ورقابتها. ومن ابرز مظاهر اللامركزية الادارية في دولة ما قيام سكان مدينة معينة بانتخاب هيئاتها الادارية المحلية دون تدخل السلطة المركزية في الانتخاب.

واللامركزية الادارية، بوجهيها الاقليمي والمرفقي، تخضع لمبدأ عام يتلخص بتمتع الادارة، او المؤسسة اللامركزية، بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والاداري، مع الخضوع لوصاية وزارة او ادارة مركزية معينة.

والانظمة السياسية المستبدة، من عسكرية او فاشية او اوتوقراطية، تميل الى اعتماد النظام المركزي المطلق، في حين ان الانظمة الديمقراطية التي تحترم الحريات والارادات الشعبية تفضل اعتماد اللامركزية. بل ان البعض يذهب بعيداً في هذه المقارنة فيعتبر اللامركزية سمة للنظام الاداري في الدول التي تعتمد النظام الديمقراطي في الحكم.

ثانياً – وتقوم اللامركزية الادارية على اسس اربعة مهمة :

١ – التسليم بوجود مصالح محلية متميزة من المصالح الوطنية . فهناك احياناً مصالح محلية لا تتعارض مع المصلحة الوطنية ، ولكنها تستلزم اساليب مختلفة في معالجتها . ويستحسن ، في هذه الحالة ، ترك الاهتمام بها والاشراف عليها للمواطنين المحليين الذين يستفيدون منها بشكل مباشر . والمشترع هو الذي يحدد ، عادة ، هذه المصالح ويعهد بها الى هيئات او اجهزة محلية .

٢ – السماح بقيام هيئات او اجهزة محلية تؤمن هذه المصالح .

٣ – الاعتراف لتلك الهيئات بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والاداري .

وقد يتضمن الدستور ، احياناً ، مبادىء او توجيهات عامة حول هذا الاستقلال . والفقهاء على خلاف حول كيفية تحقيق هذا الاستقلال ، غير ان غالبيتهم ترى ان الاستقلال لا يكون حقيقياً وكاملاً إلاّ باختيار اعضاء الهيئات اللامركزية عن طريق انتخابات شعبية محلية . فالسلطات المحلية يجب ان تختار من بين الناخبين المقيدين في المدينة او الاقليم التابع للسلطة المحلية ، ومن قبل هؤلاء الناخبين . واذا كان يحق للسلطة المركزية ، في بعض الحالات او لبعض الاسباب المعينة والمنصوص عليها، ان تحل محل السلطة المحلية، فانه لا يحق لها عند ذلك ان تقوم بتعيين سلطة سواها . كل ما تستطيع ان تفعله ، في هذه الحالة ، هو دعوة الناخبين الى الاقتراع ضمن مهلة محددة لاختيار هيئة محلية جديدة .

وللاعتراف بالشخصية المعنوية للهيئات المحلية نتائج قانونية ، اهمها : التمتع بالوجود القانوني المستقل ، والجهاز الاداري الخاص ، والذمة المالية الخاصة ، وحق التعاقد والتقاضي ، واهلية اكتساب الحقوق وتحمل المسؤوليات الناتجة عن اعمال موظفيها .

٤ – احتفاظ السلطة المركزية بحق مراقبة الهيئات المحلية ، فاستغلال هذه الهيئات ليس مطلقاً . ان السلطة اللامركزية ، اي المحلية ، تبقى خاضعة لرقابة السلطة المركزية او لرقابة ممثليها المحليين ، وهو ما يعرف بالوصاية او الرقابة الادارية . غير ان هذه الرقابة ينبغي ان تكون محدودة لئلا يُقضى على اللامركزية .

واذا كانت السلطة المركزية تمارس رقابتها على ادارتها وموظفيها عن طريق الرقابة التسلسلية ، فانها تمارسها على السلطات او الهيئات المحلية عن طريق الرقابة الادارية التي تتجلى في :

– حق التصديق المسبق (فلا يصبح قرار الهيئة المحلية نافذاً الا بعد ان تصدق عليه سلطة الوصاية) .

– وحق وقف تنفيذ قرار السلطة المحلية او حق تعديله .

– وحق سلطة الوصاية في الحلول محل السلطة المحلية .

ثالثاً – واللامركزية الادارية نوعان :

١ – اللامركزية الاقليمية او المحلية . وتسمى كذلك الادارة المحلية او الحكم المحلي . وهي تقضي بمنح الاقاليم في الدولة الشخصية المعنوية وسلطة الاشراف على المرافق المحلية . ويشترط

لقيام هذه اللامركزية : ان يكون للمجموعة المحلية شؤون خاصة بها ، وان تدير هذه المجموعة شؤونها بنفسها ، وان لا تخضع اجهزتها لرقابة صارمة من قبل السلطة المركزية (٤) .

٢ — **واللامركزية المرفقية** ، او المصلحية ، او التقنية . وهي لامركزية المصالح ، او اللامركزية في المصالح . وغايتها انشاء مؤسسات عامة ، وطنية كانت ام اقليمية ، ومنحها الشخصية المعنوية وقدراً من الاستقلال الاداري والمالي ، مما يسمح لها بادارة شؤونها بنفسها دون تدخل السلطة المركزية، ولكن ضمن اطار الرقابة الادارية . وابرز صورة لهذا النوع من اللامركزية في النظام اللبناني هي المؤسسات العامة والمصالح المستقلة التي أرسى قواعدها المرسوم الاشتراعي رقم ١٥٠ ، الصادر في ١٢—٦—١٩٥٩ . وعلى سبيل المثال نذكر : الجامعة اللبنانية ، والمجلس الوطني للبحوث العلمية ، والمصلحة الوطنية لنهر الليطاني ، ومصلحة كهرباء لبنان .

وتعتبر اللامركزية المرفقية شكلاً من اشكال التنظيم الاداري . وانشاؤها يحتاج الى نص قانوني . وهي تتمتع بالشخصية المعنوية ، وتستهدف تحقيق الصالح العام ، وتباشر اعمالها تحت مراقبة الاجهزة المركزية .

رابعاً — واللامركزية تنطوي على محاسن عديدة . ولهذا يعتبرها البعض من ضرورات الانظمة الديمقراطية . وذلك لعدة اسباب :

١ — لان واجبات الدولة وخدماتها قد تعددت وتعقدت وتشعبت حتى اصبح من العسير على الحكومة المركزية ان تقوم

وحدها بكل الاعباء وتنجز كل المهام . ان الوزير اليوم لا يستطيع وحده ان يُعنى بكل شؤون وزارته كما كان لويس الرابع عشر ، في الماضي ، يعنى وحده بأمور دولته ويدّعي انه هو الدولة . ان حكام عصرنا قد اصبحوا ، كما كان الفيلسوف اوغست كونت يريدهم ان يكونوا : اختصاصيي عموميات .

٢ — لان اللامركزية تكفل قدراً كبيراً من العدالة في توزيع النفقات والمشروعات العامة على مختلف المناطق في الدولة .

٣ — لان الديمقراطية السياسية لا تتحقق ان لم تصاحبها ديمقراطية ادارية تتجسد باللامركزية الادارية . فاللامركزية تتجاوب وتتلاءم مع المفهوم الحديث للديمقراطية ، وتتيح للمواطنين فرصة الاسهام في ادارة شؤونهم الخاصة المحلية والتمرس بالعمل الاداري والسياسي ، مما يؤدي الى اعدادهم وتهيئتهم لمعالجة الشؤون الوطنية العامة وتحمل المسؤوليات الجسام .

وتعتبر اللامركزية عاملاً « له اثره البعيد في اذكاء الحيوية الوطنية ، لان المركزية تقتل الحياة العامة بسبب الحيوية التي تحيط بالعناصر المركزية والبرود الذي يقابلها في اطراف الدولة ، في حين ان الناس في اللامركزية يتخلصون من عبء تلك السلطة المركزية التي كانت لا تقبل النقاش في مقرراتها ولا الجدل في اعمالها ويرون في العناصر اللامركزية مجالاً حيوياً يتفتق فيه نشاط الافراد في كافة اقسام الدولة ، ويكون العمل الاداري المحلي مدرسة للعمل السياسي العام . واذا كان يُعاب على الانتخاب في النهج اللامركزي انه قد يأتي الى توجيه العمل الاداري بأشخاص

لا يتمتعون بالكفاءات المطلوبة ، فان اصلاح نهج الانتخاب هو الذي يجب ان يعمد اليه، وليس استبعاد النهج اللامركزي »(٥) .

٤ ــ لان اللامركزية تخفف الاعباء عن كاهل الادارة المركزية، وتختصر النفقات ، وتساعد على تبسيط المعاملات الادارية ، وتكفل حسن سير المرافق العامة في المناطق .

وبعض الفقهاء الفرنسيين يتندرون بحادثة تصوّر لنا النتائج المضحكة التي تتمخض عنها ، احياناً ، المركزية الشديدة : ان رئيس الجمهورية الفرنسية ، بمرسوم صادر في ١٥ـ١ـ١٩٣٣ ، رخص لاحدهم باقامة قن (للدجاج) ، طوله ثلاثة امتار ، بمحاذاة طريق السكة الحديدية . واستوجب استصدار المرسوم تقديم التماس من صاحب العلاقة ، ورفع ملاحظات من شبكة السكة ، واجراء تحقيق في الامر ، ومعرفة رأي المحافظ ، والحصول على اقتراحات مصلحة المراقبة في السكة ، وطلب تقرير من وزارة الاشغال العامة . وكل ذلك من اجل قن طوله ثلاثة امتار ! (٦) .

٥ ــ لان المواطنين في المناطق او الاقاليم يُعتبرون أدرى الناس بمصالحهم وحاجاتهم ، واكثرهم معرفة بشؤون مناطقهم ، واشدهم حرصاً عليها واهتماماً بها . وهم يرغبون في ادارة شؤونهم بأنفسهم عن طريق انتخاب الهيئات الموكلة بادارة هذه الشؤون .

والتيار المطالب باللامركزية الادارية شبيه بالتيار المنادي بتطبيق الديمقراطية السياسية واتاحة الفرصة امام المواطنين كي يحكموا انفسهم بأنفسهم بواسطة نوابهم . وهناك طرفة تصور

رغبة المواطنين في ادارة شؤونهم المحلية بأنفسهم ، ففي عام ١٩٠٦ ، لخص احد المفكرين الفرنسيين انطباعاته عن حركة فلاحي القوقاز بقوله : « انهم يطالبون بالاهتمام بشؤونهم الخاصة وبتعيين رؤسائهم . ويريدون ، اذا ما سرقهم أحد ، أن يكون السارق منهم »(٧) .

٦ ــ لان التجارب والاحداث برهنت على ان اللامركزية اقوى على مواجهة الازمات الداخلية والخارجية من اي نظام مركزي .

وعلى الرغم من كل هذه الحسنات والميزات فقد تعرضت اللامركزية للانتقاد . لقد أخذ عليها بأنها تفتت او تضعف السلطة التنفيذية المركزية في الدولة، وتباعد بين هذه السلطة وبين مختلف الاقاليم ، وتهدد الوحدة السياسية والقانونية للدولة بالخطر ، وتشجع مختلف الوحدات اللامركزية على التناحر والتنابذ، وتغري هذه الوحدات برعاية مصالحها الخاصة واهمال المصلحة العامة .

ولكن هذه المآخذ تتلاشى اذا اعتبرنا ان الهيئات المحلية او المصالح المستقلة لا ينبغي لها ان تتمتع باستقلال مطلق . ان القانون (واحياناً الدستور) يضع ، عادة ، حدوداً لاستقلالها . ولعل الرقابة او الوصاية الادارية التي تمارسها السلطة المركزية هي الاداة او الوسيلة القادرة على تحقيق التلاحم والتعاون بين هذه السلطة والهيئات اللامركزية. ثم ان اللامركزية لا يمكن أن تشمل كل الوظائف والمرافق في الدولة ، فهناك شؤون وطنية عامة ،

كالخارجية والدفاع والاقتصاد والتربية ، يجب ان تبقى دوماً من اختصاص السلطة المركزية . وهذه المرافق لا يمكن ان تدار بغير النظام المركزي والا تفككت أوصال الدولة وتحولت الى عـــدة دويلات .

خامساً — ومن المسائل المهمة التي تطالعنا لدى دراستنا للامركزية الادارية مسألة تحديد التقسيمات الادارية. **وهذه المسألة تنطوي على عدة مشكلات ، اهمها :**

١ — مشكلة تحديد الوحدات الادارية التي تتكون منها الدولة.

٢ — مشكلة تحديد مستويات هذه الوحدات (هل تتكون هذه الوحدات من مستوى واحد ، مثل البلديات او الكومونات في يوغوسلافيا ، ام من عدة مستويات ، مثل الوحدات في مصر وبريطانيا ؟) .

٣ — مشكلة تحديد الوضع الانسب للعلاقات بين الوحدات . هل يكون ذلك افقياً (اي مساواة بين الوحدات) ، أم هرمياً (اي خضوع الوحدة الدنيا للوحدة العليا) ؟

وسبب قيام هذه المشكلات يعود الى تعدد العوامل المؤثرة وتداخلها : فهناك عوامل معينة تؤثر في مسألة عدد الوحدات الادارية ، منها عدد السكان والاوضاع الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية . وهناك عوامل اخرى تؤثر في مسألة عدد مستويات الوحدات الادارية ، وفي نوع العلاقات التي تربط فيما بينها ، وفي مدى الاختصاصات التي تمارسها . ويأتي نوع النظام السياسي للدولة في طليعة هذه العوامل .

ويمكن تلخيص الاعتبارات التي يسترشد بها ، عند معالجة مسألة الوحدات الادارية في النظام اللامركزي ، بما يلي :

١ — المصالح المشتركة التي تمثل روابط قوية بين مواطني الوحدة المحلية .

٢ — الروابط الاجتماعية . كروابط البيئة او الجوار او القرابة ، التي تشد المواطنين بعضهم الى بعض .

٣ — العدد المناسب من السكان الذي يسمح بتوفير الكفايات المطلوبة للخدمة المحلية والقدرة المالية لاداء هذه الخدمات .

٤ — القدر المناسب من الثروات الطبيعية او الصناعات المحلية ، الذي يسمح بتوفير الواردات اللازمة لسد النفقات .

وهذه الاعتبارات او العوامل تتفاوت ، من حيث الحجم والاهمية والتأثير ، بتفاوت نوع الخدمات التي يطلب تقديمها ، فالحجم السكاني الانسب لتقديم خدمة الانارة يختلف ، مـــن وجهة النظر الاقتصادية ، عن الحجم الأنسب لتقديم خدمات التعليم او اقامة المكتبات العامة (٨) .

ونلاحظ ان غالبية دول العالم تأخذ بفكرة تكوين المجالس المحلية من مستويين اثنين او ثلاثة مستويات ، ففي فرنسا ، مثلاً ، وحدتان للادارة المحلية (المحافظات والبلديات) ، بالاضافة الى اقاليم ما وراء البحار . وهناك اتجاه عالمي نحـــو تخفيض عدد مستويات الحكم المحلي الى اثنين فقط . والمؤتمر العربي الاول لخبراء الادارة المحلية الذي عقد في القاهرة ، في نيسان (ابريل) ١٩٧١ ، قد اوصى بتبني هذا الاتجاه .

وتقوم العلاقة بين الوحدات الادارية في بعض الدول على اساس هرمي بحيث تخضع الوحدة الادنى لاشراف الوحدة الاعلى، في حين ان دولاً اخرى تتبع اسلوب المساواة بين الوحدات ، فلا تمارس اي منها اشرافاً على الاخرى . وهذا هو الاسلوب المتبع في النظام البريطاني (٩) .

سادساً – ومعظم دول العالم ، شرقية كانت ام غربية ، بسيطة كانت ام مركبة ، متقدمة كانت ام نامية ، تعمل اليوم بنظام اللامركزية الادارية . وكانت بريطانيا (لاسباب تاريخية خاصة) الدولة الاولى في العالم التي طبقت اللامركزية. واللامركزية الاقليمية فيها تتمثل بالمقاطعات ، والمدن الكبرى ، والمدن البلدية ، والمراكز الحضرية والريفية ، والابرشيات .

واخذت فرنسا بهذا النظام منذ القرن الماضي . ودستورها الحالي يكرس فصله الحادي عشر للحديث عن المجموعات او الوحدات الاقليمية في فرنسا . وتنص المادة ٧٢ منه على ان هذه الوحدات تتكون من البلديات والمحافظات واقاليم ما وراء البحار ، وعلى انه لا يجوز انشاء وحدات اقليمية اخرى الا بقانون . وتدير هذه الوحدات شؤونها الخاصة بواسطة مجالس منتخبة .

اما في مصر ، فقد نصت المادة ١٦١ من دستورها الراهن (الصادر في ١١–٩–١٩٧١) على وجوب تقسيم جمهورية مصر العربية الى ثلاث وحدات ادارية على الاقل، هي المحافظات والمدن والقرى ، وعلى وجوب تمتع كل منها بالشخصية المعنوية .

سابعاً – وفي دراستنا للامركزية الادارية يجب ان ننتبه الى

الفروق التي تفصل بينها وبين اللامركزية السياسية من جهة ، وبينها وبين اللاحصرية من جهة ثانية .

فاللامركزية الادارية تتحرك او تتهادى بين قطبين متباعدين: اداري وسياسي . فكلما اتسعت صلاحيات ممثلي السلطة المركزية في الاقاليم اقتربنا من القطب الاداري ، أي من اللاحصرية . وكلما توزعت مظاهر السيادة في الدولة بين عدة سلطات اتجهنا شطر القطب السياسي ، اي شطر اللامركزية السياسية او النظام الفدرالي .

ولتوضيح الفكرة نقول ان اللامركزية الادارية لا تنال من الوحدة السياسية للدولة لانها ، في الواقع ، ليست سوى نظام اداري صالح للتطبيق في اية دولة من الدول ، سواء اكانت بسيطة ام مركبة . وبامكان الدولة ان تعمل بالمركزية واللامركزية في آن واحد ، فتخضع بعض المرافق او المصالح ، مثلاً ، للامركزية ، وتترك الشؤون الاخرى ، الاقليمية او المرفقية ، لسلطتها المركزية .

اما اللامركزية السياسية فنظام بعيد كل البعد عن الشأن الاداري . انها نظام سياسي لا نجد له اثراً الا في الدول المركبة التي تتكون من عدة ولايات تتوزع مظاهر السيادة فيها بين الحكومة المركزية (الفدرالية) والحكومات الاقليمية (او الولايات) . ويتجلى ذلك في وجود سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية ، خاصة بكل ولاية ، الى جانب السلطات الثلاث الاتحادية التي تمارس اختصاصاتها على اقليم الدولة الاتحادية بكامله .

ومع ذلك فليس من السهل تحديد المعيار الواضح الذي يميز

بسهولة بين اللامركزية والفدرالية . ان بعض الفقهاء الفرنسيين اهتموا بهذه المسألة عندما انتشرت الدعوة الى اعتماد اللامركزية في فرنسا . ويمكننا تلخيص افكارهم بما يلي :

١ — وجد Duguit ان اللامركزية لا تطال الا صلاحيات الادارة . اما الفدرالية فتمتد الى صلاحيات الحكومة . ولاحظ ان كلاً من اللامركزية والفدرالية يفترض توزيعاً في الصلاحيات بين السلطة المركزية والسلطات المحلية . ولهذا فان معيار التفرقة بينهما يكمن في السلطة المختصة بتعديل هذا التوزيع في الصلاحيات . فاذا كانت الدولة تعمل بنظام اللامركزية امكنها ، من طرف واحد ، تضييق الصلاحيات التي تتمتع بها السلطات المحلية . اما اذا كانت تخضع لنظام الفدرالية فان تضييق صلاحيات كل ولاية لا يمكن ان يتم إلا بموافقة هذه الولاية .

٢ — وتبنى Carré de Malberg وجهة النظر التي عرضها Duguit واضاف اليها ملاحظتين :

أ — في الدولة الفدرالية، تضع كل ولاية لنفسها دستورها الخاص، في حين ان الوحدات أو المصالح اللامركزية، في الدولة ذات النظام اللامركزي ، تنظم بموجب قانون صادر عن السلطة المركزية في الدولة .

ب — في الدولة الفدرالية ، يمكن ان يكون للولاية جيش خاص بها ، في حين انه يحظر وجود قوة عسكرية مستقلة في الوحدات اللامركزية .

٣ — واقترح Le fur معياراً أوضح . قال في كتابه المشهور

عن « الدولة الفدرالية » : « الولايات في الدولة الفدرالية تتميز من المجموعات الاخرى ، التي لا تتمتع بالسيادة ، بأنها مدعوة الى الاسهام في تكوين ارادة الدولة » ، (وفي ذلك اشارة الى المجالس العليا ، او مجالس الولايات، في الدول الفدرالية حيث تتمتع الولايات بتمثيل متساو ، بصرف النظر عن عدد السكان في كل منها) (١٠) .

والحقيقة ان الفرق بين اللامركزية الادارية واللامركزية السياسية هو فرق في الطبيعة وليس في الدرجة . ففي الدول الفدرالية يرسم الدستور حدود استقلال السلطات الثلاث في كل ولاية ، بينما تقوم السلطة التشريعية في الدولة البسيطة بتعيين اختصاصات الهيئات والمصالح اللامركزية . ان اللامركزية الادارية او الادارة المحلية « تتناول الجانب الاداري فقط وتعالج الامور العمرانية والحضارية التي تقوم بها ، عادة ، السلطة الادارية . اما الفدرالية السياسية فانها تتعدى النطاق الاداري الى القضاء والتشريع ، وهي تفرض ، حكماً ، استقلالاً في الدساتير المحلية والهيئات المشرعة والتنظيمات القضائية » (١١) .

ثامناً — وعندما ننتقل الى المقارنة بين اللامركزية الادارية واللاحصرية نجد ان التمييز بينهما ليس بالامر العسير . ان الاختلاف بينهما تام وبيّن . فاللاحصرية لا تخرج عن كونها صورة من صور المركزية الادارية . وفي هذا النظام تتنازل السلطة المركزية لبعض ممثليها المحليين عن شيء من سلطتها التقريرية ، مما يمنحهم نوعاً من الاستقلال في تصريف بعض الشؤون الادارية

ويعفيهم من واجب الرجوع الى الرئيس او الوزير المختص . ولكن استقلالهم هذا هو ، في الواقع ، استقلال عارض وموقّت ، لان السلطة المركزية تستطيع ، ان شاءت ومتى شاءت ، وضع حد له . اما استقلال الهيئات المحلية المنتخبة فأصيل لأنه نابع من نص دستوري او قانوني .

على سبيل المثال نذكر ان المرسوم الاشتراعي رقم ١١١ ، الصادر في ١٢—٦—١٩٥٩ ، والمتعلق بتنظيم الادارات العامة ، وقانون البلديات الصادر في ٢٩—٥—١٩٦٣ ، قد أوجدا ، في لبنان ، شيئاً من اللاحصرية عندما نصا على توسيع صلاحيات الحكام الاداريين . لقد منح القائمقام حق الترخيص بانشاء بعض المحلات المصنّفة ، وحق تعيين نواطير الحقول والجمعيات النقابية للمياه ، وتعيين لجان الري الخاصة ، وتوقيع شهادة عمل ، واعطاء دفاتر الاستخدام ، وتوقيع امر السفر لجميع الموظفين التابعين لمنطقته . ومنح المحافظ حق منح الاجازات الادارية والصحية ، وفرض العقوبات التأديبية ، والترخيص بانشاء بعض انواع المصانع والمحلات . واناط قانون البلديات ممارسة سلطة الوصاية ، حسب اهمية القرارات ، بكل من القائمقام والمحافظ ووزير الداخلية .

فالفرق الاساسي بين اللامركزية واللاحصرية يكمن ، اذن ، في ان صلاحيات التقرير ، في النظام اللاحصري ، تمنح لموظفين يبقون تابعين للسلطة المركزية ، في حين ان صلاحيات التقرير التي تمالكها المصالح والوحدات اللامركزية ، في النظام

اللامركزي ، تستمد من النصوص الدستورية او القانونية .

وتعزيز اللاحصرية قد يقود الى اللامركزية الادارية . اما تقوية اللامركزية الادارية فقد تكون مقدمة للامركزية السياسية ، او للانفصال السياسي ، وخصوصاً اذا كانت العوامل الطائفية ، او الحوافز الاقليمية ، او البواعث العنصرية هي الدافع ، في الاساس ، الى العمل باللامركزية . ان اللامركزية تتحول ، اذا ما تسيّست وتجاوزت الاطار الاداري ، الى نظام فدرالي . وقد تؤدي كذلك الى انفصال سياسي كلي ، فالولايات المتحدة العثمانية التي كانت تعرف باسم بلاد الروم ، او الروملي (وهي رومانيا و بلغاريا واليونان والصرب) حصلت في البداية على لامركزية ادارية ، ولكنها استطاعت ان تستغلها وتطورها الى لامركزية سياسية ثم الى استقلال تام عن الامبراطورية العثمانية . « وهذا هو السر في المعارضة التي كانت الحكومة العثمانية تبديها لمطالب احرار البلاد العربية بمنحها استقلالاً ذاتياً ، او لامركزية ادارية على الاقل ، لانها كانت تخشى ان يساعد هذا النظام على تقوية الشعور القومي فيها وانتشار روح التحرر والسعي للاستقلال » (١٢) .

●

تلك لمحة موجزة عن المركزية واللامركزية . ونود ، قبل الانتقال الى القسم الاخير من البحث ، ان نبدي بعض الملاحظات :

الملاحظة الأولى هي انه اصبح من الصعب على الدولة

الحديثة الاكتفاء بتطبيق احد النظامين فقط . انها تأخذ اليوم بالنظامين معاً وتمزج بينهما مزجاً يلائم ظروفها واوضاعها التاريخية والاجتماعية والسياسية ، فتُطبّق كلاً منهما على قطاع معين ، او تحدد لكل منهما نطاقه الذي يعمل فيه . وقد تأخذ بأحد النظامين أو بكليهما لفترة معينة من الزمن ولتحقيق هدف معين ، حتى اذا ما تحقق هذا الهدف اعادت النظر في امرهما . فالظروف التاريخية التي تمرّ بها الدولة ، والأخطار التي تُحدق بها ، والمشكلات السياسية والاجتماعية التي تتعرض لها ، والتطورات التي تطرأ عليها ، تحتم عليها ، في كثير من الاحيان ، ومن اجل مجابهة الاخطار او مواكبة التغيرات ، ان تختار هذا النظام او ذاك ، او كليهما .

واذا كنا نعتبر كلاً من النظامين وسيلة الى غاية ، وليس غاية في حد ذاته ، فمن الطبيعي ان تعمد الدولة ، من وقت الى آخر ، الى تغيير الوسيلة للوصول الى الغاية المنشودة . ولعل التغير الذي اصاب النظام الاداري الفرنسي اكبر مثال على ذلك . فقد خضعت فرنسا ، في العهد الاقطاعي ، لنظام اللامركزية . وعندما قويت الملكية فيها على حساب الاقطاع ، في القرن الخامس عشر ، اعتمدت المركزية المطلقة وحصرت جميع السلطات في يد الملك . وبعد نجاح الثورة ، وخصوصاً في عهد نابليون ، ابقت فرنسا على النظام المركزي المطلق بغية تحقيق وحدتها . وحينما استقرت الاوضاع السياسية فيها ، ولم تعد وحدتها موضع شك وخلاف ، انصرفت الى معالجة اداراتها

العامة وراحت تتخلى تدريجياً عن المركزية لصالح اللامركزية .

والملاحظة الثانية هي ان بعض المفكرين ينادون باتباع نهج اداري وسط تخضع فيه الدوائر العامة لهيئات مركزية ولا مركزية معاً دون ان يكون لاحداها تفوق على الاخرى في ميدانها الخاص . وبذلك يشترك النظامان في العمل الاداري اشتراكاً فعالاً يقوم على التعادل والتعاون ، فالسلطات اللامركزية تكون حرة في اتخاذ القرارات وتنفيذها ، ويكون للسلطة المركزية ، مقابل ذلك ، صلاحية الموافقة فقط . ولعل الفقيه الفرنسي Eisenmann (١٣) كان اول الداعين الى النهج الاداري الوسط حيث تتعادل السلطة المركزية مع السلطات اللامركزية ، وحيث تكون السلطات اللامركزية حرة في تقرير اعمالها الادارية ، فاذا ما وافقت عليها السلطة المركزية اصبحت قابلة للتنفيذ .

والملاحظة الثالثة هي ان المركزية (وكذلك اللامركزية) قد تكون ادارية ، وقد تكون سياسية . فاذا كانت سياسية اخضعت مختلف الاقاليم في الدولة لسلطة سياسية موحدة ، ولم يعترف بأي استقلال ذاتي لهذه الاقاليم . وهناك دلائل متعددة تشير الى ان التطور السياسي في عدد لا يستهان به من الدول يتجه شطر تعزيز المركزية السياسية على حساب اللامركزية السياسية . وتقوية السلطة الاتحادية في الدول الفدرالية (في الولايات المتحدة وسويسرا والهند ، مثلاً) خير شاهد على ذلك . واذا صح هذا الاتجاه كانت الدعوة الى اللامركزية السياسية في لبنان خطوة الى الوراء ، او محاولة للوقوف ضد تيار تاريخي متجه نحو المركزية السياسية .

والملاحظة الاخيرة هي ان الجدل القائم في لبنان حول اللامركزية يقتصر على اللامركزية الاقليمية ولا يمتد الى اللامركزية المرفقية . والبلديات في لبنان هي الهيئات اللامركزية الوحيدة في اطار التنظيم الاداري ، فقانون ٢٩/٥/١٩٦٣ يعتبر البلدية « ادارة ذات صفة عامة وشخصية معنوية تتمتع بالاستقلال الاداري والمالي ... » ، ويجيز للمجلس البلدي القيام بكل عمل له طابع المنفعة العامة ، كانشاء المساكن الشعبية . والمدارس ، والمكتبات العامة ...

وبعد هذه الملاحظات نصل الى السؤال المهم المتعلق بحقيقة اللامركزية المطروحة على الساحة اللبنانية .

●

القسم الثالث : اللامركزية المطروحة في لبنان

اذا كانت الاطراف اللبنانية المختلفة تتحدث عن اللامركزية ، فهذا لا يعني ان الجميع من انصارها ومتفقون على مضمونها . واذا كان اليمين اللبناني هو الذي رفع رايتها في الآونة الاخيرة ، فهذا لا يعني ان اللامركزية بشكلها الاداري والتنظيمي هي رائده ومقصده . واذا كان البعض يخشى ان يطول الجدل حول مضمون اللامركزية ويتحول الى قنبلة موقوتة قابلة للانفجار عند ابسط احتكاك ، فان اقطاب العهد الجديد قد حسموا الامر واعلنوا موقفهم الصريح من هذه المسألة .

اولاً — اللامركزية هي اليوم حديث الساعة في لبنان . وهي موضع جدل وخلاف بين بعض الاوساط السياسية والفكرية .

والحديث عنها يتسم ، في كثير من الاحيان ، بالغموض او السطحية او المناورة . ولعل البعض يتعمد تغليفها بالغموض لاخفاء الاغراض الحقيقية الكامنة وراء المناداة بها .

واذا كانت هناك فئة ترى ان لبنان ، في ظروفه الراهنة ، بحاجة الى لامركزية ادارية ، وتعتقد بأن هذه اللامركزية يمكن ان تكون المنقذ من الضلال والضياع ، والحامي من الاخطار التي تشكلها فكرة « التعددية في المجتمع اللبناني » (١٤) ، فهناك فئات اخرى :

— ترفض اللامركزية ، حتى ولو كانت ادارية (١٥) .

— وترى » ان أي نوع من اللامركزية ، في الوقت الحاضر ، هو عمل تقسيمي » (١٦) .

— وتؤكد « ان طرح اللامركزية بعد الانفراجات النسبية التي حصلت في سماء لبنان ، وفي ظل الاجواء الملبدة بالحذر وعدم الاطمئنان ، من شأنه اثارة المخاوف وتعميق جذور الفرقة وبقاء الاوضاع العامة والخاصة سائبة ينقصها فرض هيبة السلطة ويعوزها سلطان القانون » (١٧) .

— وتجزم « بأن اي تحول نحو اللامركزية بعد الحرب يعتبر نتيجة للحرب . وبالتالي سيكون اعمق من حجمه الذي يريده اللبنانيون » (١٨) .

— وتردد انه « لا يمكن القبول باللامركزية (على الاقل حاليا) لانه لم تترسخ لدى المواطنين اللبنانيين الروح الديموقراطية الحقة التي تسمو فوق الاعتبارات الطائفية

والعنصرية والتي تمكنهم من تحقيق ادارة ذاتية ضمن اللامركزية من خلال اعتبارات وطنية سليمة » (١٩) .

– وتنصح « بأن نبتعد ، ولو في الوقت الحاضر فقط ، عن طرح اي شعار للامركزية ، وان يكتفى بتوسيع صلاحيات المحافظين ورؤساء الوحدات في المحافظات وبوضع خطة انمائية اجتماعية واقتصادية لكل منطقة حسب حاجة كل منها »(٢٠) ، او تنصح « بالعودة ، ولو لمدة ست سنوات مثلاً ، الى الصيغة المركزية المكثفة اكثر من السابق » (٢١) .

ثانياً – واليمين اللبناني هو الذي طرح بالحاح ، قبيل عودة الهدوء الى الربوع اللبنانية ، فكرة اللامركزية . وقد اضطر الى طرحها والتركيز عليها بسبب فشل كل المحاولات والجهود التي بذلها من اجل الحفاظ على امتيازاته ، او من اجل نقل التجربة السويسرية (العمل بنظام الكانتونات) الى لبنان ، او من اجل انتزاع موافقة اهل الحل والعقد على اي مشروع فوري للتقسيم .

واللامركزية التي طرحها كمخرج من الازمة اللبنانية لا تختلف في شيء عن النظام الفدرالي . ومما لا شك فيه ان اليمين يدرك الفرق بين اللامركزية الادارية واللامركزية السياسية ، ويعلم ان الموافقة على اللامركزية السياسية تعني القبول بتغيير الهيكل الوحدوي للدولة اللبنانية . فاللامركزية السياسية تطبق في الدولة المركبة ، وكل مطالبة بادخالها الى رحاب دولة بسيطة موحدة لا يمكن ان تفسر الا بأنها دعوة صريحة الى احداث تبديل جذري في البنية الوحدوية للدولة .

وبما ان كل دعوة علنية الى اللامركزية السياسية كان من شأنها ، في الاشهر الاخيرة من عام ١٩٧٦ ، ان تسيء الى مخططات المنادين بها وتؤلب الرأي العام عليهم ، فان اهل اليمين لم يجدوا من المناسب ان يفصحوا عن نياتهم ويجهروا بها . لقد فضلوا ، كعادتهم ، ان يتبعوا اسلوباً لا يخلو من ذكاء ومرونة لبلوغ اغراضهم .

١ – ففي البداية اكتفوا بترداد كلمة « اللامركزية » بغرض التغطية والتمويه . لقد اقتصروا على التلويح بها وتعمدوا استعمال الكلمة مجردة من أي وصف ، مع تركيز خاص على فكرة الدولة الموحدة ارضاً وشعباً . وكانوا يهدفون ، من وراء ذلك ، الى اظهار محاسن اللامركزية ، وتهيئة الاجواء والنفوس لتقبلها والاقبال عليها ، وجعلها بالتالي شعاراً ومطلباً للمرحلة التي تلي فترة انتهاء الاقتتال .

ففي شهر آب (اغسطس) الماضي ، دعا الشيخ بيار الجميل ، رئيس حزب الكتائب ، في احد تصريحاته اليومية ، الى نوع من اللامركزية يتيح للمسيحيين « ان يكونوا احراراً في مناطقهم ... فلا تفرض عليهم تربية معينة لاولادهم او تاريخ معين للبنانهم ، او تراث يسحق تراثهم ... » (٢٢) . واعلن بعده ، ابنه بشير ، رئيس المجلس الحربي للكتائب ، « رفض التقسيم رفضاً باتاً » ، ووصم كل من يبحث معه في موضوع التقسيم بالخيانة ، وصرح « بأن نظام اللامركزية سيوفر المشاكل والمتاعب ويلزم كل منطقة بأن تدير شؤونها وتعنى بتقدمها في اطار دولة موحدة ارضاً وشعباً ... »(٢٣) .

٢ ــ وفي هذه الاثناء اخذت منشورات اليمين اللبناني تزخر بأقوال المتطرفين حول استحالة التعايش بين اللبنانيين، وتكوّن لبنان من عجينتين حضاريتين (٢٤). وكانت اوساط اليمين تذيع، حيناً بعد حين، ما اسمته «بالاعتبارات» التي تحول دون استمرار التعايش المشترك بين المسلمين والمسيحيين. ويمكننا تلخيص هذه «الاعتبارات» بما يلي:

ــ ان في لبنان حضارتين، اسلامية ومسيحية. والخلافات بينهما تتجلى في المعتقد والتاريخ. فالاسلام يفرض على المؤمنين به حاكماً مسلماً وحكماً اسلامياً. وفي حكم اسلامي لا يبدو التعايش مع العلمانية ممكناً، لأن المسلم ينتمي الى دينه، لا الى ارض وحدود وميثاق اجتماعي.

ــ ان القومية العربية ليست الا مرادفاً للاسلام، فاذا كانت وحدة تاريخ وثقافة ولغة، فهذا التاريخ اسلامي، وكذلك اللغة والثقافة. الاسلام اذن هو العروبة، والعروبة هي الاسلام.

ــ ان المارونية لا يمكن ان تنصهر مع العروبة او الاسلام.

ــ ان الاحزاب اليسارية، ومعها المسلمون، على تعاطف دائم مع الفلسطينيين ضد الفريق اللبناني الآخر. والوحدة الوطنية في هذا المجال نوع من «الكذب الرسمي»، لانها اتاحت حق النقض لفريق طائفي معين، فتعطل الاختيار السياسي على صعيد السلطة المركزية الواحدة.

ــ ان المشكلة الفلسطينية دافع آخر الى الصيغة البديلة (٢٥).

٣ ــ وعندما ترسخت فكرة اللامركزية في الاذهان واصبح

الحديث عنها معزوفة شبه يومية، انتقل اهل اليمين الى مرحلة متقدمة سمحوا فيها لانفسهم بايراد اوصاف معينة للامركزية التي يشتهون. ففي تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي، اعلن بشير الجميل، اكثر من مرة، بأن «صيغة اللامركزية الادارية والسياسية تبدو الحل المرحلي الوحيد لاعادة بناء هيكلية الدولة بعد الحرب»(٢٦).

٤ ــ وانتقلوا بعد ذلك الى مرحلة اخرى راحوا فيها يحددون تصورهم للبنان الجديد ويشيرون من طرف خفي الى تفضيلهم للنظام الفدرالي. فقد قال النائب طوني سليمان فرنجية مرة: «اتصور لبنان الجديد موزعاً الى محافظات اصغر بكثير من المحافظات الحالية، وكل محافظة تتمتع بحكم ذاتي نسبي» (٢٧).

٥ ــ وقبيل غروب شمس العام المنصرم اتحف اليمين اللبناني المواطنين بنتائج استفتاء، مدعياً ان بعض الافراد الذين ينتمون اليه ويطلقون على انفسهم اسم «جبهة المواطن اللبناني» نظموه لمعرفة رأي اللبنانيين، من مختلف الطوائف والمشارب والمناطق، في لبنان الجديد. وورد في هذه النتائج ان اكثر من ٩٥٪ من اللبنانيين يرغبون في تغيير صيغة عام ١٩٤٣ (الميثاق الوطني)، منهم ٨٠٪ يريدون تغيير الصيغة لصالح اللامركزية السياسية. وعرّفت «الجبهة» المذكورة اللامركزية السياسية بأنها «شكل مركب للدولة يقضي بتخفيف الحكم المركزي لصالح الحكم المحلي في المناطق، أي باعطاء المحافظات او المناطق اكبر قدر ممكن من الاستقلالية، سواء لجهة صلاحيات التقرير

والتنفيذ ام لجهة اختيار السلطات المحلية عن طريق الانتخاب ... ولا يجب الخلط بين اللامركزية السياسية واللامركزية الادارية ، فاللامركزية الادارية تتعلق بتنظيم ادارات الدولة ، كأن توسع صلاحيات المحافظ او مجلس البلدية ، وهذا لا يشكل صيغة جديدة للبنان » (٢٨) .

٦ — وفي نفس الفترة الزمنية تقريباً ، كان المحامي موسى برنس (عضو المكتب السياسي لحزب الوطنيين الاحرار) يذيع خريطة مشروعه الفدرالي ، تحت عنوان « المناطقية » ، ويقسم فيه لبنان الى ثلاث مناطق (أي ولايات) تتمتع كل منها بالاستقلال الذاتي ، وبدستورها الخاص .

وبذلك يكون اليمين قد ودّع العام الراحل باثارة ضجة كبرى حول اللامركزية ، وبالافصاح ، بعد طول انتظار ، عن نوع اللامركزية الذي يريد .

●

ومع اطلالة العام الحالي ، غدا الحديث عن اللامركزية السياسية أمراً عادياً ويومياً ، لا حرج فيه ولا حذر . ففي اليوم الاول منه ، صدرت الصحف تحمل تصريحاً لكميل شمعون ، رئيس الوطنيين الاحرار ، يدعو فيه الى اللامركزية السياسية عبر النظام الفدرالي . قال : « ان اللامركزية هي النتيجة التي توصلنا اليها خلال محادثاتنا مع النواب ... فمن اجل راحة الجميع ، ومنع الاحتكاك والعودة الى اسباب الصدام وتعريض حياة المواطنين للاخطار ، يجدر بكل منطقة ان تكون مستقلة استقلالاً ذاتياً ،

وقابلة للعيش بامكاناتها وحدها ، وتتحمل ميزانيتها ومشاريعها . وفوق ذلك تقوم السلطة الفدرالية بمعاونة المناطق المحتاجة ومساعدتها ودعمها بما يحقق استقرارها وازدهارها ... »(٢٩) .

وفي نفس اليوم بادر رئيس حزب الكتائب الى تأييد الرئيس شمعون والتأكيد على تمسكه بمشروع اللامركزية ، وابلغ بعض النواب ، بعد اجتماع عقده مع المدير العام لقوى الامن الداخلي ، انه لا بد من تطبيق نوع معين من اللامركزية ، وان الكتائب طالبت بها قبل وقوع الحرب بأكثر من خمس سنوات ، وانه عندما كان وزيراً للداخلية اقترح برنامجاً لتعاون البلديات الصغيرة ، وان اللامركزية اذا طبقت ستكون مرحلة هادئة لا بد منها لتبديل الشعور بالانقسام النفسي بين اللبنانيين(٣٠) . ومع انه لم يقرن كلمة اللامركزية بأي وصف ، فان اللامركزية بمضمونها السياسي لم تكن ، بالاستناد الى سلسلة تصريحاته السابقة ، بعيدة عن تفكيره .

وقيل للرئيس شارل حلو بأنه « ابو فكرة الكانتونات في لبنان » ، فأجاب بأن الفكرة منتشرة لدى عدد من مفكري « المنطقة الشرقية » ، وبأنه لا يؤيد ما يذهب اليه البعض في « المنطقة الغربية » من حيث ان الوحدة لا يمكن ان تتم إلا باللامركزية الضيقة . واكد انه « مبدئياً ، ومرحلياً » ، من انصار اللامركزية ، بانتظار ان تتوطد الوحدة المطلوبة » (٣١) .

وفي كانون الثاني (يناير) الماضي ، عقد اليمين عدة اجتماعات او خلوات مهمة انتهت باصدار بيانات تتضمن دعوة صريحة الى اعتماد « لامركزية ادارية واسعة » ، او

« لامركزية ذات صلاحيات واسعة » ، او « لامركزية سياسية وادارية مطلقة » . وحاول في احداها تجنب الحديث عن اللامركزية والتركيز على « تعددية المجتمع اللبناني » .

١ ـ فمجلس اقاليم الجنوب في حزب الكتائب عقد حلقته الدراسية الاولى واصدر مقررات وتوصيات جاء في بندها السادس ان هذا المجلس « يدعو الدولة ... الى تحقيق لامركزية ادارية واسعة في الجنوب ، انطلاقاً من الوضع الجغرافي والسكاني... »(٣٢) والحديث هنا عن « اللامركزية الادارية الواسعة » يأتي ، بعد كل التوضيحات التي ادلى بها اقطاب الحزب ، ليؤكد المضمون السياسي للامركزية .

٢ ـ والقيادة الموحدة لـ « القوات اللبنانية » عقدت خلوة دراسية استثنائية في بلدة فقرا ، اذاعت على اثرها بياناً جاء في بنده الاول ما يلي : « في شأن دولة لبنان الحديث ، قررت القوات اللبنانية التحرك من اجل تحقيق نظام اللامركزية ذات الصلاحيات الواسعة ، هذا النظام الذي يضمن اتحاد الامة اللبنانية ارضاً ومجموعات انسانية وحضارية » (٣٣) . فاستعمال كلمة « اتحاد » ، وتعبير « مجموعات حضارية » ، امر ذو مغزى ودلالة ، فالاتحاد نظام واضح المعالم في القانون الدستوري ، والتذرع بوجود مجموعات حضارية كان دائماً الحجة التي تثار قبل ولوج عتبة الفدرالية .

٣ ـ ولم تتورع « الجبهة اللبنانية » ، لدى زيارة وفد منها لدمشق ، في ١٩٧٧/١/١٨ ، واجتماعه بالرئيس حافظ

الاسد ، عن ترويج خبر مفاده ان ثمة اتفاقاً تم بين الرئيس الاسد واعضاء الوفد « على درس موضوع اللامركزية بمزيد من الدقة واجراء استفتاء لمعرفة رأي اللبنانيين فيه » (٣٤) . ولعل الجبهة كانت تهدف ، من اذاعة الخبر ، الى اقناع اتباعها بأن الرئيس السوري لا يمانع في اعتماد اللامركزية حسب المضمون الذي ستحدده الجبهة لها في خلوتها القريبة ، والى ايهام اللبنانيين بأن موضوع اللامركزية السياسية اصبح امراً مفروغاً منه ، لا تراجع عنه ولا مساومة فيه .

٤ ـ بعد ثلاثة ايام من ترويج الخبر ، عقدت الجبهة خلوة في دير سيدة البير . ومع ان الخلوة كانت سرية فقد استطاعت الصحافة ان تطلع على اهم اوراق العمل التي قدمت الى المجتمعين ، ومنها مثلاً ورقة العمل التي اعدتها لجنة بحوث مؤتمر الكسليك ، وتضمنت في جزئها الثاني الحلول المقترحة للازمة اللبنانية . وتتلخص الحلول بالدعوة الى اعتماد اللامركزية السياسية الادارية المطلقة (٣٥) .

واستطاعت الصحافة كذلك ان تزودنا ، عن طريق التصريحات التي حصلت عليها ، بمعلومات قيمة عن موقف بعض الكتل التي شاركت في الخلوة . فقد عالج النائب طوني فرنجية ، وهو عضو احدى الكتل المشاركة ، موضوع اللامركزية في تصريح له ، فقال : « اننا نؤيد اللامركزية الادارية والسياسية في اطار الحل السياسي المنشود ، ونعلق عليها املاً كبيراً » (٣٦) .

وفي نفس الوقت الذي كان فيه رئيس الحكومة اللبنانية يعلن

معارضة حكومته للامركزية السياسية ، كانت الجبهة تنهي خلوتها ، في ١٩٧٧/١/٢٣ ، ببيان يتجنب الحديث عن اللامركزية ويستبدله بالتركيز على التعددية . لقد جاء فيه ان الجبهة قررت :

« اعتماد تعددية المجتمع اللبناني ، بتراثاتها وحضاراتها الاصيلة ، اساساً في البنيان السياسي الجديد للبنان الموحد ... بحيث ترعى كل مجموعة حضارية فيه جميع شؤونها ، وبخاصة ما تعلق منها بالحرية ، وبالشؤون الثقافية والتربوية والمالية والامنية والعدالة الاجتماعية وعلاقاتها الثقافية والروحية مع الخارج وفقاً لخياراتها الخاصة » (٣٧) .

وهذه الفقرة من البيان تسترعي الانتباه وتثير العجب ، لانها تحتوي على نغمة غريبة غير مألوفة . فهي تعتبر لبنان مجتمعاً تعددياً من حيث التراث والحضارة ، وهذا ادعاء لم يطلق من قبل بهذا الشكل الرسمي . وهي تقر للمجموعات الحضارية في لبنان بحق رعاية جميع شؤونها ، وهذا مطلب لم يخطر من قبل ببال احد .

٥ ــ وفي ٥ آذار (مارس) ، ألقى بشير الجميل ، قائد « القوات اللبنانية » ، خطاباً في جونيه جاء فيه ان في لبنان تعددية دينية وطائفية وقومية واتنية واجتماعية ، وان اللامركزية هي الصيغة المناسبة للجمع بين هذه التعدديات ، وان لبنان يجب ان يتكون من محافظات « يكون لكل محافظة بنيانها الاساسي بحيث تنشىء اجهزتها الادارية والأمنية والتربوية ووسائل اتصالها بالعالم ، وتحدد شروط التجنس وتملك الاجانب وتنقلهم انطلاقاً

من واقعها وحاجاتها ، كما تتمتع كل محافظة بحق التفاعل مع الثقافات التي تختارها ... » .

ونظرة تأملية بسيطة الى هذه الصيغة تقنعنا بأن الجبهة ذهبت بعيداً في اندفاعها نحو اللامركزية السياسية ، فتخطت كل الحدود ، ولم تعد تلتزم بالمضمون الذي حدده اقطابها للامركزية . ان الصيغة المطروحة لم تعد اتحادية (فدرالية) ، وانما اصبحت تعاهدية (كونفدرالية) . انها لم تعد تطالب بتحويل لبنان من دولة بسيطة الى دولة فدرالية ، بل اصبحت ترمي الى تقسيم لبنان الى اكثر من دولة وربط هذه الدول بميثاق تعاهدي .

وبعبارة اوضح : ان الصيغة المطروحة هي صيغة تفتيت لوحدة لبنان . انها صيغة لا يمكن ان تتحقق إلاّ بتجزئة لبنان الى عدة دول ذات سيادة يجمع بينها نظام عارض واه لا يقوى على الصمود امام الاعاصير والنزوات ، يُعرف دستورياً باسم الكونفدرالية . والفرق شاسع بين النظام الفدرالي والنظام الكونفدرالي. فالاول يتكون من دولة واحدة ذات سيادة ، وان كانت مركبة من عدة ولايات يتمتع كل منها بالاستقلال الداخلي . اما النظام الثاني فيتكون من عدة دول ذات سيادة لا يجمع بينها الاّ معاهدة دولية تنص على التعاون لتحقيق غرض معين مشترك .

ان الدولة الفدرالية تسمح للولايات فيها (التي قد تضم ، عند نشأتها ، مجموعات حضارية مختلفة) برعاية بعض شؤونها الثقافية والتربوية والمالية ، ولكنها لا تسمح لها مطلقاً بأن يكون لها جيش مستقل ، واسلوب خاص في تطبيق الحرية ، وطريقة

خاصة في تحقيق العدالة الاجتماعية ، واستقلال تام في رعاية علاقاتها الثقافية والروحية مع الخارج ، وفي تحديد شروط التجنس وتملّك الاجانب والتفاعل مع الثقافات التي تختارها . ان العلاقات مع الخارج ، سياسية كانت ام ثقافية ، تبقى ، في الدولة الفدرالية ، من اختصاص الحكومة المركزية . ولهذا فان مطلب الجبهة باطلاق حرية المجموعات الحضارية اللبنانية في اختيار علاقاتها الثقافية والروحية مع الخارج ، ورعاية جميع شؤونها وفقاً لخياراتها الخاصة ، يتجاوز حدود كل الانظمة والقوانين والاعراف التي تطبقها الدول الفدرالية .

وخيل الى البعض ، بعد اذاعة بيان « الخلوة » ، ان ما ورد فيه يمثل وجهة نظر « الصقور » في الجبهة ، وان هناك فئات او شخصيات مشاركة ترفض الالتزام بكل ما تضمنه البيان . غير ان مختلف التصريحات والمواقف التي ظهرت فيما بعد جاءت لتثبت العكس وتبرهن على وجود اجماع شامل على كل الافكار الواردة في البيان . وقد اتضح ذلك عندما سألت صحيفة « السفير » بعض النواب عن موقفهم من اللامركزية وتحديدهم لها ، فاعتبر السادة طوني فرنجية ، وامين الجميل ، والدكتور عبد الله الراسي (والثلاثة من اعضاء الجبهة والمشاركين في خلوتها) ان المقررات الصادرة عن الخلوة تتضمن الجواب عن السؤال (٣٨) .

ثالثاً — واذا ما تساءلنا، بعد استعراضنا لموقف اليمين من اللامركزية ، عن مواقف الاطراف الاخرى ، فماذا نجد ؟

ليس هناك ، في الواقع ، مقابل اليمين اللبناني الموحد والمجسد

بالجبهة اللبنانية ، يسار او تكتل آخر موحد يمثل بقية اللبنانيين . غير ان ذلك لم يمنع مختلف الاحزاب والجمعيات والشخصيات من الادلاء برأيها حول موضوع الساعة . ونستطيع ان نؤكد ، دون خطأ أو شطط ، ان غالبيتها العظمى قد ادركت اخطار اللامركزية السياسية فرفضتها ، واستوعبت معنى اللامركزية الادارية والحاجة اليها فرحبت بها .

وليس بمقدورنا سرد كل ما صدر عن الاطراف الاخرى من تصريحات . انها كثيرة ومتشابهة . ويمكننا ، لاسباب لا تغرب عن فطنة اللبيب ، ان نستشهد بآراء بعض الشخصيات .

١ — قال الرئيس **رشيد كرامي** لوفد من المحررين : « ... انني مع اللامركزية الادارية التي تهدف الى تقريب الادارة من المواطن من اجل تسهيل خدمة مصالحه ، ولكن اذا كانت اللامركزية هي من أجل التقسيم او بعض انواعه ، فأنا أرفضها لانني مع وحدة هذا الوطن تراباً وشعباً » (٣٩) . وقال في حديث ادلى به لصحيفة « الدستور » الاردنية انه يعارض اللامركزية السياسية لانها الطريق الى التقسيم (٤٠) .

٢ — وقال الرئيس **صائب سلام** ، بعد زيارة قام بها للشيخ بيار الجميل في بلدة بكفيا : « انا مع اللامركزية الادارية ، وضد كل ما يشتم منه انه للتقسيم » (٤١) .

٣ — وسئل السيد **رياض طه** ، نقيب الصحافة ، بعد اجتماعه بأركان حزب الكتائب ، عما اذا كان البحث قد تطرق الى مسألة اللامركزية ، فأجاب : « لم أشأ ان اناقش موضوع

اللامركزية ، لان لي فيه رأياً خاصاً يتلخص بعبارة : كلمة حق يراد بها باطل . فاذا كان المقصود باللامركزية تخفيف قبضة السلطة في العاصمة وجعل المناطق اللبنانية قادرة على الوصول الى السلطة وحاجاتها ، فهذه من المطالب المزمنة في لبنان ولا ينكرها أحد . اما اذا كان المقصود باللامركزية ما يجاهر به بعض المتطرفين المتعصبين ، فانها ستكون مقدمة للتقسيم ، وهذا ما لا يمكن ان يرضى به أي مخلص للبنان » (٤٢) .

رابعاً – واخيراً ، ما هو موقف الحكومة اللبنانية من موضوع اللامركزية ؟ لقد كان موقفها ، منذ البداية ، واضحاً وصريحاً . وآراء رئيس الدولة ، ورئيس الحكومة ، ووزير الخارجية ، تشهد بذلك .

١ – صحيح ان **رئيس الجمهورية** لم يدل (وهو ليس ، في الحقيقة ، مضطراً الى الادلاء) برأي مباشر في اللامركزية ، او في اي موضوع مطروح على بساط البحث والجدل ، ولكن تصريحاته واحاديثه مع زواره تدور دائماً حول « وحدة الدولة كسبيل لتحقيق وحدة لبنان شعباً وارضاً » . واكد الكثيرون ان الرئيس سركيس « يرفض اللامركزية اذا كانت سبيلاً الى التجزئة والتقسيم واذا كانت تقوم على اساس سياسي وطائفي ، الا انه مع اللامركزية الادارية التي تسهل شؤون الناس ومصالحها وتختصر سير المعاملات ... » (٤٣) .

٢ – وقبل مرور شهر على تسلم الدكتور **سليم الحص** مقاليد رئاسة الحكومة ، اعلن في حديث متلفز ان الحكومة مع اللامركزية

الادارية الى اقصى حد ، وضد اللامركزية السياسية لانها ضرب من ضروب التقسيم (٤٤) . وسئل بعد يومين عما اذا كان ، بحديثه ، يعبر عن رأيه الشخصي ، فأكد « ان هذا هو موقف الحكومة ، وقد جاء ذلك في البيان الوزاري » (٤٥) .

٣ – وادلى الاستاذ **فؤاد بطرس** ، وزير الخارجية والدفاع ، بتصريح لاحدى الصحف علق فيه على الجدل القائم ، حول الصيغة الجديدة للبنان ، بين المنادين باعتماد لامركزية ادارية فحسب وبين الداعين الى لامركزية سياسية ، فقال : « لقد قلت انني كمواطن اطمح الى لبنان موحد . وسأسعى جهدي الى تحقيق هذه الغاية ، وهي غاية لا تتنافى مع ما يسمونه اللامركزية الادارية او ما يشبهها » (٤٦) .

●

لم يبقَ لنا ، في ختام بحثنا ، الا ان نبدي الملاحظات التالية :

١ – ان اللامركزية الادارية نظام لا غبار عليه ، ولكن الظرف الذي طرحت فيه ، واسلوب التحدي الذي رافق كل حديث عنها ، وانكباب المسؤولين على امور كثيرة اخرى يعتبرونها اهم واجدى ، وعدم حماسة الشعب المثخن بالجراح لهذا النظام او لغيره ... ان كل ذلك سيجعل من اللامركزية ، لمدة قد تطول وقد تقصر ، موضوعاً قابلاً للجدل والمناقشة .

٢ – ان المسؤولين ، الذين اعترفوا بحسنات اللامركزية الادارية ، لن يعمدوا في وقت قريب الى تكريس الجهود للاهتمام

بهذا الموضوع ، فالوضع الراهن للبلد لا يسمح بذلك ولا يشجع عليه ، واللامركزية ، كما قال رئيس الحكومة ، « عملية شاقة وطويلة لأنها تحتاج الى اجهزة واسعة من الموظفين في كل منطقة ومحافظة في لبنان » (٤٧) .

٣ ـ ان نجاح اللامركزية في بلد ما مرتبط ، الى حد كبير ، بمدى انتشار المؤسسات والتنظيمات الديمقراطية في هذا البلد. ويؤلمنا ان نعترف بأن لبنان يفتقر الى هذه العناصر .

الحواشي :

(١) راجع الكراس الذي نشرته الوزارة المذكورة بعنوان : منجزات الاصلاح الاداري.

(٢) د . سليمان الطماوي : الوجيز في القانون الاداري . دار الفكر العربي. القاهرة ١٩٧٣ . ص ٥٣ — ٥٤ .

(٣) راجع ، مثلا ، الفقرة الثانية من المادة ١٤ من المرسوم الاشتراعي رقم ١١٢ ، الصادر عام ١٩٥٩ ، في لبنان .

(٤) د . جان باز : الوسيط في القانون الاداري اللبناني . بيروت ١٩٧١ . ص ٥٢

(٥) د . مصطفى البارودي : الوجيز في الحقوق الادارية . الطبعة الرابعة . دمشق ١٩٥٨ . ص ١٠٧ .

(٦) M. Waline, Droit administratif, Paris 1950, p. 182.

(٧) نفس المرجع السابق .

(٨) راجع كراس : وحدات الادارة المحلية ، الصادر عن مركز البحوث الادارية ، للمنظمة العربية للعلوم الادارية . القاهرة ١٩٧١ . رقم ٩٩ .

(٩) نفس المرجع السابق .

(١٠) Waline ، المرجع السابق ، ص ١٨٤ .

(١١) عزت الايوبي : مبادىء في نظم الادارة المحلية. دار الطلبة العرب . ص ١٠.

(١٢) شفيق حاتم : محاضرات في القانون الاداري، للسنة الثانية من الحقوق. بيروت ١٩٧٤ ، ص ٢٣٦ .

(١٣) راجع ما كتبه في هذا الموضوع في المجلة الفرنسية :

Revue du droit public et de la science politique, 1947.

(١٤) راجع ما قاله الدكتور محمد علي مكي عن « التعددية » ، في مجلة الاسبوع العربي ، عدد ٩-٢-١٩٧٧ ، ص ٢١ .

(١٥) من حديث للامام موسى الصدر لصحيفة الانوار ، في ٢٧-١٢-١٩٧٦ .

(١٦) من حديث للامام الصدر لمجلة الحوادث ، في ٢٤-١٢-١٩٧٦ ، ص ١٧.

(١٧) من تصريح للنائب ناظم القادري ، رئيس اللجنة البرلمانية للادارة والعدل ، لصحيفة السفير ، في ١٧-٢-١٩٧٧ .

(١٨) من تصريح للامام الصدر للسفير ، في ١٨-١-١٩٧٧ .

(١٩) راجع مقال المحامي واصف الحركة في مجلة الحوادث ، في ١٨-٢-١٩٧٧ ، ص ٣٩ .

(٢٠) من التصريح المذكور للنائب ناظم القادري .

(٢١) من التصريح المذكور للامام الصدر ، في ١٨-١-١٩٧٧ .

(٢٢) صحف بيروت في ١٣-٨-١٩٧٦.

(٢٣) من تصريح له في النهار ، في ٢٤-١١-١٩٧٦ .

(٢٤) قال رئيس حزب الكتائب في ١٣-٨-١٩٧٦ « ان المشكلة في جوهرها تكمن في تصور البعض ان لبنان من عجينة حضارية واحدة ، بينما هو في الواقع يتألف من عجينتين » .

(٢٥) نقلا عن السفير ، في ٢٠-١١-١٩٧٦ .

(٢٦) السفير ، في ٢٨-١١-١٩٧٦ .

(٢٧) الانوار ، في ٢٠-١٢-١٩٧٦ .

(٢٨) الانوار ، في ٢٣-١٢-١٩٧٦ .

(٢٩) صحف بيروت ، في ١-١-١٩٧٧ .

(٣٠) الحوادث ، في ٧-١-١٩٧٧ ، ص ١٠ .
(٣١) نفس العدد من الحوادث ، ص ١٦ .
(٣٢) النهار ، في ١٧-١-١٩٧٧ .
(٣٣) النهار ، في ١٨-١-١٩٧٧ .
(٣٤) النهار ، في ١٩-١-١٩٧٧ .
(٣٥) النهار ، في ٢١-١-١٩٧٧ .
(٣٦) النهار ، في ٢٣-١-١٩٧٧ .
(٣٧) النهار ، في ٢٤-١-١٩٧٧ .
(٣٨) السفير ، في ٢٠-٢-١٩٧٧ .
(٣٩) السفير ، في ٢٧-١١-١٩٧٦ .
(٤٠) الانوار ، في ٢١-١٢-١٩٧٦ .
(٤١) النهار ، في ١١-٢-١٩٧٧ .
(٤٢) النهار ، في ٢٥-١١-١٩٧٦ .
(٤٣) النهار ، في ٢٥-١١-١٩٧٦ .
(٤٤) الصحف الصادرة في ٢٣-١-١٩٧٧ .
(٤٥) السفير ، في ٢٥-١-١٩٧٧ .
(٤٦) النهار ، في ٢٨-١-١٩٧٧ .
(٤٧) من تصريح له لمجلة « ذي ميدل ايست » البريطانية . نقلا عن السفير ، في ٢٠-٢-١٩٧٧ .

تدويل الازمة اللبنانية

في السابع من نيسان (ابريل) ١٩٧٧ (*) ، وجّهت « الجبهة اللبنانية » الى الملوك والامراء والرؤساء العرب نداء (صيغ بأسلوب ادبي ، وتضمن غمزاً من اكثر من قناة) طالبتهم فيه باتخاذ تدبير عاجل لفرض « تنفيذ اتفاق القاهرة بالقوة » ، ووضع حد « للتباطؤ والتردد والتمييع » ، لئلا تصبح « مسألة لبنان في حاجة الى معالجة غير هذه المعالجة » (١) .

وتساءل البعض عن المقصود بالجملة الاخيرة من النداء فأوضحه ، بعد يومين اثنان من اقطاب « الجبهة » . لقد سئل السيد **كميل شمعون** عن الاجراءات التي ستقوم بها « الجبهة » في حال عدم تطبيق اتفاق القاهرة ، فأجاب بأن « هذا يتوقف ، الى حد بعيد ، على تصرف المنظمات الفلسطينية المسلحة . اذا تصرفوا وكأنهم قبلوا بنصوص اتفاق القاهرة ، تكون الامور عادت الى نصابها ، والا يصبح الموقف دولياً ، ويصبح من الضروري عندئذ مراجعة الدول المسؤولة في مجلس الامن كي تتخذ التدابير الضرورية للمحافظة على سلامة لبنان وسلامة شعبه » (٢) . وسئل الشيخ **بيار الجميل** عن الخطوات التي يمكن اتخاذها بعد صدور النداء ،

(*) دراسة نشرت في مجلة شؤون فلسطينية ، العدد ٦٦ ، ايار (مايو) ١٩٧٧ .

فأجاب : « لقد اردنا ان نضع العرب في مستوى مسؤولياتهم ونلفتهم الى التزاماتهم نحو لبنان ... ونرجو الا نفقد الامل والثقة بقدرة الجامعة العربية لئلا نضطر الى اللجوء الى هيئات عالمية اخرى » (٣) .

فالمقصود ، اذن ، بالتحذير الذي ختمت « الجبهة » به نداءها هو التهويل او التهديد من جديد بفكرة التدويل . ونقول « من جديد » ، لانه سبق لاقطاب « الجبهة » أن لجأوا ، اكثر من مرة ، الى هذا الاسلوب خلال الاحداث الدامية واستخدموه كورقة ضغط لتحقيق اغراض معينة .

والعودة الى اثارة موضوع التدويل تطرح الاسئلة التالية :

١ ـ ما المقصود باصطلاح التدويل ؟

٢ ـ وما هي الاغراض الكامنة وراء التلويح بالتدويل ؟

٣ ـ وهل يحق للامم المتحدة ان تتدخل في الشؤون الداخلية للدول الاعضاء ؟

٤ ـ وما هي السلطات المحلية او الدولية التي يحق لها التقدم بطلب التدويل ؟

٥ ـ وهل من السهل بحث الازمة اللبنانية في الامم المتحدة؟

●

اولاً ـ المقصود بالتدويل

لاصطلاح « التدويل » ، في القانون الدولي العام ، معنى واضح ومضمون محدد . غير ان هذا الاصطلاح قد

استعمل ، خلال الازمة اللبنانية ، للدلالة على مسألة سياسية خاصة. فالتدويل نظام ادارة تشترك فيه عدة دول ، بموجب إتفاقية دولية ، ويطبق على بعض المناطق او الاقاليم التي تكون موضع أطماع من قبل الدول الكبرى . فهذه الدول تعجز احياناً عن ابتلاع احد الاقاليم المتنازع عليها ، او تخشى تألب الدول الاخرى عليها فيما لو احتلت الاقليم بمفردها وضمته الى اراضيها ، فتختار اضمن المكاسب وتغري الدول الطامعة فيه بتقاسم الغنيمة . وبذلك يُفصل الاقليم عن دولة الاصل ، ويُنقذ من مغبّة الوقوع بين فكي دولة واحدة ، ويوضع تحت نظام ادارة دولية تشترك فيه عدة دول (٤) .

وجميع الاقاليم التي خضعت لنظام التدويل في القرن العشرين استعادت اليوم حريتها وعادت الى حظيرة الدول التي سلخت عنها بالقوة . **فمرفأ دانتزج** ، أعيد الى بولونيا بعد الحرب العالمية الثانية . **ومنطقة طنجة** ، أعيدت الى الوطن الام ، في العام ١٩٥٦ ، بعد نيل المملكة المغربية استقلالها . **ومنطقة تريستا** ، قسمت في العام ١٩٥٤ ، بين يوغوسلافيا وايطاليا . **ومقاطعة السار** ، ضمت ، في العام ١٩٥٥ ، الى المانيا الاتحادية، بعد اجراء استفتاء فيها . **ومقاطعة ايريان الغربية** التي تشكل نصف جزيرة غينيا الجديدة ، اعيدت الى اندونيسيا في العام ١٩٦٩ (٥) .

والتدويل، في القانون الدولي العام ، لا يشمل الا جزءاً من اقليم الدولة وليس الدولة بكاملها ، فالدولة المستقلة لا تُدوّل،

اي لا تخضع للتدويل . وليس المقصود بالتدويل الذي دعت
اليه « جبهة الكفور » سابقاً ، و« الجبهة اللبنانية » حالياً ،
تدويل الدولة اللبنانية ، اي اخضاع لبنان ، السيد المستقل ،
لنظام ادارة دولية باشرا ف الدول الكبرى ، فمجرد التفكير في
هذا الامر (ولو تمناه البعض في لحظة انهيار او ضياع او انحراف)
هو ، في رأينا ، خيانة وطنية . ان المقصود بالتدويل هو تدويل
الازمة اللبنانية ، اي نقل الازمة الى منظمة الامم المتحدة
وعرضها على اجهزتها المختصة ومحاولة انتزاع قرار منها لصالح
انصار التدويل (٦) .

ثانياً ـ التدويل تكتيك وتهويل

طرح اليمين اللبناني ، منذ بداية الازمة اللبنانية ، شعار
التدويل واخذ يلوح به مهدداً ، كلما وجد نفسه في مأزق ،
او كلما شعر بهبوب الرياح ضده . ولم تَخلُ التصريحات
والبيانات الفردية الصادرة عن زعمائه ، في معظم الاحيان ،
من اشارات وتلميحات الى التدويل .

وفي اول الصيف الماضي ، تحركت « جبهة الكفور »
وهددت بطلب التدويل ، فنددت المنظمات الوطنية بهذا
الاسلوب الابتزازي ووصفته بالمؤامرة التي ترمي في النهاية الى
فرض التقسيم . وكان الرائد عبد السلام جلود ، رئيس الوزراء
الليبي ، يقوم آنذاك بمساع حميدة في بيروت ، فانفعل عندما
بلغه حديث التقسيم والتدويل وصرح في أحد مؤتمراته الصحافية
« بأن هناك ثلاث قضايا نقاتل من اجلها بصورة انتحارية ...

هي حماية الثورة الفلسطينية ، ورفض التقسيم ، ورفض
التدويل » (٧) .

وعبرّت حكومة الرئيس **رشيد كرامي** ، في مناسبات مختلفة ،
عن رفضها لفكرة التدويل . ففي النداء الذي وجهه الرئيس
كرامي الى رؤساء حكومات السعودية والكويت ومصر وسوريا ،
بمناسبة اجتماعهم في الرياض في ٢٤ حزيران (يونيو) ١٩٧٦ ،
قال : « اننا نرفض رفضاً قاطعاً فكرة التدويل التي يلوحون بها ،
لا لاننا نخشى على حقنا الصريح بل لاننا نحن أقدر واولى في
حل قضايانا بأنفسنا ، فمصلحتنا هي رهن ارادتنا دائماً لئلا تصبح
قضيتنا ويصبح حقنا عرضة للضياع في سوق المساومات » (٨).
ويبدو ان رئيس الجمهورية (سليمان فرنجية) كان قد صمم ،
في تلك الفترة ، على التهويل بالتدويل فعهد الى المندوب الدائم
للبنان لدى الامم المتحدة (ادوار غرة) بالترويج لهذه الفكرة ،
مما اضطر رئيس الحكومة ، بصفته وزيراً للخارجية بالوكالة ،
الى الاعتماد على دبلوماسي لبناني آخر (يحيى المحمصاني)
لمجابهة الفكرة في المنظمة العالمية وتوضيح موقف الحكومة اللبنانية
منها .

وعندما عقدت الجامعة اللبنانية الثقافية في العالم (جناح
بدوي ابو ديب) ، في نهاية حزيران (يونيو) ، مؤتمراً في
عاصمة الاكوادور ، استغلت « الجبهة » هذه المناسبة وأوحت
الى المسؤولين عن المؤتمر بوجوب اصدار توصية بمباركة التدويل ،
فصدرت التوصية الاولى وهي تتضمن « ارسال برقية الى رئيس

مجلس الامن الدولي وامين عام الامم المتحدة وكل من رؤساء الدول الاميركية يعلن فيها المؤتمر رفضه لقوات سلام اقليمية او فئوية او ضالعة ... وان الهيئة الوحيدة الصالحة والمحايدة التي في استطاعتها القيام بذلك والحفاظ على سيادة لبنان هي مجلس الامن » (٩) .

ولم يدعْ اركان « الجبهة » مناسبة تتعلق بالامم المتحدة الا انتهزوها لتوجيه اللوم الى المسؤولين فيهـا بسبب عدم اكتراثهم بما يجري في لبنان . ففي ٦ تموز (يوليو) ، سئل رئيس حزب الاحرار عن رأيه في العمل الذي ارتكبته اسرائيل في مطار عنتبة الاوغندي ، فسارع الى ابداء استغرابه لتصرفات مجلس الامن الذي كرس لهذه المسألة عدة جلسات ، كما خصص دورة كاملة للنظر في الخلافات العربية، دون ان يبدي اي اهتمام حتى الآن بالازمة اللبنانية . واعتبر هذا الموقف دليلاً « على فقدان الضمير الدولي وقصر نظر الامين العام للامم المتحدة » (١٠) .

وفي ٦ تموز (يوليو) ، تخلت « جبهة الكفور » عن لغة الرموز وتبنت رسمياً ودون مواربة فكرة التدويل واعلنت انها اتخذت قرارها النهائي بتدويل المسألة اللبنانية ، وانها ابلغت قرارها للعقيد السوري محمد الخولي ، وان شخصيات سياسية ودبلوماسية ستُنتدب لزيارة عدد من الدول الغربية للترويج لفكرة التدويل ، وانها اضطرت الى اتخاذ هذا الموقف بحجة « فشل المبادرات العربية ، وآخرها مبادرة جامعـة الدول

العربية ، واستمرار التصعيد العسكري » (١١) .

وحاولت « الجبهة » تجنيد بعض الحكومات الصديقة لمناصرة فكرة التدويل ومطالبة الامم المتحدة ، عند الاقتضاء ، بمناقشة الازمة اللبنانية ، فأجرت اتصالات مكثفة بالحكومتين الفرنسية والاميركية « لحملهما على تأييدها بالنسبة الى طرح الازمة اللبنانية على مجلس الامن ، وذلك في نطاق مشروع تدويل القضية » (١٢) . وحاولت الاستعانة ببعض الشخصيات السياسية المسؤولة في الخارج ، فلم يُبْدِ اي مسؤول او صديق استعداده لدعم وجهة نظرها ، باستثناء عضو في مجلس الشيوخ الاميركي . ففي ٢٦ تموز (يوليو) ، قدم السيد **جورج ماكغفرن** طلباً الى الادارة الاميركية دعاها فيه الى ارسال قوة اميركية ودولية الى لبنان ، تعمل تحت راية الامم المتحدة ، اذا فشلت قوات الامن العربية في احلال السـلام ووقف القتال (١٣) .

ولوحظ ، في هذه الفترة ، انه لم يكن يمر اسبوع (واحياناً يوم واحد) دون ان تزود المصادر المقربة من « الكفور » الصحافة بخبر يتعلق بموقف الجبهة من التدويل ، او بالنشاط الذي تبذله في هذا السبيل . ففي ١١ تموز (يوليو) ، لخص رئيس حزب الكتائب والاباتي شربل قسيس ، رئيس المؤتمر العام للرهبانيات ، موقف محور « الكفور » من مداولات وزراء الخارجية العرب في القاهرة بعدة نقاط ورد فيها « ان طلب السند الخارجي وارد إن لم تحزم المبادرة السورية امرها

وتحسم الموقف نهائياً ، لان عدم ذلك معناه ان تسير الازمة في طريق التدويل » (١٤) . وكان الدكتور **شارل مالك** (وهو من اركان الجبهة) قد حاول ، في ٤ تموز (يوليو) ، حشر مسألة التدويل في دوامة التفلسف اللفظي عن طريق ايهام الرأي العام بأن تعريب القضية اللبنانية يستتبع حتماً تدويلها ، وتدويلها يستتبع حتماً تعريبها ، دون ان يبين كنه العلاقة بين الامرين ، ودون ان يشرح كيف ان التعريب ، في حال نجاحه ، يستتبع التدويل ، وكيف ان العكس صحيح كذلك (١٥) .

وفي ٢٦ تموز (يوليو) ، برزت ظاهرة جديدة في مجال الدعوة الى التدويل ، فقد ناشد رئيس الكتائب جامعة الدول العربية اعلان عجزها عن حل الازمة اللبنانية والاسهام في تدويلها اي « في وضع القضية بين ايدي الامم المتحدة » (١٦) . وفي ٢٧ منه ، دعا الى الاعتماد على هذه الجامعة وعلى موازرتها للاستعانة بالامم المتحدة على اطفاء الحريق ، وشدّد على « ان تتم الخطوة بواسطة جامعة الدول العربية وبرضى اللبنانيين الصادقين في دعوتهم الى انقاذ البلاد .. » (١٧) . وفي اليوم التالي ركّز على هذه الناحية وتمنى النجاح للمبادرة العربية ، ولكنه اكد انه « في حال الفشل لا يبقى امامنا غير الامم المتحدة... لا يبقى لنا الا هذا الامل الطبيعي تساعدنا على بلوغه جامعة الدول العربية ويوافق الجميع في لبنان على التوجه بالقضية الى المنظمة الدولية ... » (١٨) . وبررت اوساط حزب الكتائب الدعوة الى التدويل بأن « الوضع في لبنان لم يعد يحتمل اختبارات

وتجارب جديدة ، لان استمرار الاحداث يقلل يوماً بعد يوم من فرص عودة التلاحم بين اللبنانيين ويمكن المتطرفين من تحقيق المعالم التنظيمية والادارية والعسكرية للدويلات المقسمة » (١٩) :

وفي الوقت نفسه الذي كان فيه رئيس الكتائب يكثر من أحاديثه عن التدويل ، كان رئيس الجمهورية يجتمع بالقائم بالاعمال الفرنسي والسفير البابوي ويبلغهما قرار « جبهة الكفور » بتدويل الازمة والطلب من دولتيهما دعم هذا الاتجاه في المحافل الدولية (٢٠) . كما كان الاباتي **شربل قسيس** يقوم بجولة اوروبية يزور فيها حاضرة الفاتيكان ويرفع الى قداسة البابا ، بواسطة مستشاره السياسي ، تقريراً وضعته لجنة الكسليك وتمنت فيه على البابا بذل جهوده الشخصية لنقل الازمة اللبنانية الى الصعيد الدولي « بحيث تضع الامم المتحدة يدها على لبنان ويرسل الكبار قوات اليه تضمن اعادة ترتيب الاوضاع بصورة جذرية بمعزل عن البلبلات الوافدة » (٢١) . وفي هذا الوقت كذلك كانت صحيفة « **العمل** » الكتائبية تشارك اقطاب « الكفور » في الدعوة الى التدويل ، عبر تشكيكها في قدرة جامعة الدول العربية على حل الازمة (٢٢) .

وقبل انعقاد قمة الرياض بيومين ، القى المندوب الدائم للبنان لدى الامم المتحدة خطاباً امام الجمعية العامة تضمن نقداً عنيفاً للفلسطينيين ، فوجه رئيس الحكومة (رشيد كرامي) رسالة الى رئيس الجمعية العامة ، واخرى الى الامين العام للامم

المتحدة ، انتقد فيها موقف المندوب الدائم واكد ان خطابه لا يعكس سياسة الحكومة اللبنانية ، وانه يشوه الوقائع ، ويتغافل عن الاخطاء الكثيرة التي ارتكبها بعض المسؤولين اللبنانيين خلال الاعوام الماضية ، ويستهدف في نهاية الامر فتح الباب امام تدويل الازمة اللبنانية (٢٣) .

وقبل ايام قليلة من مباشرة قوات الامن العربية لمهمتها الشاملة في لبنان ، ارتفع صوت قطبين في « الجبهة » يهدد ، في حال الفشل بامكان اللجوء الى التدويل . فرئيس الكتائب اعرب عن اعتقاده بأن قوات الردع العربية هي الوسيلة الوحيدة الآن لانقاذ لبنان وقال : « اذا فقدت وضاعت الثقة بها فهناك الكارثة ، وآنذاك يعذرنا الاخرون اذا ما لجأنا الى مقلب ثان من الارض لطرح قضيتنا . وآنذاك أيضاً يكون الذين يعترضون على تدويل الازمة هم أنفسهم الذين حملوها بأيديهم الى ساحة التدويل » (٢٤) . وادلى النائب **ادوار حنين** بتصريح قال فيه : « ان قوة الردع انشئت خصوصاً لردع المعتدين لا المعتدى عليهم . وفي حال فشل الردع ننتقل الى التدويل ، وهو آخر الطب ، وتكون النهاية نهاية فعلية » (٢٥) .

وعندما حصلت بعض الاشتباكات العسكرية الموجهة ضد قوات الردع في المناطق الخاضعة لسيطرة « الجبهة » ، تساءل الكثيرون عما اذا كان هناك ترابط بين التصريحات المذكورة والاشتباكات الراهنة، وعما اذا كانت تلك الاشتباكات مقصودة لاثبات فشل قوات الردع و« رفع الموضوع الى الامم المتحدة

وتصويره اعتداء عربياً شاملاً على لبنان يستدعي نجدة اجنبية معينة » (٢٦) . بل ان بعض الساسة اكد ان قصد الذين يشنون الهجمات على هذه القوات هو اثارة الازمة اللبنانية دولياً ، « اي رفع قضية لبنان الى مجلس الامن مما يساعدهم على استقدام قوات دولية يستعيضون بها عن القوات العربية ، وبذلك يكونون قد خطوا خطوة اخرى نحو التقسيم ونحو قيام الدولة المارونية » (٢٧) . وهناك من رأى « في تصعيد الموقف العسكري على الحدود والتلويح باجتياح اسرائيلي للجنوب ما يهيىء المناخ لبروز دعوات استدعاء القوات الدولية ، اي تنفيذ حلقة التدويل » (٢٨) .

●

والخلاصة ان « الجبهة اللبنانية » لم تتوقف ، منذ نشوب الازمة ، عن التلويح بالتدويل تارة والتهديد به طوراً . وهي تفسر احجامها حتى الآن عن طلب التدويل بحرصها على استمرار الصيغة اللبنانية ، ورغبتها في توفير الظروف الملائمة لانجاح المبادرات العربية ، وعلى رأسها المبادرة السورية ، ورفضها المبدئي (الا مكرهة) لفكرة اي تدخل (ولو كان من جانب الامم المتحدة) في الشؤون الداخلية للبنان .

واطلاع بسيط على سلوك « الجبهة » في هذا الصدد يثبت ان التلويح بالتدويل ، او ابقاء موضوع التدويل قائماً ، قد استخدم (حتى الفترة الراهنة على الاقل) كتهويل وتكتيك لتحقيق اغراض معينة ، او بانتظار تحقيقها . واهم هذه الاغراض:

١ ـ اخافة الفريق الوطني من نتائج التدويل والادعاء ، كما قال رئيس الكتائب ، انه في حال فشل مبادرة جامعة الدول العربية « لا يعود امام الازمة اللبنانية سوى التدويل ، وهذه في نظرنا مغامرة خطورة » (٢٩) . ولعل الغرض من ذلك طمس معالم المطالب الاصلاحية الوطنية التي رفعها الفريق الآخر ، والضغط عليه لانتزاع موافقته على معظم الشروط التي ترتئيها « الجبهة » .

٢ ـ بث الذعر في قلوب العرب جميعاً وايهامهم ، كما فعل رئيس الكتائب ، « بأن الخطورة في تدويل القضية اللبنانية تكمن في انها قد لا تقتصر رداتها على لبنان وحده ، بل تتناول منطقة الشرق الاوسط كلها وتجعل المصير مجهولاً » (٣٠) .

٣ ـ الرغبة في عرقلة اي مسعى يرمي الى تحسين العلاقات او توطيدها بين الحكومة السورية والحركة الفلسطينية والوطنية . وهذه الرغبة تنبع من ارادة انتهاج سياسة مستقلة خوفاً من احتمال حدوث اي تغيير في الموقف السوري او العربي .

٤ ـ المماطلة والتسويف في الوصول الى حل ممكن للازمة ، كسباً للوقت ، وانتظاراً لحل شامل للقضية الفلسطينية ، وطمعاً في انتزاع اكبر قدر ممكن من المكاسب والامتيازات .

٥ ـ رص الصفوف والتخفيف من حدة الخلافات الداخلية التي بدأت تحتدم بين اطراف « الجبهة » ، وذلك بتوجيه اهتمامها وتجنيد طاقاتها من اجل موضوع خارجي .

وبالاضافة الى هذه الاغراض فقد كانت هنالك عوامل من شأنها ان تؤدي الى تلكؤ « الجبهة » او ترددها في الاقدام على تنفيذ الفكرة ، واهمها :

١ ـ ارتباط مسألة التهويل بالتدويل (ولنقل : فورة التدويل) بالوضع السياسي والعسكري « للجبهة » ، ففي الوقت الذي كانت فيه نشوة الانتصارات تلغي او تطمس كل حديث عن التدويل ، كانت الهزائم تطرحه وتوجهه .

٢ ـ عدم اتفاق اركان « الجبهة » على المراد او المطلوب من التدويل : مناقشة الازمة فقط ؟ طلب التقسيم ؟ استدعاء قوات دولية ؟ اثارة موضوع وجود الفلسطينيين في لبنان ؟ توجيه تهمة العدوان او التدخل الى بعض الدول ؟

٣ ـ ادراك « الجبهة » سلفاً بان نقل الازمة الى الامم المتحدة لن يؤدي ، في الظروف الراهنة للعلاقات والاوضاع المحلية والدولية ، الى اية نتيجة ايجابية .

■

ثالثاً ـ الامم المتحدة ومسالة التدخل في لبنان

في اواخر اذار (مارس) ١٩٧٦ ، وجه الامين العام للامم المتحدة كتاباً الى رئيس مجلس الامن نبهه فيه الى خطورة الوضع في لبنان وتأثيره المحتمل في السلام العالمي . غير ان بعض رجال السياسة والقانون في لبنان تسلحوا بالفقرة السابعة من المادة الثانية من ميثاق الامم المتحدة ليثبتوا ان الاحداث اللبنانية مسألة داخلية لا يجوز للامم المتحدة ان تتدخل فيها .

فهل بامكاننا ، حقاً ، الاعتماد على وجهة النظر هذه لننفي امكان تدخل المنظمة العالمية في الازمة اللبنانية ؟ وهل صحيح ان الميثاق الاممي يحرم على المنظمة معالجة اية مسألة تدخل في صميم السلطان الداخلي لدولة ما ؟ وهل بامكاننا الاستنتاج بأن المنظمة سترفض مناقشة الازمة اللبنانية ، لدى عرضها عليها ، بمجرد ابداء الاعتراض والتلويح بالفقرة السابعة المذكورة ؟

للاجابة عن هذه التساؤلات علينا ، اولاً ، ان نتعرف الى الفقرة السابعة . هذه الفقرة تنص على انه « ليس في هذا الميثاق ما يسوغ للامم المتحدة ان تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما ، وليس فيه ما يلزم الاعضاء باخضاع مسائل من هذا النوع لاصول تسوية طبقاً لاحكام هذا الميثاق . ومع ذلك فان المبدأ لا يخل بتطبيق تدابير القمع الواردة في الفصل السابع » .

وتمثل هذه الفقرة مشكلة معروفة في التنظيم الدولي ، هي مشكلة الاختصاص بين المنظمة والدول الاعضاء ، او مشكلة التمييز بين الاختصاص الداخلي والاختصاص الدولي . وتعرف كذلك بنظرية القطاع المحجوز للدولة . وهي تعني ان الدولة ، عند اشتراكها في تأسيس منظمة دولية ما ، لا تتنازل عن جميع صلاحياتها وانما تحتفظ لنفسها بقدر معين ، او بقطاع معين من الصلاحيات لا يجوز للمنظمة ان تتدخل فيه . والمشكلة هنا شبيهة بمشكلة حقوق الولايات في الدول الاتحادية (الفدرالية) .

وهي مشكلة تنشأ بسبب توزيع الصلاحيات بين الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات .

وعند انشاء عصبة الامم ، لم تُثر هذه المشكلة اية صعوبة فقد اتفق المؤسسون على ان يقتصر اختصاص العصبة على الامور التي يعينها الميثاق لها ، كما اتفقوا على ان ترجح كفة سيادة الدولة عند حدوث اي شك او التباس حول توزيع الاختصاصات بين العصبة والدول الاعضاء .

ويبدو ان الاميركيين خافوا ، آنذاك ، من قيام حكومة عالمية تتمثل بالعصبة وتتدخل في الشؤون الداخلية للدول الاعضاء ، فحاول صائغو الميثاق تبديد مخاوفهم من اجل تشجيعهم على الانضمام الى العصبة ، فعمدوا الى ادخال فقرة على المادة ١٥ تتعلق بالتسوية السلمية للمنازعات ، وتتضمن شرطاً ينص على انه « اذا ادعى احد الاطراف ، وثبت للمجلس ، ان النزاع يتعلق بمسألة يتركها القانون الدولي للاختصاص الداخلي المطلق لهذا الطرف ، فان على المجلس ان يثبت ذلك في تقرير ، ولكن دون اتخاذ توصية بأي حل » .

وفي اجتماع مؤتمر سان فرنسيسكو (نيسان – حزيران / ابريل – يونيو ١٩٤٥) الذي انبثقت عنه منظمة الامم المتحدة ، وجد المؤتمرون ان اتجاه العصبة في هذا الصدد لا يتلاءم كلياً مع المخطط الدولي الجديد الرامي الى توسيع النطاق الوظائفي للمنظمة الجديدة ، فصاغوا الشرط الخاص بالاختصاص الداخلي او الوطني للدول الاعضاء بطريقة تترك لهذه المنظمة اختصاصات

اوسع . وجاءت الفقرة السابعة من المادة الثانية تمنع المنظمة من « ان تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما » .

ومن هذا النص نفهم ان الميثاق يحتفظ بقطاع خاص من الصلاحيات للدولة ، ويقيم بالتالي حاجزاً في وجه المنظمة العالمية يمنعها من التمتع بصلاحيات مطلقة (٣١) .

وعلى الرغم من الغموض الذي يكتنف هذا النص (مما ادى الى اختلاف الفقهاء في تفسيره) ، فاننا نلمس ، من اطلاعنا على التصرفات الصادرة عن الامم المتحدة في هذا الصدد ، وجود اتجاه واضح نحو توسيع نطاق الموضوعات التي يحق لهذه المنظمة ان تعالجها .

ولو اعتمدنا على الميثاق الاممي فقط لعثرنا فيه على اكثر من دليل على تكريس هذا الاتجاه . فلو كانت الامم المتحدة لا ترغب في اناطة مهمة معالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية بالمنظمة الاممية ، لما رضيت بإنشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ولما جعلت منه فرعاً رئيسياً من فروع المنظمة . ولو كانت تعتبر الاستعمار مسألة داخلية لا تعني الا الدول الاستعمارية ، لما وافقت على انشاء مجلس للوصاية ، ولما صدّقت على ميثاق يتضمن تصريحاً يتعلق بالاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي . ولو كانت تعتقد ان لكل دولة مطلق السيادة في معاملة رعاياها على اي نحو تريد (حتى وان يكن نحوا تعسفياً) لما قبلت بنصوص الميثاق المتعلقة بحقوق الانسان ، ولما وافقت على

الاعلان العالمي لحقوق الانسان .

ان موافقة الامم المتحدة على هذه الالتزامات التي القاها الميثاق على عاتقها برهان ساطع على التزامها بمفهوم واسع وشامل لمهمة المنظمة العالمية .

ونذكر هنا ان احدى اللجان الفرعية قدمت الى مؤتمر سان فرنسيسكو مذكرة اقرت فيها بأن مشكلة حقوق الانسان هي ، بصفة اولية ، مسألة داخلية ، وان كانت قد اكدت انه « اذا تعرضت الحريات الاساسية للافراد لانتهاك مُخل بحيث يخلق ذلك ظروفاً تهدد السلام ، او تعوق تطبيق نصوص الميثاق ، فعندئذٍ لا تصبح هذه المسألة من شأن الدولة وحدها » .

ولقد تذرع بهذا المبدأ كل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة . ففي العام ١٩٤٦ ، واثناء مناقشة المسألة الاسبانية ، اكد المندوب السوفياتي بأن في وسع مجلس الامن ان يتدخل دون حرج في شؤون اسبانيا على اساس ان الظروف الداخلية لتلك الدولة تشكل تهديداً للسلام والامن الدوليين .

وعند مناقشة القضية الاندونيسية قال المندوب الاميركي في مجلس الامن انه « عندما تطلق النيران ويقتل الناس ، فللمجلس كامل الحق في ان يأخذ بزمام المسألة في يده » . واكد في الجمعية العامة ، لدى مناقشة مسألة فورموزا ، في العام ١٩٥٠ ، « ان هذه المسألة ليست من مسائل الاختصاص الداخلي لانها مسألة يمكن ان تفضي الى خلافات بين الدول ، بل ومن الممكن

ان تؤدي الى اندلاع الحروب » (٣٢) .

ومع ذلك فنحن نعترف بأن تحديد المسائل التي تدخل في نطاق السلطان الداخلي للدولة يثير ، في أغلب الاحيان ، مناقشات طويلة وتفسيرات متفاوتة . ويحتدم الخلاف بين الفقهاء حول امكان احترام السلطان الداخلي للدولة في الحالات التي يعمد فيها ميثاق المنظمة الى تحديد صلاحيات المنظمة بشكل واسع ، او الى منحها صلاحيات شاملة . اذ كيف يمكننا ، مثلاً ، تعيين القطاع المحجوز للدولة ، وبالتالي احترامه ، اذا كانت المنظمة ذات اختصاص في كل ما يتعلق بحقوق الانسان ، او بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي ، او بكل ما يهدد السلام العالمي بالخطر ؟

فمما تقدم نستنتج ان الامم المتحدة تتجه ، تارة بحذر وتردد ، وطوراً بجرأة واقدام ، نحو توسيع الاختصاص الدولي على حساب الاختصاص الوطني ، ونلاحظ ان الجمعية العامة قد حاولت عدم التقيد بالنص المذكور لتتمكن (وهي قد تمكنت فعلاً) من التدخل في جميع الشؤون الدولية والوطنية . فهذه الجمعية تعتبر نفسها برلماناً عالمياً من صلاحياته الاهتمام بكل ما يحدث في العالم للحفاظ على السلام العالمي .

ولعل خلو الميثاق من تعريف واضح للسلطان الداخلي جعل من الصعب تحديد المسائل التي تدخل في صميم هذا السلطان وشجع اجهزة الامم المتحدة على محاولة التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاعضاء .

ولا بد من الاشارة هنا الى ان الدول (وخصوصاً الدول الكبرى) تفسر ، في كثير من الاحيان ، مسألة الاختصاص بأسلوب يتناسب مع مصالحها ، فتراها تتسلح بمبدأ الاختصاص الداخلي عندما يخدم هذا المبدأ اغراضها ، وتشهّر به حينما يتعارض مع هذه الاغراض .

•

وبعد هذا التوضيح لمعنى الفقرة السابعة من المادة الثانية ، وملابساتها على الصعيد العملي ، نعود الى السؤال المطروح : هل بامكاننا ان نعتد بالفقرة المذكورة لنحول دون عرض الازمة اللبنانية على الامم المتحدة ؟ وهل يكفينا ان نؤكد بأن ما حدث ويحدث في لبنان ليس سوى نزاع داخلي محض حتى نطمئن الى ان الامم المتحدة ستمتنع عن مناقشة الازمة واتخاذ القرارات المناسبة فيها ؟

ان طرح أزمتنا على الامم المتحدة لم يعد رهن ارادتنا . ان وجودنا في المنظمة العالمية يحتم علينا ان نعترف باتساع صلاحياتها وبحقها في مناقشة اية مسألة ترى فيها خطراً على السلام او الامن الدولي . وينبغي ان نتذكر اننا كنا في طليعة الدول التي طالبت الامم المتحدة مراراً بمناقشة قضايا كانت تعتبر من صميم السلطان الداخلي لبعض الدول . وكنا دائماً نبرر موقفنا هذا بفكرة الخطر على الامن او السلام العالمي ، او بفكرة حق تقرير المصير ، او ما شابه ذلك .

ان في وسع اي عضو في الامم المتحدة ان يرفع الى مجلس

الامن او الجمعية العامة اية مسألة ، ويصفها بأنها نزاع او وضع من شأنه اثارة الخلافات بين الدول او تعريض السلام العالمي للخطر. واذا استطاع هذا العضو ان يحشد لها الاصوات اللازمة ادرجت المسألة في جدول الاعمال ونوقشت .

ان تركيب الامم المتحدة يسمح بمناقشة اية قضية وباتخاذ قرارات فيها في كل مرة تتجمع فيها اصوات كافية لبحثها ومعالجتها. وعندما تتوافر الغالبية المطلوبة لذلك فلن يكون للاحتجاجات او المواقف اه المبررات القانونية اي وزن يذكر .

لقد قال الاستاذ الجامعي Clyde Eagleton ان « في وسع اي فرع من فروع الامم المتحدة ان يفعل الآن ما يشاء اذا حصل على الاصوات التي تتيح له ذلك » (٣٣) .

وقال زميل له، هو Inis Claude « ان التطور الدستوري للامم المتحدة قد تمخض ليس فقط عن اتجاه نحو توسيع الاختصاص الدولي على حساب الاختصاص الداخلي ، ولكن ايضاً عن اتجاه نحو معركة مريرة حول مسألة توازن الاختصاص بين المنظمة الدولية والدول القومية » (٣٤) .

والخلاصة ان الامم المتحدة تستطيع ، اذا شاءت ، ان تضع يدها على الأزمة اللبنانية وتناقشها وتتخذ فيها القرارات الملائمة. ولكنها لن تفعل ذلك الا بطلب رسمي من احدى السلطات المختصة ، محلياً اودولياً . فما هي هذه السلطات التي يمكنها طلب التدويل؟ وهل يجوز « للجبهة اللبنانية » التي

لا تني تهدد بالتدويل ، ان تلجأ بنفسها الى الاجهزة العالمية طالبة منها التدويل ؟

•

رابعاً – السلطات المخولة طلب التدويل

ان طلب تدويل الأزمة اللبنانية يمكن ان يصدر عن الحكومة اللبنانية ، او عن الامين العام للامم المتحدة ، او عن الجمعية العامة ، او عن احدى الدول الاعضاء في الامم المتحدة .

١ – ان اي طلب يرفع الى الامم المتحدة ، بغرض تدويل الأزمة ، يجب ان يصدر عن **الحكومة اللبنانية** . والحكومة او السلطة التنفيذية في دولة ما تعرف ، في حقل العلاقات الدولية ، من خلال ثلاث من شخصياتها : رئيس الدولة ، ورئيس الحكومة ، ووزير الخارجية . ومن المتفق عليه دستورياً انه لا يحق لرئيس الدولة ، في النظام الديمقراطي البرلماني ، ان ينفرد بممارسة السياسة الخارجية ، او ان يسمح لنفسه بكتم الامور المتعلقة بهذه السياسة عن اعضاء حكومته .

واذا كان رئيس الجمهورية في لبنان يتمتع بصلاحيات واسعة في حقل العلاقات الخارجية ، فان الدستور اللبناني (الذي يستمد احكامه في هذا الصدد من قواعد النظام البرلماني) اشترط عليه وجوب ممارسة هذه الصلاحيات بواسطة الوزارة المختصة بالعلاقات الدولية (أي وزارة الخارجية) وبموافقة مجلس الوزراء كذلك . وقد حاول رئيس الجمهورية السابق (سليمان فرنجية) ، وخصوصاً خلال الأزمة ، ان

يتفرد بالسياسة الخارجية ويُروّج لفكرة التدويل فلم يوفق في تحريك اي جهاز في الامم المتحدة للاهتمام بما يجري في لبنان . واذا كانت آخر حكومة للعهد المنصرم قد تميزت بالنفور بين رئيسي الدولة والحكومة والتباعد بين اعضائها ، فان الحكومة الحالية للعهد الراهن تتميز بالانسجام والتلاحم والتفاهم . واذا كان بعض الاعضاء في الاولى قد سعوا عبثاً الى التدويل ، فان جميع الاعضاء في الثانية لا يسمحون لانفسهم بمجرد التفكير في هذا الامر .

ان الحكومة الحالية ، التي آلت على نفسها اعادة الاستقرار الى البلاد، لن تفكر في التدويل، لان طلب التدويل لا يمكن ان يفسر الا بأنه اعتراف بالاخفاق الذريع المشين : اخفاق الحكومة في تنفيذ ما وعدت به ، واخفاق القوات العربية (ومعها كل الحكومات العربية) في المهمة الامنية التي تصدت لها . والاخفاق هنا لن يكون الا دليل عجز وافلاس للعهد الجديد ، وضربة قاضية لكل محاولات التعريب في المستقبل ، اي لكل حل عربي للازمات والخلافات العربية .

فمن المستبعد اذن ، ان لم يكن من المستحيل ، ان تقدم الحكومة اللبنانية ، او احدى الحكومات العربية التي رأت الحل في التعريب ، على ارتكاب عملية انتحارية من هذا النوع . واذا كانت الحكومة السابقة ، على الرغم من انقسامها على نفسها ورغبة بعض اعضائها في تحقيق التدويل ، قد عجزت عن بلوغ هذا الهدف ، فمن الطبيعي ان يكون تماسك الحكومة

الحالية التي تحظى بتأييد كلي في الداخل والخارج ، درعاً واقياً لها ضد اغراءات التدويل وترهاته .

٢ ـ غير ان **الامين العام للامم المتحدة** يستطيع ، اذا اراد، ان يقرع باب التدويل . انه أرفع موظف في المنظمة العالمية . والميثاق الاممي قد اعتبر الامانة العامة جهازاً من الاجهزة الرئيسية فيها ، إبرازاً لاهمية الدور الذي تقوم به في ميدان العلاقات الدولية . ومن الصلاحيات التي منحها الميثاق للامين العام حق تنبيه مجلس الامن الى اية مسألة يرى انها قد تعرض للخطر حفظ السلام والامن الدوليين (المادة ٩٩) .

وفي ٣٠ ـ ٣ ـ ١٩٧٦ ، استخدم الدكتور كورت فالدهايم ، كما ذكرنا ، هذا الحق ووجه كتاباً الى رئيس مجلس الامن اعتبر فيه ان من واجبه لفت انتباه المجلس الى خطورة الوضع في لبنان. ولكن الكتاب اكتفى بلفت نظر المجلس دون ان يطلب من الرئيس ، رسمياً ، دعوة اعضاء المجلس الى الاجتماع فوراً لمناقشة هذا الوضع واتخاذ الترتيبات او القرارات الملائمة . وقد فسر الجميع هذا السلوك بأنه تعبير واضح عن اقتناع الامين العام بأن الوضع اللبناني لا يشكل تهديداً للسلام العالمي ، ولا يستوجب بالتالي دعوة مجلس الامن الى الاجتماع وتدويل الازمة . والبرهان على صحة هذا الاستنتاج ان الامين العام لم يعمد ، منذ ذلك التاريخ ، الى توجيه اي كتاب آخر مماثل الى رئاسة مجلس الامن ، ولم يدل بأي تصريح ينم عن رغبته في تكرار المحاولة . بل انه اعترف ، عندما ردّ على برقية الرئيس كرامي

موضحاً الاسباب التي حملته على القيام بمبادرته ، انه « كان متأكداً من ان النزاع القائم في لبنان هو نزاع داخلي ... » (٣٥) .

٣ ـ وتبنت **الجمعية العامة** نفس الموقف الحكيم عندما أمسكت ، لدى عقد دورتيها الاخيرتين (في خريف العام ١٩٧٥ ، والعام ١٩٧٦) ، عن الخوض في موضوع الأزمة اللبنانية .

٤ ـ ومع ان الميثاق الاممي ، في المادة ٣٥ منه ، يمنح كل **عضو من اعضاء الامم المتحدة** (وحتى كل دولة غير عضو ، اذا وافقت على بعض الشروط والالتزامات) حق تنبيه مجلس الامن او الجمعية العامة الى اي نزاع او وضع قد يؤدي الى اندلاع خلاف او خصومة بين الدول ، فان اي عضو في الاسرة الدولية لم ير في الاحداث اللبنانية نزاعاً بين لبنان ودولة او دول اخرى ، ولم يقدم بالتالي على طلب التدويل . ومع ان رئيس الجمهورية السابق وأحد وزرائه (الذي عينه وزيراً للخارجية بصورة مخالفة للاعراف الدستورية) قد وجها الى بعض الدول اتهامات صريحة بالتدخل في الشؤون الداخلية للبنان ، وتعمّدا استعمال تعبير « عدوان » لتحريض الامين العام ، او اي عضو في الامم المتحدة ، على الاسراع في طلب التدويل ، فان مساعيهما لم تلق آذاناً صاغية (٣٦) .

ومما تقدم نستنتج انه لا يحق « للجبهة اللبنانية » ان ترفع بنفسها طلباً بالتدويل الى الامم المتحدة . انها تحتاج ، لتحقيق ذلك ، الى مساعدة الغير . والغير لا يمكن الا ان يكون دولة او مجموعة دول تتبنى وجهة نظر « الجبهة » فتتقدم من الامم المتحدة

بطلب التدويل .

و« الجبهة » قد تقع على دولة او دول مستعدة لتنفيذ هذه المهمة . ومع ان هذا التصرف سيُفسَّر بأنه تنكّر صريح للعهد وحكومة العهد من قبل « الجبهة » ، وبأنه عمل عدائي للشرعية اللبنانية من قبل الدولة او الدول التي ستقدم على هذا العمل ، فعلينا ان نعدّ انفسنا لامكان تصور حدوثه . ان الاحداث والتجارب والسوابق الدولية علمتنا انتظار كل مستغرب وحدوث كل مستنكر ، فالعلاقات والروابط بين الدول تقوم ، في معظم الاحيان ، على المصلحة والعاطفة اكثر مما تقوم على التجرد والعقل .

ولكن المهم هنا ليس التقدم بطلب التدويل ، بل امكان بحث الأزمة اللبنانية واتخاذ قرار فيها . وسيكون ذلك حتماً امراً صعب المنال .

●

خامساً ـ صعوبة بحث الازمة اللبنانية في الامم المتحدة

لو افترضنا ان طلباً بالتدويل رفع الى الامين العام للامم المتحدة ، وان الامين العام اقتنع بأن الازمة اللبنانية تهدد السلام والامن الدوليين بالخطر ، فرفع الطلب بدوره الى الجهاز الأممي المختص ، فما هي الاصول التي تُتَّبع عند ذلك لبحث الازمة ، وما هي النتائج المرتقبة ؟

في **الامم المتحدة** جهازان رئيسيان مخولان النظر في القضايا السياسية ، وخصوصاً في قضايا السلام والامن ، هما : مجلس الامن والجمعية العامة .

و**مجلس الامن** مكون من ١٥ عضواً ، خمسة منهم دائمون ، وعشرة غير دائمين تنتخبهم الجمعية العامة لمدة عامين . والدول الخمس الكبرى هي الدائمة في المجلس . والمجلس هو الاداة التنفيذية للامم المتحدة . وهو المسؤول الاول عن حفظ السلام وصيانة الامن في العالم ، وقمع اعمال العدوان ، وانزال العقوبات بالاعضاء المخالفين .

اما **الجمعية العامة** فهي بمثابة برلمان عالمي تتمثل فيه جميع الدول الاعضاء على قدم المساواة . ومن حق الجمعية ان تناقش اية مسألة او أمر يدخل في نطاق الميثاق الاممي ، أو يتصل بصلاحيات او وظائف اي فرع من فروعها ، وان توصي اعضاء الامم المتحدة او مجلس الامن ، او كليهما ، بما تراه في تلك المسائل والامور .

وهذا الحق يضيق مداه في المجال السياسي ويتسع في المجالات الاخرى . ففي الشؤون السياسية تتمتع الجمعية بحرية المناقشة دون ان تستطيع اتخاذ قرارات فاصلة بشأنها . ان صلاحياتها هنا تقتصر على ابداء التوصيات وتنبيه مجلس الامن الى الاوضاع التي تجعل السلام والامن العالميين عرضة للخطر . والمجلس هو الذي يقرر ما يجب اتخاذه .

وفي كل مرة تعرض فيها على الجمعية مسألة تقتضي اتخاذ عمل من اعمال المنع أو القمع يجب على الجمعية احالتها على مجلس الامن . وعندما يباشر المجلس ، بصدد نزاع أو وضع ما ، الوظائف التي خوله اياها الميثاق ، فليس للجمعية ان تقدم اية

توصية بهذا الصدد ، الا اذا طلب المجلس منها ذلك .

غير ان الجمعية العامة استطاعت ان تتجاوز نصوص الميثاق وتوسع اختصاصاتها السياسية وتتعدى على اختصاصات مجلس الامن وتتسلح ، في العام ١٩٥٠ ، بقرار معروف باسم «**الاتحاد من اجل السلام**» ، يرمي الى التغلب على عجز المجلس عن اتخاذ القرارات العاجلة بسبب لجوء الدول الخمس الدائمة فيه الى كثرة استعمال حق النقض .

والقرار ينص على انه في حال وجود تهديد للسلام ، او اخلال به ، او حدوث عمل عدواني ، وفي حال فشل المجلس في القيام بمسؤولياته لحفظ الامن الدولي نظراً لاختلاف الاعضاء الدائمين فيه ، فان للجمعية العامة ان تجتمع فوراً (ولو في دورة استثنائية طارئة) وتبحث المسألة لتقدم الى الاعضاء التوصيات اللازمة حول التدابير التي يجب اتخاذها ، ومن ضمنها استعمال القوة المسلحة ، وذلك لاعادة الامن والسلم الى نصابهما .

وبذلك اصبح بامكان الجمعية ان تحل محل المجلس عند عجزه ، وان تجتمع بناء على طلب الغالبية فيها او بناء على طلب تسعة اعضاء من مجلس الامن . فقرار « الاتحاد من اجل السلام » وضع ، عملياً ، الجمعية والمجلس على قدم المساواة . وقد استخدم هذا القرار ، منذ العام ١٩٥٦ ، في عدة حالات ، اشهرها : ازمة المجر ، والعدوان الثلاثي على مصر ، وازمة الكونغو ، وحرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ ...

فطلب تدويل الازمة اللبنانية يجب ان يرفع اولاً الى مجلس

الامن . ولا يمكن ان يعرض على الجمعية العامة الا بعد فشل المجلس في اتخاذ قرار .

ولنتصور الآن ان الامين العام رفع الطلب الى مجلس الامن ودعاه الى الاجتماع فوراً لمناقشة الوضع في لبنان واتخاذ القرار الملائم . ففي هذه الحالة ستعترض الطلب صعوبتان : **صعوبة تحديد طبيعة الطلب ، وصعوبة اتخاذ القرار المناسب .**

ان على المجلس، قبل ان يشرع في مناقشة الطلب ، ان يوافق او يتفق على ان الازمة اللبنانية تشكل نزاعاً بين لبنان ودولة اخرى ، او نزاعاً داخلياً من شأن استمراره تهديد السلام والامن الدوليين . والمطلوب من الاطراف التي رفعت الطلب أو زكّته ان تثبت ذلك .

وقد يعترض احد اعضاء المجلس على عرض القضية على المجلس ويرى انها ليست سوى مسألة داخلية لا تعرّض السلام العالمي للخطر . وقد يحتدم الجدل بين الاعضاء حول هذه النقطة فينقسمون على انفسهم . وقد يضطر رئيس المجلس الى استعمال صلاحياته وايقاف المناقشة وطرح الامر على التصويت .

ونعلم ان لكل عضو في المجلس صوتاً واحداً ، وان القرارات التي تصدر عن المجلس على نوعين :

١ ـ القرارات الصادرة في **مسائل اجرائية** ، وهي تصدر بغالبية تسعة اعضاء على الاقل ، دون تفرقة بين اصوات الاعضاء الدائمين واصوات غير الدائمين .

٢ ـ والقرارات الصادرة في **مسائل موضوعية** ، وهي تصدر

بغالبية تسعة على الاقل بشرط ان يكون من بينها اصوات الاعضاء الدائمين متفقة .

ومعنى ذلك ان كل عضو دائم في المجلس يملك حق الاعتراض او النقض على اصدار القرارات الموضوعية ، فاذا اعترض بمفرده ، او اذا اعترض الاعضاء الدائمون مجتمعين ، على مشروع قرار في مسألة موضوعية لم يعد بامكان المجلس اصدار قرار في المسألة . اما العضو غير الدائم فلا يملك هذا الحق بمفرده ، بل بتكتله مع ستة آخرين من الاعضاء غير الدائمين واعلان عدم موافقتهم .

ومع ان الميثاق الذي فرق بين المسائل الاجرائية والمسائل الموضوعية لم يضع معياراً لهذه التفرقة ، فان طبيعة الازمة اللبنانية لن تثير اي خلاف ، على ما نظن . انها ولا شك مسألة موضوعية . وحتى لو نشأ خلاف حول وصفها او تصنيفها فان التصويت في المجلس لحسم الامر سيجري على اعتبار ان المسألة مسألة موضوعية ، فتتمكن الدول الكبرى بذلك من استعمال حق النقض عند الحاجة .

ولو طلب رئيس المجلس من الاعضاء ان يقرروا بالتصويت : (هل الازمة اللبنانية مسألة داخلية لا يحق للمجلس ان يتدخل فيها ، ام انها ازمة تهدد السلام العالمي بالخطر) ، فان اي قرار يجب ان ينال الاكثرية المطلوبة ، اي تسعة اصوات على الاقل من الخمسة عشر ، بشرط الا تستعمل احدى الدول الخمس الدائمة حقها في النقض .

وفي رأينا ان اعتبار الازمة اللبنانية مسألة تعرض السلام العالمي للخطر لا يمكن ، في الظروف الراهنة ، ان ينال الاكثرية المطلوبة لاسباب عديدة ، اهمها :

١ — ان الدول الخمس الدائمة في المجلس ليست على خلاف حول هذا الموضوع ، فحتى اليوم لم يصدر عن اي مسؤول في هذه الدول تصريح يعبر عن خشيته من ان يؤدي استمرار الازمة اللبنانية الى تعكير صفو السلام في العالم . ولم تقدم ، حتى اليوم كذلك ، دولة من هذه الدول على تنبيه المجلس او الجمعية الى خطورة الوضع اللبناني . ثم ان هذه الدول قد رحبت بالتعريب واعلنت تأييدها للعهد اللبناني الجديد وابدت استعدادها لتقديم كل مساعدة اليه لتمكينه من التغلب على الصعوبات الناتجة عن الازمة .

٢ — ان معظم الدول الخمس تمر بأزمات سياسية واقتصادية ، بعد ان مرت في السابق بتجارب استعمارية مريرة ، لا تشجعها على اتخاذ اي قرار قد يؤدي الى تفاقم مسؤولياتها الدولية ، وزيادة اعبائها المالية ، واتساع متاعبها النفسية .

٣ — ان للدول الخمس مصالح مادية كبيرة في الوطن العربي ليست على استعداد للتضحية بها او تعريضها للخطر بسبب قرار او موقف قد يثير نقمة الانظمة والجماهير العربية .

٤ — ان الدول العشر غير الدائمة تنتمي اما الى المجموعة الاوروبية ، واما الى كتلة عدم الانحياز ، واما الى معسكر الدول النامية. ولكل منها مصلحة خاصة في عدم اثارة موضوع الازمة

اللبنانية في المجلس . فالمجموعة الاوروبية التي قاست الامرين من انقطاع النفط العربي عنها ، ومن تعرضها ، بسبب مواقفها العدائية او المعادية ، لردود فعل عربية دامية ، تحرص اليوم على عدم استعداء الدول العربية . اما مجموعة الدول النامية او اللامنحازة فتعرف ان موافقتها على التدويل ستفقدها صداقة عشرين دولة عربية وتعرضها لخطر التدويل عند تعرض امنها او نظامها لاقل اهتزاز .

فمن الصعب اذن ان يوافق مجلس الامن على وصف الازمة اللبنانية بأنها خطر يهدد السلام العالمي ، او بأنها نتيجة اعتداء خارجي . واذا صوت الاعضاء سلباً ، او اذا استعمل احد الكبار حق النقض ، او اذا عجز المجلس عن اتخاذ قرار في الموضوع ، فان رئيس المجلس سيضطر الى اختتام الاجتماع والاكتفاء بما حصل ونفض اليدين من المسألة . وهذا ما فعله المجلس ، مثلاً ، في تموز (يوليو) ١٩٧٦ ، عندما فشل في اتخاذ قرار حول الغارة الاسرائيلية على مطار عنتبة الاوغندي .

وحتى لو افترضنا ان التصويت في المجلس كان ايجابياً ، فان المجلس سيضطر ، في هذه الحالة ، الى الخوض في مناقشة المسألة اللبنانية من اساسها ومن مختلف جوانبها . وقبل التصويت على اي قرار سيصطدم من جديد بنفس الصعوبات التي اعترضت طريقه في المرحلة السابقة .

•

وبقي احتمال اخير : تحرّك الجمعية العامة بموجب قرار

« الاتحاد من اجل السلام » ، عند فشل المجلس في اتخاذ قرار ، وحلولها محل المجلس وبحث القضية من جديد . ولكيلا نطيل الحديث عن الصعوبات التي ستنتصب في وجه الجمعية وتعرقل عملها ، سنكتفي بالاشارة الى نظام التصويت فيها ، مستشهدين بأحد الامثلة العملية البارزة .

ان طريقة التصويت في الجمعية العامة تتميز بأنها تتبع ، خلافاً لما كان يجري في عصبة الامم ، قاعدة الاغلبية وليس قاعدة الاجماع . والجمعية تصدر قراراتها بأغلبية الاعضاء الحاضرين المشتركين في التصويت . ولكن المادة ١٨ من الميثاق تنص على ان قراراتها ، في المسائل المهمة تصدر بأغلبية الثلثين . ومن المسائل المهمة التي تذكرها هذه المادة : التوصيات الخاصة بحفظ السلم والامن الدوليين . وان اتيح للجمعية ، المكونة حالياً من ١٤٦ دولة ، ان تعالج الازمة اللبنانية فستدخلها تحت هذا البند . وكل تصويت فيها سيحتاج الى اغلبية الثلثين . والاعتبارات التي اشرنا اليها ، عند حديثنا عن مواقف الدول الاعضاء في مجلس الامن ، يمكن ان تتكرر هنا وتقف حاجزاً دون نجاح الجمعية في تأمين الاغلبية المطلوبة .

اما المثل العملي فيتعلق بمشكلة التصويت في الجمعية العامة على تمثيل الصين . فمنذ العام ١٩٥٠ وحتى العام ١٩٧١ ، كانت هذه المشكلة تثار في كل دورة من دورات الجمعية، وكان يُطلب من الاعضاء ان يجيبوا بالتصويت عن السؤال التالي : « من يمثل الصين : وفد فورموزا ، أم وفد الصين الشعبية ؟ » . وكان

الاقتراح يجري في كل عام دون ان ينال مشروع القرار المؤيد لتمثيل الصين الشعبية اغلبية الثلثين . وبعد ٢١ عاماً من التصويت تمكنت الاكثرية في الجمعية (٧٦ صوتاً ضد ٣٥ وامتناع ١٧) من ان تصدر قرارها التاريخي باعادة كل الحقوق الى جمهورية الصين الشعبية ، وطرد ممثلي فورموزا من اروقة الامم المتحدة ، واعتبار ممثلي حكومة بكين الممثلين الشرعيين والوحيدين للصين لدى الامم المتحدة .

وقد اوردنا هذا المثل لنبين ان عملية التصويت في الجمعية على امر ينطوي على ملابسات واعتبارات متعددة ، ويتعلق بمصالح ومواقف متباينة ، ليست بالامر اليسير .

■

ولا يسعنا ، في ختام بحثنا ، الا ان نشير الى اننا ، في حديثنا عن احتمال عرض المسألة اللبنانية على مجلس الامن او الجمعية العامة ، قد اكتفينا باستعراض جزء من الصعوبات الاجرائية . والحقيقة ان هناك صعوبات اخرى ، اهم واعمق ، ستواجه الاعضاء وتؤثر في طريقة تصويتهم عند بحث اسباب الازمة اللبنانية، او عند مناقشة اوضاعها وملابساتها ، او عند توجيه تهمة التدخل والاثارة الى اية دولة ، او عند تحديد القرار المطلوب من الامم المتحدة ... ولكن مصير هذه الصعوبات سيرتبط في النهاية بكيفية التصويت ونتائجه . ولهذا ركزنا على عملية التصويت في كل من مجلس الامن والجمعية العامة .

الحواشي

(١) راجع الصحف اللبنانية الصادرة في ٨-٤-١٩٧٧ .

(٢ و ٣) راجع الصحف اللبنانية الصادرة في ٩-٤-١٩٧٧ .

(٤) راجع محاضراتنا في القانون الدولي العام ، لطلاب الحقوق والعلوم السياسية في الجامعة اللبنانية وجامعة بيروت العربية .

(٥) Claude-Albert Colliard, Institutions Internationales, Dalloz, Paris, 1970.

(٦) راجع مقالنا في السفير ، في ١٢-٧-١٩٧٦ .

(٧) السفير ، في ٣٠-٦-١٩٧٦ .

(٨) راجع الصحف الصادرة في هذا اليوم .

(٩) السفير ، في ١٠-٧-١٩٧٦ .

(١٠) النهار ، في ٧-٧ ١٩٧٦ . وبعد شهر وجه كميل شمعون عبر الصحافيين « نداء توبيخياً للامين العام للامم المتحدة ولما يسمى الضمير العالمي المفقود » . النهار ، في ٦-٨-١٩٧٦ .

(١١) السفير والنداء ، في ٨-٧-١٩٧٦ .

(١٢) المحرر ، في ١٢-٧-١٩٧٦ .

(١٣) السفير ، في ٢٨-٧-١٩٧٦ .

(١٤) الصحف الصادرة في ١٢-٧-١٩٧٦ .

(١٥) الصحف الصادرة في ٥-٧-١٩٧٦ .

(١٦) السفير ، في ٢٧-٧-١٩٧٦ .

(١٧) النهار ، في ٢٨-٧-١٩٧٦ .

(١٨) النهار ، في ٢٩-٧-١٩٧٦ .

(١٩) نقلا عن السفير ، في ٢٧-٧-١٩٧٦ .

(٢٠) النداء ، في ٢٩-٧-١٩٧٦ .

(٢١) بيروت ، في ٨-٨-١٩٧٦ ، والسفير ، في ٩ منه .

(٢٢) كان عدد العمل في ٢٨-٧-١٩٧٦ ، يحمل ، في صفحته الثانية ، تعليقاً سياسياً بعنوان « هذه الجامعة ماذا تنتظرون منها ؟ » .

(٢٣) السفير ، في ٩-١١-١٩٧٦ .

(٢٤) السفير ، في ٧-١١-١٩٧٦ .

(٢٥) النهار ، في ٧-١١-١٩٧٦ .

(٢٦) السفير ، في ٩-١١-١٩٧٦ .

(٢٧) من تصريح لكمال جنبلاط في النداء ، في ١٤-١١-١٩٧٦ . وفي تصريح آخر له قال : « ان المعركة لم تنته ... لان جبهة الكفور ، بما فيها من احزاب ، تطمح الى تدويل القضية اللبنانية ، ولم تسقط من حسابها تحقيق الوطن القومي الماروني الانعزالي .. » . السفير في ١٦-١١-١٩٧٦ .

(٢٨) من تصريح لابراهيم قليلات ، رئيس مجلس قيادة « المرابطون » . النهار ، في ٢١-١١-١٩٧٦ .

(٢٩) بيروت ، في ٧-٨-١٩٧٦ .

(٣٠) النهار ، في ٩-٧-١٩٧٦ .

(٣١) راجع محاضراتنا في المنظمات الدولية والاقليمية لطلاب الحقوق والعلوم السياسية.

(٣٢) راجع كتاب : النظام الدولي والسلام العالمي، تأليف اينيس كلود (الابن) ، ترجمة الدكتور عبد الله العريان ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٤ ، ص ٢٥٨ - ٢٥٩ .

(٣٣) راجع الصفحة ٥٩٤ من بحثه المنشور في عدد تموز (يوليو) ١٩٥٣ من مجلة Foreign Affairs

(٣٤) كتاب : النظام الدولي والسلام العالمي ، المذكور ، ص ٢٦٠ .

(٣٥) راجع نص رسالته في النهار ، في ٢-٤-١٩٧٦ .

(٣٦) راجع ، مثلا ، رسائل الرئيس فرنجية الى الامين العام لجامعة الدول العربية في اواخر حزيران (يونيو) ١٩٧٦ ، ورسالته الى رؤساء مصر والسودان والسعودية في ١٩-٧-١٩٧٦ ، ورسائل الوزير كميل شمعون الى البعثات الدبلوماسية المعتمدة في لبنان ، في ٢-٧-١٩٧٦ . وكلها تتضمن اتهامات ضد احدى الدول العربية .

المطالبة بالبوليس الدولي في لبنان

عادت نغمة البوليس الدولي(*) من جديد الى الظهور ، وهي ، كنغمة الكانتونات السويسرية ، وموّال اللامركزية الادارية والسياسية ، ومعزوفة تدويل الازمة اللبنانية ، من تلحين فئة معينة من اللبنانيين . ففي جعبة هذه الفئة مشروعات ومقترحات تتحين الفرص لطرحها ، اعتقاداً منها انها قادرة على إلهاء الشعب ، وصرف المسؤولين عن مهمة اعادة البناء والتعمير ، والحفاظ على امتيازاته التي كانت السبب في الدمار الذي أصاب البلاد والعباد .

وفكرة البوليس الدولي ترتبط بوجود هيئة الامم المتحدة التي قامت ، كما نص ميثاقها ، لانقاذ الاجيال المقبلة من ويلات الحروب ، وحماية الحقوق الاساسية للانسان ، والمحافظة على السلام والامن الدوليين ، وحل المنازعات الدولية بالوسائل السلمية . وقد خوّل الميثاق الاممي مجلس الامن (كما خول قرار الاتحاد من اجل السلام الجمعية العامة ، فيما بعد) حق ارسال قوات دولية الى بعض الدول او المناطق المعرضة لخطر العدوان او الانفجار .

والقوات الدولية يمكن ، بصورة عامة ، ان تقوم بنوعين من المهام :

(*) دراسة نشرت في مجلة شؤون فلسطينية ، العدد ٦٨ / ٦٩ ، تموز – آب (يوليو – اغسطس) ١٩٧٧ .

– مهمة الردع أو القمع ، أو مهمة فرض السلام بالقوة .

– ومهمة الحفاظ على السلام ، بالتمركز على الحدود الفاصلة بين الدول المتنازعة .

فمن حق الامم المتحدة ان تتخذ ، في بعض الحالات ، اجراءات عسكرية ضد دولة أو دول وارسال قوات دولية اليها لفرض السلام باسم المنظمة العالمية . ولم تلجأ هذه المنظمة الى تدبير من هذا النوع إلاّ مرة واحدة منذ انشائها . وكان ذلك في العام ١٩٥٠ ، وضد كوريا الشمالية التي اتهمت بالاعتداء على كوريا الجنوبية ، وفي غياب المندوب السوفياتي عن اجتماعات مجلس الامن احتجاجاً على عدم قبول الوفد الممثل للصين الشعبية . وارسال هذه القوات الى الدولة المذنبة او المعاقبة ، او سحبها منها فيما بعد ، لا يحتاج الى موافقة تلك الدولة .

والمطالبون بالقوات الدولية للبنان لا يقصدون هذا النوع من القوات . انهم يقصدون بها القوات التي تقوم بمهمة حفظ السلام على الحدود وتقف حاجزاً عازلاً بين لبنان والكيان الاسرائيلي . وفي هذه الحال يطلق على القوات الدولية اسم **البوليس الدولي**، أو الشرطة الدولية ، أو قوة الطوارىء الدولية . واصطلاح البوليس الدولي هو الشائع والمتداول .

والمرة الاولى التي تعرف العالم المعاصر فيها الى **قوة الطوارىء الدولية** كانت في خريف العام ١٩٥٦ ، أي بعد فشل العدوان الثلاثي على مصر وقبول حكومة القاهرة بتمركز هذه القوات على

حدودها المتاخمة للكيان الاسرائيلي . والسيد ليستر بـيرسون L.Pearson ، وزير خارجية كندا السابق، هو صاحب الفكرة . ومع ان قرار الجمعية العامة ، الصادر في ٧ – ١١ – ١٩٥٦ ، قد نص على وضع قوة الطوارىء على جانبي خط الهدنة ، فان اسرائيل رفضت استقبالها على حدودها (١) .

وقوة الطوارىء ، بعكس القوات الدولية لفرض السلام ، يمكن ان ترسل الى الحدود المشتركة لدولتين بطلب منهما او بر ضاهما . ويمكن ان ترسل الى حدود الدولتين لتتمركز على جانب واحد من الحدود . وفي هذه الحالة تحتاج الى موافقة الدولة التي ستنزل في ارضها . وفي الحالتين يبقى وجود هذه القوة في اراضي الدولة او الدولتين مرهوناً باستمرار الموافقة السابقة .

ونحن في لبنان لم نحظ بعد بمعرفة اصحاب « الخوذ الزرقاء » او « القبعات الزرق » (وهي التسمية التي تطلق على جنود قوة الطوارىء) . لقد أتيح لنا ان نتعرف فقط الى **المراقبين الدوليين** الذين يقيمون على حدودنا الجنوبية ، بأعداد قليلة ، منذ العام ١٩٤٩ . ففي ٢٣ آذار (مارس) من هذا العام ، وقعت اتفاقية الهدنة بين لبنان واسرائيل ونصت في مادتها السابعة على ان « تكون للجنة الهدنة المشتركة سلطة استخدام المراقبين من بين المنظمات العسكرية التابعة للفريقين ، او من بين عسكريي هيئة مراقبة الهدنة التابعة للامم المتحدة ، أو من كلتا الجهتين . بالعدد الذي يعتبر ضرورياً للقيام بمهمتها . وفي حال استخدام مراقبي الامم المتحدة لهذه الغاية فانهم يظلون تحت قيادة رئيس اركان هيئة

مراقبة الهدنة التابعة للامم المتحدة ... » .

وتم اختيار المراقبين آنذاك من العسكريين التابعين للهيئة الدولية لمراقبة الهدنة . ومارسوا مهمتهم على جانبي الحدود الدولية الفاصلة بين لبنان وفلسطين حتى بداية آب (اغسطس) ١٩٦٧ . فابتداء من هذا التاريخ وحتى اليوم ، لم يعد لهم وجود على الجانب الاسرائيلي . وجرت محاولات عدة لاعادة الامور الى ما كانت عليه ، لم تكلل بالنجاح .

والفرق الاساسي بين المراقبين وقوة الطوارىء ان مهمة المراقبين تقتصر على مراقبة الحوادث والاشتباكات ، وما شابه ذلك من الاعمال والتصرفات التي تعتبر خرقاً للهدنة ، وابلاغ الامر الى الامين العام للامم المتحدة . اما مهمة قوة الطوارىء فتتجاوز ذلك الى الوقوف بشكل حاجز مسلح على جانبي الحدود ، او على جانب واحد منها ، يحق لافراده ان يطلقوا النار على كل مخترق للحدود بلا اذن .

■

وكل حديث عن البوليس الدولي في لبنان يقترن (او يجب ان يقترن) باسم العميد **ريمون اده** ، رئيس حزب الكتلة الوطنية . فهو اول من طرح هذه الفكرة على الرأي العام اللبناني في بداية العام ١٩٦٥ ، فعقد عشرات الندوات والمؤتمرات والمناظرات من اجل الدفاع عنها واقناع المسؤولين بها ، وألقى الخطب العديدة ، والتصريحات التي لا تحصى من اجل اظهار محاسنها واثبات فوائدها للوطن ، ووجه الى الحكومات السؤال تلو السؤال لإحراجها

أو حثّها على اتخاذ موقف ايجابي من هذا الموضوع . لقد أثبت انه ، في الحقيقة ، بطل الفكرة ورائدها الذي لا يعرف الكلل أو الملل .

وحتّى نقف على مختلف جوانب الفكرة المطروحة ، ونطلع على حجج المنادين بها وردود المناهضين لها ، ونحلل موقف اسرائيل منها ، لا بد لنا ، في البداية ، من استعراض تاريخي للمراحل والتطورات والملابسات التي مرت بها الفكرة في لبنان . وبذلك نقسم بحثنا الى اربعة اقسام :

— المراحل التي قطعتها فكرة المطالبة بالبوليس الدولي .
— حجج المنادين بها .
— حجج المعارضين لها .
— موقف اسرائيل منها .

القسم الاول : مراحل فكرة البوليس الدولي

تأثرت الفكرة ، في كل المراحل التي قطعتها ، بالظروف والاوضاع السياسية والعسكرية للبنان والمنطقة العربية ، فكان الاقبال عليها ، او الاحجام عنها ، او اللغط حولها ، يشتد تارة ويفتر طوراً ، تبعاً للاحداث والظروف والتطورات التي كانت تتوالى على البلاد . وبامكاننا توزيع هذه المراحل على خمس فترات زمنية :

— **مرحلة الانطلاق** التي تبدأ مع تباشير العام ١٩٦٥ وتمتد حتى نهاية العام ١٩٦٨ .

— **ومرحلة الانتشار والجدل** ، التي تشمل فترة العام ١٩٦٩ كلهـا .

— **مرحلة التبلور ووضوح المواقف** ، التي تستوعب الفترة الممتدة من العام ١٩٧٠ حتى نهاية العام ١٩٧٤ .

— **مرحلة الركود النسبي** ، التي دمغت عامي الحرب الاهلية (١٩٧٥ — ١٩٧٦) .

— واخيراً ، **مرحلة الانتكاس والتراجع عن الفكرة والتشكيك في فعاليتها** ، التي أخذت معالمها تتضح في الآونة الاخيرة .

اولاً — مرحلة الانطلاق (١٩٦٥ — ١٩٦٨)

تميزت هذه الفترة بثلاثة احداث مهمة : التفكير في تحويل روافد نهر الاردن ، وقبول الحكومة اللبنانية بقراري وقف اطلاق النار بعد نكسة حزيران (يونيو) ، وحدوث الغارة المشؤومة على مطار بيروت . وتخلل هذه الاحداث جدل كبير حول ضرورة استدعاء البوليس الدولي ، اعقبه انقسام في الرأي العام وتباين في مواقف المسؤولين . ولم يكتف العميد اده بطرح الفكرة والدعوة اليها ، بل وجه اسئلة نيابية الى الحكومة هدد بتحويلها الى استجوابات . وعندما بدأ البعض بمهاجمته ، تسلح بالسابقة المصرية وراح يصطاد تصريحات المسؤولين المصريين ويجابه بها المناوئين للفكرة .

١ — في ١٢—١—١٩٦٥ ، بحثت لجنة الشؤون الخارجية في المجلس النيابي موضوع تحويل روافد الاردن ، فتقدم العميد اده ، لأول مرة ، باقتراح استدعاء القوات الدولية لتوفير الحماية

لعملية تحويل مجرى الوزاني والحاصباني . واشار الى ان موافقة الامم المتحدة على ارسال هذه القوات ستعني موافقتها على التحويل .

٢ — وبعد انتهاء حرب حزيران (يونيو) واعلان وقف اطلاق النار ، تسرعت الحكومة اللبنانية فبعثت الى الامين العام للامم المتحدة (يو ثانت) برسالة ابلغته فيها قرارها بقبول قراري وقف اطلاق النار (رقم ٢٣٣ و ٢٣٤) ، وطلبت منه توزيع قرارها كوثيقة صادرة عن الامم المتحدة . ولبى الامين العام طلبها في ٣١—٧—١٩٦٧ ، فسارعت اسرائيل ، في اليوم التالي ، واعلنت للمرة الاولى ، ان اتفاق الهدنة بينها وبين لبنان اصبح لاغياً . واخذت ، منذ ذلك التاريخ ، تتصرف على هذا الاساس وتمتنع عن حضور اجتماعات اللجنة اللبنانية الاسرائيلية المشتركة للهدنة ، وترفض وجود مراقبين دوليين داخل حدودها .

٣ — في ٢٥—٦—١٩٦٨ ، وبعد قيام اسرائيل بغاراتها على الجنوب ، وخلال جلسة للجنة الشؤون الخارجية النيابية ، كرر العميد اده اقتراحه باستدعاء بوليس دولي لحماية منطقة الحدود الجنوبية (٢) ، فأثار اقتراحه عاصفة من اللغط والجدل على الصعيدين الرسمي والشعبي .

٤ — واعلن معظم السياسيين البارزين (وفي طليعتهم : عبد الله اليافي ، وصائب سلام ، وكمال جنبلاط ، وكامل الاسعد) معارضتهم لاي اتجاه يرمي الى وضع بوليس دولي على الحدود اللبنانية (٣) . وشن بعضهم حملة على العميد اده . واشترط آخرون (بيار الجميل ونسيم مجدلاني) ، للموافقة على الاستعانة

بهذا البوليس « ان يوافق عليه جميع اللبنانيين بمختلف اتجاهاتهم وميولهم وطوائفهم ، وان يحظى بموافقة جامعة الدول العربية » (٤) .

٥ — واستغرب العميد اده الحملة عليه واعتبر ان اقتراحه « ينبع من حرصه على مصلحة لبنان وسلامة حدوده » . واستشهد بما فعلته مصر التي « وافقت على ان ترابط القوات الدولية على حدودها مع اسرائيل طوال سنوات للدفاع عن حدودها ولضمان امنها » . وقال : « لو رأت مصر في وجود القوات الدولية اي انتقاص من سيادتها لما وافقت على ذلك » (٥) . ثم وجه سؤالاً الى الحكومة استوضحها فيه السبب الذي يمنعها من مباشرة بناء خزان ميفدون ، « فاذا كان السبب هو خطر التعدي الاسرائيلي ، فلماذا لم تطلب الحكومة من هيئة الامم المتحدة ارسال البوليس الدولي ، ولماذا لم تحاول اقناعها ان لبنان بحاجة الى استثمار مياه الحاصباني واننا لا نتمكن من البدء بالعمل الا اذا أمّنت البوليس الدولي على الحدود لمنع اي اعتداء ؟ » (٦) .

وفي اليوم التالي ، اعلن انه سيُحوّل سؤاله الى استجواب اذا لم تجب الحكومة ضمن المهلة القانونية ، وانه سيقترح عقد جلسة سرية لمجلس النواب لمناقشة موضوع البوليس الدولي « على مستوى المسؤولية وليس كما يناقش الآن على مستوى الدعاية والاستهلاك المحلي بقصد تملق الجماهير » (٧) .

٦ — وكتب الشهيد كمال جنبلاط بهذه المناسبة مقالا بعنوان : **البوليس الدولي او وحال الحلف** (اي الحلف الثلاثي الذي كان يضم شمعون والجميل واده) استنكر فيه هذه « المعزوفة المستهجنة

العجيبة » ، ولاحظ ان هذه النغمة « تأتي بعد حادثين صغيرين يقعان على الحدود اللبنانية، وكأن هنالك اتفاقاً مسبقاً بين الحلفيين وحكام اسرائيل لكي يخرجوا ... بنغمة البوليس الدولي ... » . ونصح العميد بأن يعمد الى المطالبة باحداث الخدمة العسكرية الالزامية ، وتسليح قرى الحدود ، وفتح المعسكرات لتدريب اللبنانيين على ألوان الدفاع (٨) .

٧ – وانبرى بعض الصحافيين للدفاع عن السابقة المصرية والرد على المقارنة التي يحاول العميد اده اجراءها بين قبول مصر بالبوليس الدولي في العام ١٩٥٦ ، وبين مطالبته بالبوليس الدولي للحدود اللبنانية ، فأكدوا « ان القاهرة قبلت البوليس الدولي كتكتيك لاسترداد سيناء وغزة ، بينما يطالب العميد بالبوليس الدولي كاستراتيجية حماية .. فنحن في لبنان لا نزال نتهرب من الاستعداد لمواجهة الخطر الاسرائيلي بدون بوليس دولي ، فماذا لو كان عندنا بوليس دولي ؟ » (٩) .

واعتبر آخرون اقتراح العميد اده احدى الخطوات الفعلية لتنفيذ مشروع « تحييد لبنان » واقامة نوع من التعايش السلمي بينه وبين اسرائيل . وهذا ما دعا أحد الصحافيين الى رفض اقتراح العميد اده باستدعاء البوليس الدولي ، ورفض حديث قداسة البابا عن التعايش السلمي بين الطوائف اللبنانية وعن « لبنان المسالم حيال المأساة الفلسطينية » ، والتعليق بمرارة على هذين الموقفين والتساؤل عما اذا كنا « أبرشية أو ضيعة تعيش من تربية البقر ، وكل مطلبها حراس يؤمنون لها الاستمرار في حلب البقر ..

نطلب البوليس الدولي ليحمينا ممن ؟ من العرب ام من اسرائيل ؟ ام من نصف اللبنانيين ؟ ام لتوفير زبائن لفنادق البلد ؟ » (١٠) .

٨ – وصدف ان اوردت وكالات الانباء العالمية ، في بداية تموز (يوليو) ١٩٦٨ ، تصريحاً للدكتور محمد حسن الزيات ، الناطق الرسمي بلسان حكومة القاهرة ، قال فيه انه « اذا اقتضى تنفيذ القرار الذي اتخذه مجلس الأمن الدولي في تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي وجود قوات سلام دولية ، فاننا لن نعترض عليه » . فسارع العميد اده الى اصطياد هذا التصريح ووجه الى الحكومة سؤالاً طلب منها فيه الاجابة عما يلي :

أ – هل ان قرار ١٩٦٧/١١/٢٢ ... يتضمن عند تنفيذه وجود قوات دولية على الحدود التي ستفصل بين الاراضي العربية وتلك التي يحتلها العدو ؟

ب – هل ترى الحكومة رأي القائلين بأن وجود قوات دولية على حدود لبنان الجنوبية يمس سيادة الوطن واستقلاله ؟

ج – هل ترى الحكومة ان من الافضل للبنان ان يطلب ارسال قوات دولية الى حدوده الجنوبية قبل وقوع هجوم من الجيش الاسرائيلي ، أو بعد وقوع مثل هذا الهجوم ؟

د – ما دام وزير الخارجية قد اعترف امام لجنة الشؤون الخارجية اللبنانية بأن « لاسرائيل مطامع في اراضي لبنان ومياهه » ، اذن هل تنوي الحكومة اثارة طلب قوات دولية لوضعها على حدود لبنان الجنوبية في جامعة الدول العربية ؟

هـ — هل وجود القوات الدولية يمنع الحكومة من اتخاذ جميع التدابير التي تؤدي الى تعزيز قوة لبنان الدفاعية ؟

و — ألا ترى الحكومة ان وجود قوات دولية يحول دون هجوم اسرائيلي محتمل ؟

ز — هل سبق لدولة ان هاجمت دولة اخرى مع وجود قوات دولية بينهما ؟ (١١) .

٩ — وفي هذه الاثناء ، نقل عن لسان رئيس الجمهورية (شارل حلو) انه يرفض مناقشة اقتراح العميد اده ويقول : « ان اقتراح المطالبة باقامة بوليس دولي على الحدود الجنوبية لا يمكن ان ينفذ ما دام هو على رأس الدولة » (١٢) .

ومع أفول شمس العام ١٩٦٨ ، كاد المحاربون على جبهة البوليس الدولي أن يخلدوا الى الراحة لولا الغارة المشؤومة التي شنتها اسرائيل على مطار بيروت وما اعقبها من خسائر مادية ومشاحنات سياسية أدت الى استقالة الحكومة وتأزم الوضع الداخلي .

ثانياً — مرحلة الانتشار والجدل (١٩٦٩)

تعتبر هذه المرحلة العهد الذهبي لفكرة البوليس الدولي ، ففيها قامت سلسلة من الاضرابات والمظاهرات احتجاجاً على ظاهرة اللامقاومة التي اتسم بها موقف السلطة بعد الغارة على المطار . وفيها اتهمت واشنطن بالتمهيد للحماية الاجنبية . وفيها انضم حزب الكتائب الى العميد اده في اصطياد التصريحات الصادرة عن المسؤولين المصريين حول القوات الدولية . وفيها اشتد الجدل واحتدمت المعارك الكلامية بين الزعماء السياسيين والمنظمات

الحزبية . وفيها اتخذ كل من رئيس الدولة ورئيس الحكومة موقفاً واضحاً من الفكرة . وفيها اخيراً قُدّم اقتراح ، لم يحالفه التوفيق ، بزيادة عدد المراقبين الدوليين واعادة توزيعهم على جانبي الحدود .

١ — في بداية العام ١٩٦٩ ، اعلن رئيس مجلس النواب (صبري حماده) معارضته الشديدة لاقتراح العميد اده ، ورفضه لبحثه رسمياً في المجلس ، وخاصة في لجنة الشؤون الخارجية ، وقال : « ان على لبنان ان يستعد في هذه المرحلة ويعمل لاقامة حماية ذاتية ضد الاعتداءات الاسرائيلية » (١٣) .

٢ — وكانت البلاد تشهد ، في هذه الفترة ، سلسلة اضرابات احتجاجاً على سياسة « الاستسلام واللامقاومة » التي اتبعها النظام الحاكم تجاه الغارة على المطار . ومما زاد في تأجيج النفوس ، ان الحاكمين ارتكبوا غلطة فاحشة حينما حاولوا تبرير سلوكهم هذا « بأنه يكسبنا عطف العالم » (على حد تعبير المرحوم حسين العويني ، وزير الخارجية والدفاع) ، او بأن « قوة لبنان في ضعفه » (حسب تعبير الشيخ بيار الجميل ، وزير الداخلية) .

٣ — ولاحظت بعض الصحف أن سياسة الحماية الاجنبية التي لم تستطع في السابق ، أمام الضغوط الشعبية ، أن تحقق أحلامها في استقدام قوات أجنبية الى لبنان ، أو في وضع قوات دولية على حدوده الجنوبية ، أو في اقرار تحييد لبنان أو تدويله ، عادت اليوم ، بعد حادث المطار والتهديد الاسرائيلي بالاحتلال ، الى طرح هذه المشاريع المشبوهة .

وعندما استنكرت الولايات المتحدة الغارة الاسرائيلية

وتظاهرت بتأييد لبنان ، أدركت الاوساط الوطنية حقيقة الموقف الاميركي وخلفياته السياسية ، واعتبرت أن حكومة واشنطن تدعم في الواقع الهجوم الاسرائيلي لانه يحقق قوة للتيار الذي ينادي بالحماية الأجنبية ، ويجعل النظام اللبناني كله يطالب بها ، بعد اظهار عجزه عن الرد والمقاومة . « وهكذا فان اميركا اكتفت باستنكار تصرف اسرائيل لفظياً ، بينما كانت في حقيقة الأمر تؤيده، كي تخلق الظرف المناسب لمشاريع الحماية الاجنبية »(١٤) .

٤ – وعندما طالب العميد اده بالبوليس الدولي واقترح (كيلا يُظَنّ ان وراء اقتراحه مخططاً استعمارياً) بأن تكون القوات تابعة لدول اسلامية ، كباكستان وتركيا واندونيسيا ، لاحظت بعض الاوساط ان هذه الدول الاسلامية تابعة لاحلاف عسكرية غربية (١٥) .

٥ – وفي ١٩٦٩/١/١٤ ، أوردت احدى وكالات الانباء العالمية تصريحاً للسيد محمود رياض ، وزير الخارجية المصرية ، قال فيه : « ان الحكومة المصرية مستعدة لقبول وجود قوات تابعة للامم المتحدة على الحدود المصرية – الاسرائيلية ، بعد جلاء القوات الاسرائيلية .. ويمكننا أن نقبل ايضاً قيام جنود القبعات الزرق بين قواتنا المسلحة وقوات اسرائيل في أثناء فترة انسحاب هذه الاخيرة .. » (١٦) . فتلقفت صحيفة **العمل** الكتائبية هذه الفرصة الغالية لتعلق على هذا الخبر في موضعين :

أ – في زاوية « من حصاد الايام » ، حيث قالت : « كل ما في الامر ان مصر التقدمية الاشتراكية والعربية المناضلة لم تجد

حرجاً في موضوع القوات الدولية ، ولا كان رأيها هذا منقصاً من قدر نضالها او من اخلاصها » .

ب – وفي الافتتاحية حيث سألت « أساطين نضال الصالونات والاراكيل » عن رأيهم في الموضوع وتساءلت : « كيف يكون وجود البوليس الدولي على الحدود المصرية – الاسرائيلية عزة وشهامة ووطنية وحنكة ودهاء وتحرراً وتقدماً واشتراكية وكرامة ورخاء ، بينما يكون ذلك الوجود نفسه على الحدود اللبنانية الاسرائيلية ذلاً واستسلاماً وخيانة وعمالة ورجعية واستعماراً وصهيونية .. » (١٧) .

٦ – وتحولت مسألة البوليس الدولي الى موضوع يومي تتداوله الصحف والالسن ، وتعالجه المنظمات والاحزاب ، وتختلف حوله الشخصيات السياسية البارزة . واتسمت الفترة التي أعقبت تشكيل الحكومة الجديدة (برئاسة رشيد كرامي) باندفاع العميد اده في حملته ، والتبشير باقتراحه ، ومهاجمة المناوئين له . لقد دافع مرة عن اقتراحه الرامي الى حماية لبنان من مطامع اسرائيل ، واتهم كمال جنبلاط بأنه يريد أن يجعل من لبنان دولة اشتراكية لاضعافه وافقاره كي يصبح لقمة سائغة في فم اسرائيل (١٨) . ووجه من جديد سؤالاً الى الحكومة قرر فيه مطلبه « لان خطر تعدي اسرائيل على لبنان بهجوم عسكري جديد خطر حقيقي وممكن الحدوث في أي وقت » (١٩) .

وشارك ، في الجامعة اليسوعية ، الى جانب الرئيس صائب سلام ، والوزير جوزف ابو خاطر ، والنائب نصري المعلوف ،

في مناظرة حول « الخطر الصهيوني ومفاهيم الدفاع عن لبنان » ، كرر فيها أفكاره المعروفة ، فتصدى له الرئيس سلام ووصف فكرة البوليس الدولي بأنها أصبحت عقدة نفسية لدى فئة من اللبنانيين ، وعدّد الاسباب التي تدفعه الى معارضة الفكرة ، ومنها عدم اجماع رأي اللبنانيين وعدم فعالية القوات الدولية (٢٠).

وسئل العميد اده ، اكثر من مرة ، عما اذا كان سيطالب ببوليس دولي فيما لو أصبح رئيساً للجمهورية ، فأجاب بالايجاب ورد على التهمتين اللتين تثاران عند الحديث عن هذا البوليس : تهمة العمل لتدويل لبنان أو تحييده ، وتهمة اقامة حاجز يمنع الفدائيين من التسلل الى اسرائيل (٢١) .

وابتداء من نهاية ايار (مايو) طرأ تغيّر على موقف العميد من العمل الفدائي فأخذ يدلي بتصريحات يعلن فيها رفضه لوجود هذا العمل في لبنان . وفي ١٩٦٩/٦/١٣ ، اجتمع حزب الكتلة الوطنية بجميع هيئاته وقرر بالاجماع تأييد البيان الذي أدلى به العميد حول القضايا السياسية ، وطالب فيه المسؤولين بوجوب « الاسراع في تقديم طلب الى الامين العام للامم المتحدة أو الى مجلس الامن ، لارسال قوات دولية الى لبنان قبل وقوع هجوم اسرائيلي عليه » (٢٢) .

وفي حزيران (يونيو) ، وعندما كانت الازمة الوزارية في أوجها ، قابل العميد اده رئيس الجمهورية وصرح قائلاً : « طلبت من الرئيس حلو استدعاء قوات دولية فرفض ، ثم طلبت منه اخراج الفدائيين فأجاب انه لا يمكنه اخراجهم

وحده » . واوضح ان القوات الدولية لن تأتي الى لبنان تنفيذاً لقرار مجلس الامن الصادر في ١٩٦٧/١١/٢٢ ، وقال : « لذلك اكرر ما قلته مراراً أن على السلطات اللبنانية طلب قوات دولية استناداً الى قرار ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ، وليس تنفيذاً له . وعندئذ تتمركز القوات الدولية على أرض لبنان وتبقى الى أن يطلب لبنان سحبها ... » (٢٣) .

وفي أواخر تشرين الثاني (نوفمبر) ، أكد العميد للاذاعة الفرنسية رفضه للحماية الغربية ، وطالب بحماية الامم المتحدة لتفادي الانتقام الاسرائيلي ، وتعهد بسحب اقتراحه هذا « ان قَدِرَ الفدائيون أو احدٌ من الجيوش العربية على حمايتنا » (٢٤).

٧ – وأحب رئيس الحكومة الجديدة التي تشكلت في منتصف الشهر الاول من العام ١٩٦٩ ،أن يدلي بدلوه في موضوع البوليس الدولي ، فصرّح في ندوة صحافية بأن الفكرة قديمة وأنها ليست « موضع اتفاق في الرأي بين اللبنانيين » ، وألمح الى أنه سيعمل بالمبدأ القائل بأنه « يجب ان نطرح جانباً كل ما نختلف عليه » (٢٥) . وبعد أيام أدلى بتصريح واضح حسم به الموقف الرسمي . قال : « ان وضع قوات دولية على الحدود اللبنانية لا يمكن ان يحمي لبنان ، ذلك ان القوات الدولية التي وضعت على حدود بلدان اخرى لم تمنع اسرائيل من تنفيذ سياستها العدوانية » (٢٦) .

٨ – وكان الحلف الثلاثي ، بزعامة شمعون والجميل واده ، يعيش آنذاك أسعد أيامه ، فعقد ، باسم النواب من اعضائه ، مؤتمراً في مصيف برمانا ، ما بين ٧ و ٩ آذار (مارس) ، أذاع

على أثره بياناً اعلن في احد بنوده المتعلقة بالسياسة الخارجية ، وجوب « الافادة من كل حق يولينا اياه انتسابنا الى منظمة الامم المتحدة ، ولا سيما حق الاستعانة بقوات الطوارىء الدولية لضمان سلامة أراضينا » (٢٧) .

وقابل فرسان الحلف الثلاثة رئيس الجمهورية ورفعوا اليه مذكرة مستوحاة من البيان الصادر عن المؤتمر (٢٨) . وخلال المناقشة قال الرئيس حلو ان قضية البوليس الدولي يقوم خلاف أساسي عليها بين اللبنانيين ولا يمكن الموافقة عليها في ظل هذا الخلاف . وتولى العميد اده مهمة الدفاع عن وجهة نظر الحلف مؤكداً أن قوة الطوارىء الدولية تقف في وجه مطامع اسرائيل التوسعية ، ولا يشكل دخولها أي افتئات على سيادة البلاد (٢٩) .

وفي نفس اليوم أذاع الرئيسان **عبدالله اليافي وحسين العويني** نص المذكرة التي سلماها الى الرئيس حلو ، رداً على بيان الحلف . وقد جاء فيها ما يلي :

« ان الحلف يطالب باستقدام قوات أجنبية ، وسواء سميت قوات طوارىء دولية او غير ذلك ، ففي هذا الطلب نقض صريح لاسس الميثاق الوطني ومس في الصميم لسيادة لبنان واستقلاله ، فضلاً عن أنه يعطي انطباعاً في الخارج بأن لبنان قد انفصل عن المجموعة العربية وعزل نفسه عنها ، وانه يساهم ، مباشرة أو غير مباشرة ، بالمخططات التي ترسم لتدعيم كيان اسرائيل واثارة الشكوك والخلافات بين الدول العربية .

« ان الميثاق الوطني الذي اتفق عليه اللبنانيون سنة ١٩٤٣ ،

وما زالوا يتمسكون به شرعة وطنية استقلالية يقضي برفض مبدأ الحماية الخارجية ورفض وجود قوات أجنبية على أراضيه . ولذلك فان مطالبة الحلف بحماية دولية أجنبية هو نقض صريح لهذا الميثاق كما قلنا ، وتهديد مباشر للوحدة الوطنية المرتكزة عليه ، ناهيك بأن مبدأ الاعتماد على الأجنبي لحماية الوطن والدفاع عن أراضيه خطر وغير مجد ومن شأنه ان يزرع بذور الاتكالية والانهزامية في نفوس المواطنين ولا سيما الشباب منهم ، وبالتالي فانه يضعف معنوياتهم ويعطل منابع الشعور الوطني في نفوسهم » (٣٠) .

ورد كميل شمعون على هذه المذكرة ، وأكد ان الاستعانة بالبوليس الدولي ليست لحماية المناطق المسيحية ، بل للذود عن الحدود الجنوبية ، وهي ليست حدوداً مسيحية (٣١) .

٩ — وفي النصف الثاني من آذار (مارس) ، دار حوار سياسي بين حزبي الكتائب والهيئة الوطنية تركزت المناقشة فيه حول المواضيع السياسية التي تسبب الانقسام الداخلي ، وفي مقدمتها مطالبة الحلف الثلاثي بالبوليس الدولي . وأعلن ممثل الهيئة الوطنية رأي حزبه بالبوليس الدولي فأكد « انه لن يرضى به لانه دون فائدة ، فغولدا مايير قالت منذ عدة أيام ان البوليس الدولي هو حائط بسيط ويمكن اجتيازه بسهولة ولا يشكل اي ضمان لأي بلد » (٣٢) .

١٠ — وفي نهاية آذار (مارس) نشرت صحيفة « **الأوريان** » رداً على تصريحات اركان الحلف الثلاثي نسبته الى شخصية مقربة

من رئيس الجمهورية . ولكن الاسلوب الذي كتب به قد ذكّر ، بغمزاته وتورياته واستطراداته ، قراء الفرنسية في لبنان بتلك المقالات التي كان الصحافي شارل حلو يكتبها في افتتاحية صحيفة « **لوجور** » . وقد جاء في الرد انه « اذا كانت غاية دعوة البوليس الدولي للاقامة على الحدود هي جلب الرساميل والسواح . فان أي سائح أو رأسمال سوف يتحول عن لبنان لمجرد علمه بأن لبنان في خطر وأنه يستنجد بالبوليس الدولي » (٣٣) .

١١ – وفي ١١ آب (اغسطس) ، قام الاسطول الجوي الاسرائيلي بهجوم على بعض قرى الجنوب ، فرفع لبنان شكوى الى مجلس الامن . واقترح الامين العام للامم المتحدة ، على كل من لبنان واسرائيل ، الموافقة على زيادة عدد المراقبين الدوليين ووضعهم على جانبي حدودهما المشتركة . وجاء ذلك في رسالة رسمية وجهها الى كل من الحكومتين في ١٩٦٩/٨/١٦ . ولم يحدد الامين العام عدد المراقبين الذي يرتئيه ، ولكنه اكتفى باقتراح « عدد يكفي لاجراء مراقبة فعالة » . ولكن الحكومتين رفضتا ، لاسباب متباينة ، هذا الاقتراح ، فبقي وضع المراقبة الدولية على ما كان عليه .

١٢ – وفي ايلول (سبتمبر) ، عقد في لبنان مؤتمر للاساتذة والطلاب المنتمين الى عدة حركات مسيحية في المشرق العربي ، ضم المطران **غريغوار حداد** ، والاب **جورج خضر** ، والاب **دوبريه لاتور** ، واتخذ عدة قرارات ، منها « ان الحل الوحيد لقضية فلسطين هو بيد الكفاح المسلح الذي يخوضه شعبنا والذي

لا يمكن ان يتوقف قبل ازالة الدولة الصهيونية كدولة عدوانية وكواقع استعماري ... » ، ومنها كذلك « ان حرية العمل الفدائي ضمن جميع اجزاء الارض العربية أصبح أمراً لا يمكن التنازل عنه في أي ظرف ، لاننا لا يمكن ان نقبل بأن تصبح حدود أي بلد عربي حدود أمن وحماية لاسرائيل . ان العمل الفدائي في نظرنا يشكل على المدى الطويل أحد العوامل الرئيسية لحماية الارض العربية من الهمجية الصهيونية التي تتهددها بأسرها » (٣٤) .

ثالثاً – مرحلة التبلور ووضوح المواقف (١٩٧٠ – ١٩٧٤)

شهدت هذه الفترة الزمنية عدة احداث سياسية مهمة ، في المجالين الداخلي والخارجي ، ابرزها :

– انتخاب سليمان فرنجية رئيساً للجمهورية بفارق صوت واحد في صيف العام ١٩٧٠ .

– اجراء آخر انتخابات نيابية في لبنان ، في ربيع العام ١٩٧٢ ، في ظل اجواء ملبدة بغيوم الصراع السياسي .

– حدوث الاصطدام المسلح بين السلطة والمقاومة الفلسطينية في ايار (مايو) ١٩٧٣ ، بعد تمكن الاسرائيليين وعملائهم من التسلل الى بيروت ليلاً واغتيال بعض قادة المقاومة .

– تحقيق العرب لبعض الانتصار في معركة اكتوبر ١٩٧٣ .

وعلى صعيد حملة المطالبة بالبوليس الدولي برزت عدة ملامح جديدة ، أهمها :

– التزام احزاب اليمين وأحزاب الحركة الوطنية بموقف معين

وواضح تجاه هذه المسألة التي ترددت اصداؤها في المعركة الانتخابية

— تغيير بعض السياسيين لمواقفهم من المسألة .

— انضمام بيار الجميل وحزبه الى قافلة المبشرين بالبوليس الدولي .

— بداية التحرك رسمياً باتجاه البوليس الدولي .

— استمرار العميد اده ، الذي ساءت علاقته بالسلطة وانفصل عن الحلف الثلاثي ، في دعوته التي راح يقرنها بالحملة على اتفاق القاهرة ، والتشكيك في تسليح الجيش ، والمطالبة بتقليد السلوك السوري .

١ — في بداية العام ١٩٧٠ ، انضم رئيس حزب الكتائب (وكان وزيراً للداخلية) الى العميد اده في حملته ، ودعا الى فتح حوار بناء بهذا الشأن ، وتساءل عن أسباب عدم طلبنا الحماية من الامم المتحدة « بدل ان ندفع كل ثروتنا لشراء السلاح من أجل معركة خاسرة ؟ » (٣٥) .

وزار رئيس الجمهورية وصارحه بأن بقاءه في الحكم مرهون بتنفيذ اتفاق القاهرة ، وكرر أمام الصحافيين دعوته لفئة المعارضين لفكرة البوليس الدولي كي يدخلوا ، مع المؤيدين لها ، « في حوار ايجابي .. للوصول الى ما يحفظ سيادة لبنان وسلامة اراضيه » (٣٦)

وزار جمعية المراسلين الاجانب وعقد ندوة كرر فيها رأيه بوجوب استقدام قوات الطوارىء الدولية التي تقوم بمهمة « الدفاع عن الضعيف ضد القوي وتكون مع العدالة ضد الظلم » . ولكنه

أكد ، مرة اخرى ، أن أمر دعوة هذه القوات مرهون بموافقة جميع اللبنانيين عليه (٣٧) .

وفي نهاية شباط (فبراير) ١٩٧٢ ، كان موعد الانتخابات النيابية يقترب ، وكانت الغارات الاسرائيلية تتكرر على قرى الجنوب ، وكان حزبا الكتائب والوطنيين الاحرار (بعد انسحاب حزب الكتلة الوطنية من الحلف الثلاثي) يعقدان الاجتماعات الدورية للتنسيق بينهما ، وكان رئيس الكتائب ينتهز كل فرصة ليدعو الى « السعي للمطالبة بالبوليس الدولي لحماية الحدود الجنوبية » (٣٨) .

٢ — واستمر العميد اده في حمل مشعل البوليس الدولي ، ولكنه لاحظ ، بعد توقيع اتفاق القاهرة ، انه « اصبح من الصعب ان تأتي القوات الدولية اليوم بعدما وافقت الحكومة اللبنانية على اتفاق القاهرة الذي .. ينقض اتفاق الهدنة مع اسرائيل واتفاق وقف اطلاق النار .. » (٣٩) . وكان قد قال في مجلس النواب ان اقتراح طلب قوات الطوارىء الدولية تجاوزته الظروف ولم يعد وارداً . واذا طلبنا اليوم هذه القوات فان الامم المتحدة لن تلبي طلبنا (٤٠) .

الا ان العميد كان يحنّ الى الشعار الذي أطلقه فيعود اليه بعد كل غارة اسرائيلية . ففي بداية العام ١٩٧١ ، تعرضت منطقة الصرفند للهجوم فسارع الى المطالبة من جديد بالبوليس الدولي(٤١) .

وعندما كانت تقدم مشروعات لتسليح الجيش كان ينبري لمعارضتها والتشكيك في نتائجها ، مؤكداً أن تعزيز قواتنا

العسكرية ، في الظروف الراهنة ، لن يغير من واقعنا المر شيئاً . ونذكر على سبيل المثال ما قاله في اللجنة النيابية للمال والموازنة ، في ١٩٧١/٢/١٥ ، لدى مناقشة مشروع المئتي مليون ليرة لتسليح الجيش . لقد طرح السؤال التالي :

« اذا اشترى لبنان اسلحة حديثة وزوّد بها الجيش ، فهل يصبح في الامكان الموافقة على اعطاء أمر للجيش للرد على اسرائيل واسقاط طائرة هليكوبتر للعدو ، مثلاً ، من دون التخوف من ردود الفعل الاسرائيلية والتذرع بالتغطية الجوية التي يملكها العدو ؟ فاذا كان الوضع برغم تسليح الجيش وانفاق الملايين لن يتبدل وسيظل الخوف من ردود الفعل الاسرائيلية قائماً ، فلماذا نخصص اذن كل هذه الملايين ونحرم المناطق اللبنانية من المشاريع الحيوية ومن المدارس والطرق ؟ ألا يكون من الافضل ، والحالة هذه ، أن نظل على ما نحن ، لان قوتنا هي في ضعفنا ؟ »(٤٢) .

وفي مستهل العام ١٩٧٢ ، تكرست القطيعة بينه وبين قطبي الحلف الثلاثي السابق (شمعون والجميل) . وبدأت علاقاته بعهد فرنجية تتدهور . ورغم ذلك فان ايمانه بالبوليس الدولي لم يتزعزع (٤٣) .

وفي صيف العام ١٩٧٤ ، كرر زياراته للجنوب ، محرّضاً الاهالي على التكتل والتقدم باستدعاء القوات الدولية « لانها الوسيلة الوحيدة التي في امكانها أن تضع حداً للهجوم الاسرائيلي على لبنان » (٤٤) . وسئل عن رأيه في استمرار قصف قرى الجنوب . فقال : « ان على الحكومة أن تختار بين ثلاثة مواقف :

وضع الجيش اللبناني على الحدود، او الاستمرار في سياسة اللامبالاة ، مع استمرار وجود « الجزمة » الاسرائيلية على ارض الوطن ، أو طلب قوات دولية تمنع اسرائيل من الخرق الدائم لاتفاق الهدنة .. » (٤٥) .

وعندما جرت ، في شباط (فبراير) ١٩٧٤ ، مفاوضات لايقاف اطلاق النار في الجولان وايفاد قوات دولية للفصل بين الطرفين المتحاربين ، انتهز العميد هذه الفرصة ليقول : « اذا وافقت سوريا غداً على وجود قوات دولية على أرضها تتمركز بين الجيش السوري والجيش الاسرائيلي ، فاني سأطلب من الحكومة أن تطلب أيضاً قوات دولية تتمركز على الحدود اللبنانية والاسرائيلية ، لكي تمنع اعتداءات الجيش الاسرائيلي على قرانا .. » (٤٦) . وكرر هذه الفكرة بعد ذلك في لجنة الشؤون الخارجية النيابية (٤٧) ، وفي الندوة الصحافية التي عقدها بعد عودته من باريس (٤٨) .

ولعل من أعظم المكاسب التي استطاع العميد اده تحقيقها على صعيد دعوته ، في هذه الفترة ، أنه تمكن من كسب تأييد رئيس مجلس النواب ، وجعل وزير الداخلية (كمال جنبلاط) يعود الى طرح فكرة الاستعانة بقوات عربية . فالرئيس كامل الاسعد ، بعد معارضته العنيفة لفكرة البوليس الدولي وتصريحه بأنه « ضد مناداة لبنان بطلب البوليس الدولي في هذه الظروف .. لأن طلب السلطات اللبنانية للبوليس الدولي اليوم .. يعني عزل لبنان عن المجموعة العربية وتخليه عن دوره في المعركة المصيرية »(٤٩) عاد وتخلى عن هذا الموقف وأعلن تبنيه لاقتراح العميد اده (٥٠) .

وبعد تدهور الوضع في الجنوب وتوجيه اسرائيل لتهديداتها الى لبنان ، طرح الشهيد جنبلاط اقتراحاً قديماً له يدعو الى الاستعانة بقوات من دول المغرب العربي ، باعتبار ان هذه الدول لا مطامع لها في لبنان (٥١) .

٣ — وحاولت بعض وكالات الانباء العالمية ، المرتبطة بالامبريالية والصهيونية ، ان تذيع اخباراً ملفقة من شأنها اشاعة الفرقة والبلبلة في صفوف الفئات المعارضة لفكرة البوليس الدولي ، فادعت يوماً (كما نشرت وكالة رويتر في نبأ لها من باريس) « ان الزعيم الروحي للمسلمين الشيعة في أوروبة دعا الى وضع قوات دولية لحفظ السلام لحماية الشيعة في جنوب لبنان » ، وانه بعث برسالة الى البابا والامين العام للامم المتحدة ورؤساء الدول الاربع الكبرى تحدث فيها « عن المصير المفجع للمسلمين الشيعة المقيمين بالقرب من الحدود الاسرائيلية » ، واقترح ارسال قوات دولية الى جنوب لبنان « كيلا تبقى الاقلية الشيعية المقيمة هناك ضحية العسكرية الصهيونية » .

وسارع الامام **موسى الصدر** آنذاك الى تكذيب الخبر مؤكداً أن ليس للشيعة زعيم روحي في اوروبة ، وليس لهم اية علاقة بالاقتراح المقدم (٥٢) .

٤ — وفي بداية العام ١٩٧٢ ، وفي أثناء الزيارات التي كان المبعوث الصامت للامم المتحدة (السفير يارينغ) يقوم بها لدول المنطقة ، سرت اشاعات مفادها أن اتصالات دبلوماسية سرية تجري لاحياء فكرة البوليس الدولي بين لبنان واسرائيل ، وذلك من

ضمن مشروع التسوية السياسية الذي يعمل له مبعوث الامم المتحدة . وقيل أن بعض الشخصيات السياسية اللبنانية كانت تشارك في هذه الاتصالات الرامية الى حل مسألة الوجود الفدائي في لبنان بصورة تجعل انطلاق عمليات المقاومة ضد العدو من الاراضي اللبنانية أمراً غير ممكن . وذكرت بعض المصادر المطلعة أن لبنان أبلغ الجهات الدولية التي يجري اتصالات صامتة معها أنه يبحث جدياً في دعوة مجلس الامن لارسال قوات دولية الى منطقة الحدود الجنوبية ، على ان يتخذ في ذات الوقت قراراً بالغاء اتفاق القاهرة الذي يعتبره متناقضاً مع طلب ارسال القوات الدولية . غير ان السلطات اللبنانية تفضل انتظار بدء الجولة الجديدة للمبعوث يارينغ في المنطقة ، التي تهدف الى تحقيق حل جزئي عن طريق اعادة فتح قناة السويس على اساس القبول بمرابطة بوليس دولي على جانبيها . والدوائر اللبنانية تعلق أهمية كبرى على نتائج المساعي الدولية التي يقوم بها المبعوث يارينغ ، فاذا اسفرت عن اتفاق ، حتى ولو كان جزئياً ، فان الامر يصبح في نظرها اقل تعقيداً ، ويمكن عندئذ الاقدام على خطوة استدعاء البوليس الدولي (٥٣) .

٥ — واضطرت الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية الى أن تعبر عن وجهة نظرها وتحدد موقفها من اقتراح البوليس الدولي الذي لا يختلف في شيء عن مشاريع الضمانات الاجنبية والدولية ، فعقدت في ١٩٧٢/٢/٢٨ ، اجتماعاً أصدرت على اثره بياناً عن الوضع في الجنوب جاء فيه ما يلي :

« ... ومرة اخرى عاد الحديث عن الضمانات الدولية يتجدد . وهو حديث لا يرمي في الحقيقة إلا الى عزل لبنان عن مجابهة اسرائيل .. لم يعد للمطالبين بالضمانات الدولية من مخرج سوى المطالبة باستقدام بوليس دولي تكون مهمته حماية اسرائيل وحدودها واقفالها في وجه الشعب الفلسطيني نهائياً .. لا لخرافة الضمانات الدولية . لا للبوليس الدولي . جماهير لبنان بتلاحمها مع المقاومة هي التي تحمي أرض لبنان » (٥٤) .

٦ — وفي نهاية العام ١٩٧٤ ، ذكرت الصحف أن بعض الوزراء (المنتمين ، ولا شك ، الى التيارات اليمينية) طالبوا ، في جلسة مجلس الوزراء ، بوضع قوات دولية على الحدود اللبنانية مع اسرائيل كحل موقت لقضية حماية حدود لبنان ، وان هذا الاقتراح قوبل بمعارضة شديدة من الوزراء الآخرين الذين اعتبروا أن هذه القوات لن تستطيع تشكيل رادع يمنع اسرائيل من القيام بهجماتها (٥٥) .

رابعاً — مرحلة الركود النسبي (١٩٧٥ — ١٩٧٦)

في هذه الفترة ، وبسبب الاحداث الاليمة التي اصابت لبنان ، تضاءل الاهتمام كثيراً بفكرة البوليس الدولي . والصوت الوحيد الذي بقي يُذكّر الناس بها هو صوت العميد اده . لقد ذكّر بها في بداية الاحداث ، وخلالها ، وعند نهايتها .

١ — في بداية العام ١٩٧٥ ، كرر العميد اده طرح اقتراحه في مناسبات متعددة . ولعل الشيء الوحيد الذي تميزت به دعوته ، هذه المرة ، هو مطالبته الحكومة اللبنانية ، لدى موافقتها على

استقدام القوات الدولية ، بوضع شرط : وجوب انسحاب هذه القوات عندما تطلب الحكومة السورية انسحاب القوات الدولية الموجودة في الجولان (٥٦) .

٢ — وخلال الاحداث، تبنت **اللجنة التنفيذية لحزب الكتلة الوطنية** آراء العميد اده ، وأصدرت ، في ١٩٧٥/٨/٦ ، بياناً استعرضت فيه الاوضاع الراهنة والهجمات الاسرائيلية المتكررة على قرى الجنوب وختمته بالفقرة التالية :

« ... فعلى ضوء هذا الواقع يرى الحزب أنه بات من الملح ان تبادر الدولة الى مطالبة مجلس الامن الدولي باتخاذ التدابير الفورية التي من شأنها ان تضع حداً نهائياً لاعتداءات اسرائيل المتكررة على مدن وقرى لبنان الجنوبي ، وفي طليعتها وضع قوات الطوارىء الدولية على الحدود اللبنانية ، على أن يصار الى سحبها فور سحب القوات الدولية التي تمركزت على الحدود السورية — الاسرائيلية اثر حرب تشرين (اكتوبر) ١٩٧٣ » (٥٧) .

وعندما تكونت **هيئة الحوار الوطني** كان العميد اده من اعضائها ، فاغتنم هذه السانحة ليعرض اقتراحه على « النخبة » السياسية في البلاد . ففي احدى الجلسات تساءل عن طريقة حماية لبنان من الاعتداءات الاسرائيلية ، فقال : « اني ادعو الى اقتراح قديم ، بل الى الطريقة التي استعملها الرئيس عبد الناصر ، هي استحضار قوات دولية لحماية الحدود الجنوبية .. » . وتساءل ايضاً : « لماذا نعارض القوات الدولية ؟ أليست موجودة في سوريا ؟ لماذا لا تمدّد وجودها من الجولان الى الناقورة لتحمي

لبنان واهل الجنوب بالدرجة الاولى ؟ » (٥٨) .

٣ ـ ومر ، بعد ذلك ، عام كامل لم يأت أحد فيه على ذكر البوليس الدولي . لقد كان المواطنون يعيشون تحت وطأة كابوس رهيب . لقد كادوا من شدة المعارك ، وهول الانفجارات ، وسيطرة القلق ان ينسوا ان لهم حدوداً في الجنوب ، متاخمة للكيان الاسرائيلي ، تعيش تحت رحمة الاقدار . ولم تكد الاوضاع الامنية ، في نهاية العام ١٩٧٦ ، تتحسن قليلاً حتى خرج العميد اده عن صمته ، وعاد ليثير موضوع القوات الدولية ويطالب الحكومة باستقدامها لانقاذ الجنوب من الضياع (٥٩) .

خامساً ـ مرحلة الانتكاس والتشكيك (١٩٧٧)

على الرغم من حدوث انقلاب في موقف الرئيس صائب سلام لصالح فكرة البوليس الدولي ، فان هذه الفكرة ، أصيبت ، في الربع الاول من العام الحالي ، بانتكاسة ، وتعرضت لحملة تشكيك كان لموقف سوريا أثر فعال في حدوثها .

ففي نهاية شباط (فبراير) ، ذكرت الصحف ان رئيس الجمهورية أجرى مع عدد من النواب مقابلات استمع خلالها الى آرائهم ومقترحاتهم ، ومن بينها طلب قوات طوارىء دولية للحدود الجنوبية (٦٠) .

وفي نفس اليوم ، أعلن الرئيس سلام : « ان العدو الاسرائيلي المسلح الذي توصل الى احتلال اراض عربية واسعة في الجولان وسيناء والضفة الغربية جاء اليوم بتخطيط خبيث يحقق احتلالاً مشابهاً في لبنان بأساليب متنوعة لم يعد في الامكان ارجاعه عنها

سوى بقوة ردع دولية تحفظ حدود لبنان وتمنع عن الجنوب ما يصيبه » (٦١) . ولم يخف رئيس الكتائب سروره بهذا الانقلاب المفاجىء ، فصرح قائلاً : « ها نحن نرى الآن ان الاصوات التي ارتفعت من قبل تعارض استقدام قوات دولية الى الجنوب ترتفع اليوم مطالبة بهذه القوات ، أو تبدي الموافقة على وجودها »(٦٢) .

ومع بداية آذار (مارس) ، بدأت تظهر معالم الانتكاسة التي حلت بالفكرة ، وتلوح في الافق السياسي تباشير التراجع عن الفكرة والتشكيك في فعالية البوليس الدولي . وقد تجلى ذلك في الدلائل والمؤشرات التالية :

١ ـ تصريحات وزير الخارجية اللبنانية . فقد سئل الوزير فؤاد بطرس ، بعد جلسة مجلس الوزراء في ١٩٧٧/٢/٢٨ ، عما اذا كان مجلس الوزراء قد قرر طلب قوات دولية للمرابطة في جنوب لبنان ، فأجاب : « لم يتخذ أي قرار في هذا الموضوع ولا بحث فيه » (٦٣) . وكان الوزير بطرس قد اجتمع ، نفس اليوم، بالسفير الاميركي في بيروت . فسئل بعد الاجتماع عما اذا كان قد طلب استقدام قوة أمن دولية الى الحدود ، فأجاب : « أنا لم أطلب شيئاً » (٦٤) .

٢ ـ موقف السياسيين الشيعة . فقد عقد تجمع السياسيين الشيعة اجتماعاً برئاسة الامام الصدر . في اول آذار (مارس) . وسئل الامام ، اثر الاجتماع ، عما اذا كان التجمع قد بحث مسألة استقدام قوات طوارىء دولية الى الجنوب ، وعما اذا كانت

ورقة العمل التي سيضعها المجتمعون ستوافق على هذه الفكرة ، فنفى ان تكون ورقة العمل التي صدرت عن المجلس الاسلامي الشيعي ، أو برامج تجمع السياسيين الشيعة ، قد تضمنت هذا الموضوع ، وأشار الى وجود شكوك حول مدى فاعلية القوات الدولية (٦٥) .

٣ – تصريح الأمين العام للامم المتحدة . فقد صرح انه لم يتلقَّ حتى الآن أي طلب من لبنان لارسال قوات دولية الى حدوده الجنوبية ، وان هذا الموضوع لم يثر خلال زيارته الاخيرة للبنان (٦٦).

٤ – تصريح المندوب الدائم للبنان لدى الأمم المتحدة (ادوار غرة) ، بعد مقابلته للامين العام للامم المتحدة . فقد قال بأن « لا معلومات لديه عن الانباء التي تحدثت عن مطالبة لبنان الامم المتحدة بالمشاركة في حفظ الامن فوق اراضيه » (٦٧) .

٥ – الموقف الظاهري الجديد لقطبي « الجبهة اللبنانية » (شمعون والجميل) . فقد بدأت تتراءى في تصريحات الاول ملامح الشك في قدرة القوات الدولية على حماية الجنوب ، وفي تصريحات الاثنين بوادر المطالبة بوجوب الاعتماد على القوات النظامية اللبنانية لوضع حد لمأساة الجنوب .

صرح رئيس « الاحرار » بعد اجتماع « الجبهة » قائلاً : « لا أجد سبباً لعدم استعمال القوات اللبنانية النظامية من جيش وقوى أمن للمحافظة على الشرعية في الجنوب . أنا لست ضد اقتراح استقدام قوات دولية الى الجنوب ، ولكن هذا الامر –

ولنكن واقعيين – ليس في يدنا » . وتساءل : « هل أكيد ان القوات الدولية تستطيع منع التخريب والحوادث التي تقع في الجنوب ؟ » (٦٨) .

وأدلى رئيس الكتائب بتصريح جاء فيه ما يلي : « ... وعلينا ألا ندع لاسرائيل الحجج ازاء الجنوب لنعود الى مواجهتها على الصعيد الدبلوماسي والرأي العام العالمي . وليس ما يمنع ، الى جانب ذلك ، ان تكون في الجنوب قوة نظامية لبنانية ، أو قوة دولية خارجية يتفق على هويتها ، بغية وضع حد نهائي لمأساة الجنوبيين » (٦٩)

٦ – موقف الحكومة السورية من فكرة البوليس الدولي . ويبدو انه كان لهذا الموقف الاثر الفعال في كل مظاهر التغير ، أو التبدل ، أو التراجع ، او الاعتدال ، التي طرأت على مواقف البعض من الفكرة . فقد نددت صحيفة « **الثورة** » السورية ، وشبه الرسمية ، في تعليق لها بفكرة ارسال قوات دولية الى الجنوب ، وقالت : « ان القضية هي عبارة عن مسألة عربية محضة ، وان قوات الردع العربية هي التي يحق لها أن تتواجد في لبنان ، وليس قوات دولية كما تطالب بذلك اسرائيل » (٧٠) .

٧ – موقف الانظمة العربية ، المهتمة حالياً بمسألة التسوية الشاملة ، من فكرة البوليس الدولي . انها تعتقد ان قطار التسوية السياسية قد تحرك ولا بد له من بلوغ الهدف قريباً . وهي تريد أن تتسلح بمشكلة الحدود الجنوبية للبنان لتناور وتضغط على مفاوضاتها المقبلة ، لانها تخشى ، في حال التوصل الى حل لتلك

المشكلة بمعزل عن اطار الحل السياسي الشامل الذي تسعى اليه ، ان يزداد الموقف الاسرائيلي تعنتاً وتصلباً .

●

القسم الثاني : حجج المنادين بالبوليس الدولي

يمكننا تلخيص منطق المؤيدين للفكرة على النحو التالي :

ان الجيش اللبناني ، بوضعه الحاضر ، عاجز عن حماية حدودنا الجنوبية . وهو يحتاج الى بعض الوقت ليجهز نفسه بالمعدات الحربية الحديثة ويصبح بالتالي قادراً على رد الهجمات والغارات الاسرائيلية . ومن الافضل لنا ، خلال فترة تجهيزه وتدريبه ، أن نعتمد على مساعدة قوة عسكرية خارجية . والمصلحة تقضي باللجوء الى قوات الامم المتحدة حيث تتمثل الدول الكبرى . وضمانات المنظمة العالمية ، في الظروف الراهنة ، هي أحسن الضمانات . وليس من العار ان يلجأ لبنان الى هذه الوسيلة للدفاع المؤقت عن حدوده ، فقد سبقته اليها دول عربية اخرى لا يشك أحد في تمسكها بسيادتها واخلاصها للقضية العربية والفلسطينية .

من هذا المنطق تنطلق معظم المبررات والحجج التي يسوقها العميد اده وصحبه من أنصار البوليس الدولي . وللوقوف على أهم التفاصيل نوجز آراءهم حول الموضوع بالنقاط التالية (دون تكرار الاستشهاد بأقوالهم وتصريحاتهم التي وردت في الصفحات السابقة) :

١ — ان لبنان بلد صغير لا يستطيع أن يحارب وينتصر

بامكاناته العسكرية . وهو مضطر الى مواجهة أحد أمرين اما الحرب واما السلم . وبما أنه عاجز عن خوض غمار الحرب ، **وراغب في المحافظة على جيشه وارضه وسيادته،** فلا بد له من طلب قوة طوارىء دولية (٧١) .

٢ — ان هذه القوة « تفسح في المجال امامنا **لتعزيز وسائل دفاعنا** ، وفقاً للاساليب الحديثة والعصرية » (٧٢) .

٣ — « اذا كان لبنان يريد المحافظة على سيادته وسلامة اراضيه، **بانتظار ان تستعيد الجيوش العربية ، بما فيها الجيش اللبناني، القوة التي تمكنها من محاربة اسرائيل من جديد** ، فليس امامه سوى طريقة واحدة هي استدعاء قوة الطوارىء الدولية »(٧٣) .

٤ — ان هذه القوة هي «**الضمان الوحيد لمنع اسرائيل من الاعتداء على لبنان** » . والحصول على هذه القوة سيتم بقرار من مجلس الامن الدولي ، أي بموافقة الدول الكبرى . « وعندئذ لن **تتجرأ** اسرائيل على ضرب لبنان . وعلى افتراض أنه برغم وجود القوات الدولية أغارت واعتدت على لبنان ، تكون الحكومة قامت بما يمليه عليها ضميرها وواجبها الوطني ، وتكون ، تجاه الشعب ، قد قامت بكل ما يمكن القيام به لحمايته » (٧٤) .

٥ — ان الدول الاربع الكبرى التي صوتت على قرار مجلس الامن ، رقم ٢٤٢ ، متفقة ضمناً على تنفيذ مضمون هذا القرار بواسطة قوات الامم المتحدة . وقد وافق الاردن ومصر ، ضمناً ، بقبولهما قرار مجلس الامن ، على مبدأ استقدام القوات الدولية لمراقبة الحدود المشتركة بينهما وبين اسرائيل بعد انسحاب هـذه

الاخيرة من الاراضي المحتلة . ومجلس الامن ، بقبوله ارسال هذه القوات ، سيكون منسجماً مع قراره . **ومن الافضل لنا ان نطلب الحماية منه اليوم لئلا نضطر الى التوسل اليه يوماً بالبكاء ، طالبين منه رد الاراضي التي تكون اسرائيل قد استولت عليها** . وان وجود القوات الدولية على حدود لبنان الجنوبية سيمنع اسرائيل من وضع يدها على منطقة الجنوب ، أو على قسم منها ، **ويمنع اي اعتداء عسكري اسرائيلي على لبنان ، لانه من غير المعقول ان تتجرأ اسرائيل على مهاجمة دولة تحميها قوات الامم المتحدة (٧٥)** .

٦ ـ ان **القوات الدولية هي « الحل الوحيد لمشكلة لبنان »** . ووجودها على حدودنا يمنع الجيش الاسرائيلي من الاعتداء علينا ، لانه ان فعل خرق حرمة هذه القوات ومس المجتمع الدولي الذي تمثله (٧٦) .

٧ ـ ان « **البوليس الدولي ليس عاراً على لبنان** . فدول اخرى عديدة طلبته . انه **حل موقت سريع كي نؤمن تسليح انفسنا** » . ولا يجوز انتظار هجوم العدو واستيلائه على ارضنا حتى نسارع الى طلب النجدة من القوات الدولية (٧٧) .

٨ ـ ان البوليس الدولي الذي قبلت به مصر في العام ١٩٥٦ هو « **الذي امن تراجع الجيش الاسرائيلي عن اراضي سيناء المحتلة** وعودته الى ما وراء حدود هدنة ١٩٤٩ . والذي حال دون وقوع أي اعتداء اسرائيلي طوال احدى عشرة سنة لم ترَ فيه مصر **افتئاتاً على كرامتها ونيلا من سيادتها** ، وهي لم تتعرض لنكسة ٥ حزيران (يونيو) الا عندما قررت الاستغناء عنه » (٧٨) .

٩ ـ ان المطالبة بالقوات الدولية **لا تشكل خطوة اولى نحو تدويل لبنان وتحييده** . فلبنان « لا يمكن ان ينادي بالحياد والتدويل ما دام في حالة حرب مع اسرائيل ، وما دامت تشكل خطراً عليه » . **وليس الهدف من وضع القوات الدولية على الحدود منع تسلل الفدائيين الى داخل اسرائيل** عبر الاراضي اللبنانية ، « فالسوابق لا تتحدث عن سابقة من هذا النوع ، وليس هناك ما يثبت ان قوات دولية تمكنت من منع تسلل فدائيين من ارض الى ارض ثانية ... **واذا كان التسلل ممكناً بوجود قوات دولية فان الهجوم العسكري غير ممكن » (٧٩)** .

١٠ ـ ان الغرض من طلب القوات الدولية هو **توفير الظروف للشعب اللبناني كي « يطمئن وينصرف الى الاعمال البناءة وتنفيذ المشاريع التي يتردد الآن في الاقدام عليها ...** فلبنان هو الدولة العربية الوحيدة بين الدول المجاورة لاسرائيل ، التي بامكانها ان تطلب قوات دولية لوضعها على الحدود لان حدودها لم تتعرض لاحتلال خلال حرب حزيران (يونيو) » (٨٠).

١١ ـ ان اسرائيل « ليس من مصلحتها وجود مثل هذه القوة الدولية **لانها تمنعها من تنفيذ خطة التوسع ومن وضع يدها على مياه لبنان الجنوبي واعادة مملكة داوود بجعل حدود اسرائيل تمتد حتى نهر الاولي** . لذلك فان كل شخص يعارض قوة الطوارىء الدولية يخدم مصلحة اسرائيل ومطامعها » (٨١) .

•

تلك هي أهم المبررات التي يدلي بها انصار البوليس الدولي .

ولا بد لنا ، قبل الانتقال الى استعراض وجهة نظر المعارضين ، من ابداء الملاحظات المهمة التالية :

الملاحظة الاولى هي ان العميد اده ما زال حتى اليوم زعيم الحملة المطالبة بالبوليس الدولي. ولهذا اعتمدنا في معظم الاستشهادات والامثلة التي اوردناها على أقواله وتصريحاته . غير ان اقطاب « الجبهة اللبنانية » ، وبعض السياسيين التقليديين ، اخذوا اليوم ، في غياب العميد عن لبنان ، يرددون ، دون تغيير او تحوير يذكر ، نفس الحجج والمبررات التي ما فتىء يدلي بها منذ العام ١٩٦٥ .

والملاحظة الثانية هي ان الرئيس صائب سلام قد تخلى مؤخراً عن موقفه السابق المعارض لاستقدام قوات دولية، واتى بحجة جديدة تنسجم ، الى حد بعيد ، مع فكرة التدويل التي يرفعها اركان « الجبهة اللبنانية » . فاللبنانيون ، في رأيه ، قد بدأوا يشعرون بالامن والاستقرار بعد دخول قوة الردع العربية ، «ولكن الظروف الدولية حالت دون قيام هذه القوة بتوطيد هذا الامن والاستقرار في الجنوب وحماية ابنائه ، فأصبح الواقع الخطير المرير يتطلب قيام قوة ردع دولية بهذا الواجب الملح في المحافظة على حدود لبنان . وليس من مصلحة احد ان يتوانى في المطالبة به ... فالقوات الدولية اصبحت محيطة باسرائيل في كافة حدودها مع سوريا ومصر والاردن ، وأصبحت الحاجة ملحة بحيث يمتد الحزام الامني الدولي في الارض العربية فيشمل حدود لبنان » (٨٢) .

والملاحظة الثالثة هي ان السابقة المصرية ، اي قبول مصر

بالقوات الدولية بعد العدوان الثلاثي ، بقيت حتى معركة اكتوبر ١٩٧٣ ، المثال المفضل الذي يستند اليه معظم المنادين بفكرة البوليس الدولي في لبنان . وبعد المعركة المذكورة اقلع الجميع تقريباً عن الاتيان على ذكرها وراحوا ، من وقت الى آخر ، وبشيء من الخجل ، يطالبون بالتشبه بسوريا التي رضيت بتمركز القوات الدولية في الجولان. ولعل السبب في اغفال كل حديث عن السابقة المصرية يكمن في ان القوات الدولية لم تتمكن ، خلال عامي ١٩٦٧ و ١٩٧٣ ، من منع الصدام بين الطرفين المتنازعين .

والملاحظة الرابعة هي ان انصار القوات الدولية كانوا ، في البداية ، يعتبرون ان وجود هذه القوات على الحدود لا يتناقض مع العمل الفدائي والتسلل الى الارض المحتلة . ولكنهم غيروا موقفهم مؤخراً وراحوا يؤكدون على ان وجود الفدائيين على الارض اللبنانية يتنافى مع نصوص الهدنة ويعطي اسرائيل ذريعة لمهاجمة لبنان ويجرد القوات الدولية من كل فعاليتها .

والملاحظة الاخيرة هي ان العميد اده لم يتخل حتى اليوم عن موقفه من القوات الدولية ، الا ان حماسته لهذا الامر قد عرفت حالات من الارتفاع والهبوط . ولعل السبب في ذلك يعود الى التغيرات والتقلبات والتطورات التي كانت تعتري مواقفه من العهود والحكومات المتعاقبة . ثم ان الدوافع والمبررات التي كانت تدعوه الى المطالبة بهذه القوات كانت تختلف باختلاف الظروف والاحداث . ففي ١٩٦٥/١/١٢ ، بحثت لجنة الشؤون الخارجية النيابية موضوع روافد نهر الاردن ، فتقدم العميد باقتراح استدعاء

بوليس دولي وقال : « قبل ان نحوّل مجرى الوزاني والحاصباني علينا ان نطلب قوات دولية تتمركز على الحدود ، فاذا حصلنا عليها تكون هيئة الامم قد وافقت على التحويل » . وعلى اثر انهيار الجيوش العربية في حزيران (يونيو) ١٩٦٧ ، رأى العميد « انه اصبح من السهل على اسرائيل ان تستولي على قسم من لبنان الجنوبي وعلى المياه التي تجري هناك ، خصوصاً بعدما اعطيناها العذر للقيام بعمل عسكري عندما وافقنا رسمياً على النشاط الفدائي عبر الاراضي اللبنانية » (٨٣) . وعندها ، وللمرة الثانية ، طالب بالقوات الدولية . وطالب بها ، للمرة الثالثة ، بعد الغارة على المطار . اما اليوم فمبرراته تتلخص في الاوضاع المتردية التي تعيشها البلاد بعد عامين من الحرب الاهلية ، وفي انقسام الجيش على نفسه وصعوبة الاعتماد عليه لحماية الحدود ، وفي احتمال التوصل الى تسوية سلمية للقضية الفلسطينية .

•

القسم الثالث : حجج المعارضين للبوليس الدولي

وللمعارضين حججهم ومبرراتهم كذلك . وهي ترتكز على عدة اسس ، أهمها :

أ ـ الاعتقاد بأن القوات الدولية لن تستطيع منع اسرائيل من مهاجمة لبنان .

ب ـ الشك في قدرة هذه القوات على حماية حدودنا .

جـ ـ وجوب التشبه باسرائيل التي لم تلجأ حتى الآن الى الحماية الدولية .

د ـ اعتبار القوات الدولية حماية اجنبية مقنّعة .

هـ ـ التأكيد على ان الغرض من هذه القوات حماية اسرائيل من العمل الفدائي ، واجهاض هذا العمل ، وعزل لبنان عن المحيط العربي ، وعرقلة اي مشروع للخدمة العسكرية الالزامية .

و ـ التركيز على وجوب استعداد لبنان عسكرياً للقيام بواجب الدفاع عن النفس وحماية الحدود .

وسنستعرض بشيء من التفصيل وجهة نظر المناهضين للفكرة، دون ترداد ما سبق لنا ان استشهدنا به من أقوالهم .

١ ـ اكد المعارضون ، في مناسبات عدة ، على **ان اسرائيل لن تتورع عن غزو الجنوب واجتياح اية بقعة في لبنان عندما تصمم على ذلك** . ان اسرائيل لا تحترم العهود، ولا تقيم وزناً للمواثيق ، ولا تحجم عن ارتكاب المحرمات في سبيل الوصول الى غاياتها . واقوال التلمود ، وكتابات زعماء الصهيونية ، وتصرفات الساسة العسكريين فيها ، خير شاهد على ذلك . ولهذا فان اسرائيل ستجتاح ، عندما تجد الفرصة مؤاتية ، القوات الدولية ، اذا وضعت على حدودنا ، وتبطش بها دون ان تخشى في ذلك لومة لائم . وهذا ما حصل لقوات الطوارىء الدولية في حزيران (يونيو) ١٩٦٧ ، عندما اجتازت القوات الاسرائيلية حدود الهدنة وقتلت العشرات من جنود القوات الدولية التي تأخر انسحابها في ذلك الوقت (٨٤) .

وفي العام ١٩٦٨ ، رد الرئيس **عبد الله اليافي** على اقتراح العميد اده ، فقال : « ان اسرائيل عندما تريد ان تعتدي ، لا

يهمها البوليس الدولي ولا هيئة الامم المتحدة . والشواهد على ذلك اكثر من ان تحصى » (٨٥) .

وتحدث المرحوم الشيخ **موريس الجميل** (وكان من اركان المكتب السياسي لحزب الكتائب) عن موضوع البوليس الدولي في لجنة التصميم النيابية فقال : « ان اسرائيل عندما ترى نفسها قادرة على الاستيلاء على منابع المياه ومضطرة الى ذلك بحكم نفاد الاحتياطي من مياهها الجوفية ، وذلك ما سيحصل فعلاً في مدة أصبحت وجيزة ، لن تعدم الحجة والمبررات للاستيلاء على الجنوب ومنابعه » (٨٦) .

٢ ــ واكد المعارضون على ان لبنان عضو مؤسس في الامم المتحدة التي قامت للمحافظة على السلام والامن الدوليين ، وحماية اعضائها من خطر العدوان او التهديد بالعدوان . **فاذا كانت هذه المنظمة قادرة ومصممة على رد غائلة العدوان عنا ، فوجود البوليس او عدم وجوده سيان .** ولكن المؤسف ان هذه المنظمة العالمية ما زالت تخضع للمساومات بين الكبار ، وتتردد في تنفيذ قراراتها ، وتحجم عن انزال اية عقوبة باسرائيل التي أدينت عشرات المرات منذ قبولها المشروط في العضوية الامية (٨٧) .

ولاحظ المعارضون ان العميد اده ، وهو عميد المطالبين بالقوات الدولية ، يكرر دائماً القول بأن لبنان ، بسبب ضعف امكاناته ، عاجز عن تأمين الدفاع عن نفسه ، ويعبر عن ايمانه بقدرة القوات الدولية على حماية لبنان من أي هجوم اسرائيلي(٨٨) . غير ان العميد اده قد ناقض نفسه بنفسه عندما اجتمع بالملك

حسين ، في ١٩٦٩/٩/١٣ ، واقترح عليه ان تتفق الدول العربية على الانسحاب من هيئة الامم المتحدة لانها « تحولت الى حائط مبكى دون ان تكون لها القدرة على تنفيذ قراراتها » (٨٩) .

وتساءل المعارضون بدهشة : اذا كانت الامم المتحدة ، كما يؤكد العميد ، عاجزة حقاً عن تنفيذ قراراتها ، فكيف يريد منا ان نطمئن الى ان القوات الدولية التي سترسلها الينا ستكون قادرة على حمايتنا ؟

وانتهز العقيد نجيب الخوري ، نائب جبيل ، صدور هذه الهفوة عن العميد فأبرز التناقض في موقفه واتهمه بالازدواجية ، وقال : « ان الازدواجية في شخص النائب ريمون اده بدأت تناقض نفسها ، فهو يطالب باستدعاء البوليس الدولي لحماية الحدود الجنوبية ، ومن جهة ثانية يطالب بانسحاب الدول العربية من الامم المتحدة ، لأن هذه المنظمة ، حسب تعبيره ، عجزت عن تنفيذ مقرراتها بالنسبة لاسرائيل » (٩٠) .

٣ ــ وشبه احد المعارضين مشروع البوليس الدولي « بثري عنده بستان ولا يريد ان يسهر عليه ويحميه ، فيستأجر ناطوراً ثم ينام هو ويرتاح ... » وتساءل : « هل الوطن اللبناني بلاد بلا شعب ، او شعب بلا رجال ، او رجال بلا رجولة ، حتى يبحثوا له عمن يحميه؟ ... **اسرائيل المطوقة بالقوى العربية تتجنب طلب الحماية الدولية ، شكلياً ،** فيجب ان نرفض اي وجود دولي في المنطقة قبل ان نثبت وجودنا » (٩١) .

ووجد معارض آخر ان « اقتراح الاستعانة بالبوليس الدولي

اشبه بمن يحاول صيانة زهرة نادرة من اعاصير الرياح وخطر الجراثيم والسموم ، فيعمد الى وضعها في بيت من زجاج تجنباً لها من الهلاك ... ثم تثبت له الايام ان الازهار بحاجة الى الرياح ، وان مواجهة الجراثيم والسموم تكسبها مناعة وقوة ، وان الحياة لا تؤخذ إلاّ في ظل خطر الموت . ولو قدر لاقتراح العميد اده ان يوضع موضع التنفيذ ، فسوف تكون النتيجة **ان الحس الوطني سوف يزول، وان لبنان اللاوطن سوف يتدعم ...** وبذلك يكون الخوف على حدود لبنان قد اودى بمعنى الوجود اللبناني ... **كنا نفهم لهفة العميد على المطالبة ببوليس دولي لحماية حدود لبنان لو اننا استنفدنا كافة امكانياتنا الذاتية ووجدناها غير كافية للوقوف امام العدو » (٩٢) .**

٤ ــ وبعد الغارة على مطار بيروت ، واشتداد الحملة من جديد للمطالبة بالبوليس الدولي، وجدت الاوساط الوطنية ان تصميم المسؤولين على عدم مقاومة الهجمات الاسرائيلية ينسجم مع سياسة الحماية الاجنبية التي تبنتها العهود السابقة ، وان هذه السياسة تحقق بالفعل الاهداف التي يسعى اليها كل من الاستعمار واسرائيل :

أ ــ **فالحماية الاجنبية هي الوجه الآخر لسياسة اللامقاومة،** اي رفض الاستعداد لمجابهة خطر اسرائيل الدائم . وهذا يعني ضرب الحركة الشعبية التي تريد المقاومة والاستعداد .

ب ــ والحماية الاجنبية ، سواء أكانت بوجود قوات اجنبية ام بوجود قوات دولية على الحدود ، **تعني ضرب العمل الفدائي**

ووضع حاجز منيع ضده .

ج ــ والحماية الاجنبية **تعني التمهيد لمشاريع تصفية القضية** الفلسطينية، التي تُعدّ الآن تحت اسم : الحل السلمي والسياسي (٩٣).

٥ ــ وتحدث الشهيد جنبلاط عن شعار استقدام البوليس الدولي (الذي اطلقه العميد اده) ، وعن شعار تدويل لبنان (الذي اطلقه بيار الجميل بعد نكسة حزيران / يونيو ، مباشرة) ، فوجد « ان الشعارين متلازمان يكمل احدهما الآخر ، ويستهدفان **سلخ لبنان عن الكيان العربي وانتمائه الطبيعي لهذا المصير »** ، واعتبر « ان استقدام البوليس الدولي يعني في الحقيقة والواقع اول مرحلة من مراحل المخطط الذي وضعته الانعزالية اللبنانية ، في شكلها المتآمر الحلفي ، مع اسرائيل لاجل تمكين الحلف من القيام بدوره الفعال في هذا الاتجاه » . واكد انه يكاد يرى مراحل هذا التخطيط تتوالى على الشكل التالي :

ــ **اولاً ،** استقدام البوليس الدولي لحماية الحدود بين لبنان واسرائيل ، وكذلك للفصل بين لبنان وسوريا .

ــ **ثانياً ،** قيام ارباب الحلف الثلاثي ، بعد استقدام هذا البوليس ، باستنفار شامل لطاقاتهم ورجالهم من اجل القيام بفتنة شعبية يفتعلونها بقصد استقطاب معظم الجماهير المسيحية حولهم .

ــ **ثالثاً ،** مطالبة ارباب الحلف ، في ظل وجود هذا البوليس ، بتدويل لبنان ، أي بجعله محكوماً مباشرة من الامم المتحدة ، او بالحصول على كفالة دولية من بعض الدول الكبرى لحدوده ، او

(وهو الامر الاكثر احتمالاً وخطورة) قيام ارباب الحلف بالمطالبة بانشاء وطن قومي طائفي ... (٩٤) .

وبعد اسبوع ، كتب الشهيد جنبلاط مقالاً كشف فيه خطورة الدعوة الى البوليس الدولي . وجاء فيه :

« ... ان استقدام البوليس الدولي ، في هـــذا الظرف ، **يعني عملياً استغناء لبنان عن القيام باي واجب دفاعي لتقوية جيشه ، وانسحابه من المعركة العربية المشتركة .** وان استقدامه ليس لاجل صيانة حدود لبنان ضد اي عدوان مرتقب من اسرائيل بقدر ما هو توكيد الطابع الدولي للبنان ، والاستعانة بهذا البوليس فيما بعد لمراقبة الحدود العربية بيننا وبين سوريا ، وللقضاء على أي نشاط فدائي . واذا توغلنا اكثر في استكشاف بواطن الامور رأينا ارباب الحلف جادين متحفزين للقيام ببعض اعمال التخريب ، او لاطلاق لهيب الفتنة الداخلية والطائفية في البلاد فور ما يستقر بالبوليس الدولي المقام ، لكي يستطيع هذا البوليس الدولي حماية هذه الفتنة ، ولكي يستطيع ارباب هذه الفتنة من التقدم من الامم المتحدة ومن العالم للمطالبة بما هم يكونون قد صمموا عليه من تجزئة الكيان اللبناني ، وتحقيق جزء من المشاريع الصهيونية » (٩٥) .

٦ — وكشف المعارضون عن هاوية التناقض التي يقع فيها انصار البوليس الدولي عندما يدّعون (واحياناً يفاخرون) بأن قوة لبنان في ضعفه ، او في براعة دبلوماسيته ، او في عمق صداقاته الدولية ، ثم لا يتورعون عن ابداء تخوفهم من الهجمات الاسرائيلية

والمطالبة بحماية البوليس الدولي . لقد تحدث رئيس الكتائب ، بعد احدى الغارات الاسرائيلية على الجنوب . فقال : « اذا استطاع لبنان ان يحافظ على حدوده حتى الآن ... فذلك بفضل دبلوماسيته لا بفضل القوة العسكرية . واذا كان الاسرائيليون قد انسحبوا من اراضينا فان ذلك يعود الى دبلوماسية لبنان وصداقته الدولية ، لا الى قوته العسكرية » (٩٦) .

والمعارضون يتساءلون عن **مبررات استدعاء البوليس الدولي ما دامت الدبلوماسية او الصداقة الدولية اقوى من القوة العسكرية ،** وما دام لبنان يستطيع الاعتماد على احداهما او كليهما ليضمن عدم الاعتداء عليه .

٧ — وأثار المعارضون موضوع التجهيز العسكري للقوات الدولية ، فأكدوا **ان هذه القوات تكون عادة مزودة بمعدات حربية بسيطة لا تسمح لها بالتصدي لاية قوة نظامية .** ومعنى ذلك ان اسرائيل ، اذا قررت غزونا او ارتكاب عمل انتقامي ضدنا ، فستجد القوات الدولية نفسها عاجزة كل العجز عن صدها او تجميد تحركها . هذا بالاضافة الى ان هذه القوات لا تلجأ الى استخدام سلاحها إلا عند الضرورة القصوى ، أي في حـــال الدفاع المشروع عن النفس .

قال الامام الصدر ، بعد اجتماع للسياسيين الشيعة ، « ان هناك شكوكاً واضحة في مدى فاعلية هذه القوة ، باعتبار ان اسرائيل تستغل الخلاف القائم ، ثم انها تشجع على هذا الخلاف وتقصف الجانبين بصورة مباشرة او غير مباشرة وتجعل الصراع

الداخلي متفجراً باستمرار . اذن ما هو المطلوب من القوة الدولية للسلام ؟ اين تقف وماذا تفعل ؟ » (٩٧) .

٨ — وأوضح المعارضون ان المنادين بالبوليس الدولي يحاولون دائماً ايهام الرأي العام بأن الخطر الاسرائيلي لا يطل إلا من الحدود الجنوبية . والحقيقة ان القوات الاسرائيلية ليست بحاجة الى عبور حدودنا عند تصميمها على غزونا ، او الاغارة على مطارنا ومرافئنا ، او تخريب مؤسساتنا ومنشآتنا . **ان بامكانها استخدام الجو او البحر** . واذا لجأت الى هذا الاسلوب ، كما فعلت عند ضرب المطار واغتيال القادة الفلسطينيين في وسط بيروت ، افقدت البوليس الدولي كل فعاليته .

وحول هذه النقطة كتب زميلنا الدكتور جورج ديب يقول :

« من يمكنه ان يؤكد ان اسرائيل ستهاجم لبنان براً من الجنوب ؟ هل نقع في نفس الغلطة مرة ثالثة ؟ في المرة الاولى انتظر العرب الضربة الاسرائيلية من الشرق فجاءت من الغرب ، وفي المرة الثانية انتظر لبنان ان تضرب اسرائيل جنوب لبنان ، فاذا بها تضرب مطار بيروت . هل نقع في نفس الغلطة فننتظر الهجوم على لبنان براً من الجنوب فنضع قوات دولية هناك ، فاذا باسرائيل تأتينا جواً وبحراً ؟... وهذا يعني ان البوليس الدولي لا يمكن ان يمنع اعتداء اسرائيلياً » (٩٨) .

٩ — وبعد كل ما تقدم طرح المعارضون على انفسهم السؤال المهم التالي : هل تمركز البوليس الدولي ضمن الاراضي اللبنانية كفيل بحمايتنا ومنع اسرائيل من الاغارة علينا ، او احتلال جزء

من ارضنا ؟

ووجدوا ان **كل السوابق تجيب بالنفي** (مقتل العشرات من القوات الدولية المرابطة في غزة من قبل الاسرائيليين ، عند بداية معركة ١٩٦٧ . وبعضهم قتل عمداً) .

ووجدوا كذلك **ان تاريخ اسرائيل الحافل بالأرهاب والأجرام** لا يوحي بالثقة (اغتيال الكونت برنادوت . وطرد المراقبين الدوليين من منطقة العوجة في العام ١٩٥٥ . وتهديد الجنرال فون هورن ، كبير المراقبين ، ومعاونيه بالقتل . ارتكاب مجازر دير ياسين وكفرقاسم ..) .

ووجدوا ايضاً **ان اسرائيل تتعامل مع الأمم المتحدة وفروعها باستهتار واحتقار** . ألم تهن اسرائيل المنظمة العالمية وتُحقّر مجلس الامن عندما اعتبرت القرار الصادر عنه في ١٩٦٩/٨/٢٦ ، والمتعلق بالهجوم على جنوب لبنان ، انه « كالاجراءات التي سبقته حادث دبلوماسي مصيره سلة الزبالة » ؟ (٩٩) .

وتساءل المعارضون أخيراً عن دوافع المندفعين وراء سراب البوليس الدولي واغراضهم فوجدوها في **الرغبة في عزل لبنان وابعاده عن مسيرة المصير العربي المشترك** ، وايقنوا ان المطالبة بالبوليس الدولي تنطوي (ادرك الانصار ذلك أم لم يدركوا) على :

— محاولة لوأد كل مشروع يرمي الى اقرار خدمة العلم .

— تسليم او اقتناع ساذج بأن اسرائيل لا تطمع في لبنان ، وبأن الدول والمنظمات العالمية قادرة على حمايتنا وراغبة فيها .

— خطوة تمهيدية ، قد تعقبها خطوات اخرى ، لاقامة تعايش سلمي بيننا وبين اسرائيل .

— تنازل فاضح عن حق اللبنانيين في اعداد انفسهم للدفاع عن وطنهم بأنفسهم .

— اجهاض العمل الفدائي وحماية اسرائيل منه ، لا حماية لبنان من اسرائيل .

— تشجيع الدول العربية المتاخمة للكيان الاسرائيلي على المطالبة ، فيما بعد ، بالبوليس الدولي ، مما يسفر عن حماية اسرائيل وتخلي الأجيال العربية نهائياً عن فكرة التحرير .

— مرحلة اولية لتعميم فكرة الحماية الدولية على النطاق العربي ، فقد تعمد بعض الانظمة العربية الى افتعال الأزمات مع جيرانها العرب لتطالب ببوليس دولي على حدودها ، فتعزل نفسها عن بقية الاقطار العربية ، وتقضي بذلك على عملية التفاعل والتقارب بين الجماهير العربية (١٠٠) .

●

القسم الرابع : موقف اسرائيل من البوليس الدولي

تميز موقف اسرائيل ، منذ انشاء هذا الكيان ، بالرفض المطلق لفكرة القوات الدولية على حدودها الشمالية ، بل بالرفض المطلق لأي وجود دولي يمت بصلة الى منظمة الامم المتحدة . ان اتفاقية الهدنة بينها وبين لبنان تنص على وجود مراقبين دوليين على جانبي خط الهدنة . ومع ان عدد هؤلاء المراقبين كان ضئيلاً ، فانها انتهزت فرصة انتصارها في العام ١٩٦٧ ، وارتكاب الحكومة

اللبنانية لخطأ الموافقة على قراري وقف اطلاق النار ، لكي تستغني نهائياً عن خدمات المراقبين المرابطين على حدودها .

وعندما كانت مسألة القوات الدولية تثار على الصعيد اللبناني او العالمي ، كان المسؤولون في اسرائيل يسارعون الى حسم الامر واعلان الرفض . ففي حزيران (يونيو) ١٩٧٢ ، ألقت غولدا مايير (رئيسة الحكومة) خطاباً في فيينا تطرقت فيه الى هذه المسألة واعلنت رفضها لاي اقتراح بارسال قوات دولية تعمل على احلال السلام في المنطقة (١٠١) . وفي شباط (فبراير) ١٩٧٤ ، اكد ناطق بلسان وزارة الخارجية الاسرائيلية ان الوزارة لم تطلب من الامم المتحدة ، بشكل رسمي او غير رسمي ، ارسال قوات دولية الى الحدود اللبنانية الاسرائيلية (١٠٢) . وفي حزيران (يونيو) من نفس العام ، اعلن شمعون بيريز (وزير الدفاع) رفضه للقوات الدولية وقال ان على لبنان ان يتحمل مسؤولية تسلل الفدائيين لا الامم المتحدة (١٠٣) .

ورفض اسرائيل للقوات الدولية كان رفضاً مزدوجاً يشمل امكان تمركز هذه القوات على اي من جانبي خط الهدنة . وبقيت اسرائيل متمسكة بهذا الموقف المتصلب حتى نهاية العام ١٩٧٦ .

فكيف نفسر هذا الرفض ؟ او ما هي العوامل او الخلفيات الكامنة وراء معارضة اسرائيل لارسال قوات دولية الى الطرف الشمالي من حدودها ، او الى الطرف الجنوبي من حدود لبنان ؟ لعل التفسير يكمن في احد الاسباب ، او في كل الاسباب التالية :

١ — **ان لاسرائيل مطامع في جنوب لبنان .** وهي تريد ان

تبقى حدودها المشتركة مع لبنان بلا قوات دولية لئلا تحول هذه القوات دون تحقيق هذه المطامع .

ولهذا كان العميد اده يطالب دائماً بوجوب تمركز القوات الدولية على الحدود اللبنانية فقط ، لان اسرائيل لا تقبل مطلقاً بوجود مثل هذه القوات على حدودها بسبب اطماعها التي ترجع الى سنة ١٩١٩ (١٠٤) . وتحدث ، في احدى المناسبات ، عن هذا الموضوع فقال ان « موقف اسرائيل بالنسبة الى لبنان واضح . فاسرائيل تريد تنفيذ الخطة المرسومة منذ العام ١٩١٩ ، عندما كانت تطالب بمرتفعات جبل الشيخ وبأن تكون حدودها الشمالية مع لبنان نهر الليطاني ، كي تتمكن من استثمار قسم من مياهه وان تستثمر مياه الحاصباني . وهذا الموقف واضح في رسالة وايزمان الى لويد جورج ، سنة ١٩١٩ ... لذلك رفضت اسرائيل في الماضي وترفض اليوم وسترفض غداً تمركز القوات الدولية على حدود لبنان » (١٠٥) .

٢ ـ ان اسرائيل تحتل بعض المواقع والمراكز المهمة في الاراضي اللبنانية. وهي تخشى ان تكتشف القوات الدولية ذلك وتجبرها على الانسحاب منها ، فهذه القوات ، ان قُدّر لها المجيء ، ستتمركز على الحدود الدولية التقليدية ، وقد تختار نفس المراكز المحتلة او بعض المراكز الملاصقة او المتاخمة لها .

٣ ـ ان اسرائيل ترغب (وان كان الكثيرون لا يصدقون ذلك) في عقد معاهدات صلح مع الاقطار العربية . وهي تعتقد ان وجود القوات الدولية على الحدود قد يؤدي ، في حال نجاحها ،

الى تمنع او تلكؤ لبنان وبقية الاقطار العربية في عقد هذه المعاهدات .

٤ ـ ان اسرائيل تعتقد ان ثمة فرقاً بين القوات الدولية المرابطة في سيناء والجولان وبين القوات التي يمكن ان ترابط على حدودها مع لبنان. ان الاولى تتمركز في مناطق تتميز بقلة سكانها ، وضعف أهميتها الاقتصادية ، وبعدها عن مراكز الثقل في اسرائيل . اما الثانية فستكون على مقربة من مراكز النشاط والحركة والانتاج فيها ، وستعرقل مشاريعها التوسعية في جنوب لبنان .

٥ ـ ان اسرائيل قد بذلت حتى الآن كل الجهود واستخدمت كل الوسائل للقضاء على العمل الفدائي ، فعجزت ورفضت الاعتراف بهذا العجز وادعت ان النشاط الفدائي لا ينبع من الداخل وانما يأتي من الخارج ، وخصوصاً من لبنان. ومع ان الايام والاحداث قد برهنت على ان السنابل الفدائية اصبحت تنبت في ارض فلسطين ، فان هدوء الاوضاع على جبهات دول الحدود العربية ، باستثناء الحدود اللبنانية ، قد سمح لاسرائيل **بتحميل لبنان مسؤولية كل عملية فدائية تجري على حدودها او في داخل الارض المحتلة.** واسرائيل تخشى وجود قوات دولية على الحدود لأن هذا الوجود كفيل بالكشف عن تحرك الفدائيين ، واثبات صحة العمل الفدائي الداخلي ، وتبرئة الساحة اللبنانية مما ينسب اليها زوراً في معظم الاحيان .

والحقيقة ان موقف اسرائيل من مسألة القوات الدولية على

الحدود اللبنانية كان دائماً موضع استغراب وتعجب . وكان الكثيرون يبحثون عن تفسير او تعليل لموقفها المتناقض من هذه القوات : فهي ترضى بها في سيناء والجولان ، وترفضها على حدود لبنان ، على الرغم من شكواها الدائمة من تسلل الفدائيين عبر هذه الحدود ، وعلى الرغم من كون هذه القوات اشد فاعلية من السلطات اللبنانية في منع التسلل الفدائي .

ولاحظ العميد اده هذا التناقض ، في صيف العام ١٩٧٤ ، عندما جُمّدت جميع العمليات الفدائية التي كانت تنطلق من الاراضي اللبنانية دون ان يؤدي ذلك الى توقف العمليات التي كانت تنطلق من داخل الاراضي المحتلة . وعثر العميد على التفسير عندما اكد ان « اسرائيل تريد ان تقول العكس ، لكي تجد ذريعة لضرب لبنان والمدنيين الآمنين في لبنان » (١٠٦) .

٦ ـ ان اسرائيل تعرف حق المعرفة ان الحرب بينها وبين العرب قادمة يوماً ، وان عدوها الذي تخشاه في الشمال هو سوريا وليس لبنان . ولكن الاستراتيجية العسكرية تحتم على اسرائيل ، عند اندلاع الحرب ، **مهاجمة سوريا من الاراضي اللبنانية .** ووجود القوات الدولية على الحدود اللبنانية قد يعرقل مخططاتها الهجومية (١٠٧) .

٧ ـ ان الولايات المتحدة لا ترغب في ارسال قوات دولية الى المنطقة . ان مصلحتها تقضي بأن تبقى المنطقة على فوهة بركان . ان اهتمامها بالمنطقة يرتبط بمدى توافر النفط فيها .

وتأمين السيطرة على النفط لا يتم إلاّ بحرمان المنطقة من الراحة والاستقرار .

وقد وعى العميد اده هذه الحقيقة عندما اتهم الولايات المتحدة بأن « ليس لها مصلحة في ان تقف هذه الغارات وهذا الهجوم الاسرائيلي العسكري ضد لبنان » . وشرح ذلك بقوله : « مصلحة اميركا هي مصلحة اسرائيل ، ومصلحة اسرائيل هي مصلحة اميركا . ويمكن ان تكون اسرائيل اليوم هي النجمة الـ ٥٢ او الـ ٥٣ في العلم الاميركي . واميركا عندها اسطول سادس في البحر ، واسطول سادس بري هو اسرائيل ، واسرائيل موجودة لتدافع عن مصالح اميركا . وانا اعتقد انه في اليوم الذي تفرغ فيه آبار البترول في المنطقة ستترك اميركا اسرائيل تتدبر امرها بنفسها » (١٠٨) .

وبقيت اسرائيل متمسكة بموقفها الرافض من مسألة القوات الدولية حتى نهاية العام ١٩٧٦ . ففي هذه الفترة التي تدفقت فيها قوات الامن العربية على لبنان ، زعم اسحق رابين (رئيس الحكومة) « ان ليس لدى اسرائيل مطامع في شبر واحد من الارض اللبنانية » (١٠٩) .

•

وابتداء من نهاية شباط (فبراير) ١٩٧٧ ، بدأت التصريحات الاسرائيلية تسجل تراجعاً ملموساً في هذا المضمار . وهذا التراجع يتميز بأمرين بارزين :

الامر الاول هو **اكتفاء اسرائيل بمعارضتها لارسال قوات**

دولية الى حدودها واعلان عدم اعتراضها على ارسالها الى لبنان . ففي نهاية شباط (فبراير) ، ذكرت مصادر قريبة من وزارة الخارجية الاسرائيلية ان اسرائيل لم تتلق رسمياً اقتراحاً للرئيس سركيس بشأن مرابطة قوة دولية في جنوب لبنان . وذكرت مصادر اخرى ان ييغال الون (وزير الخارجية) اعلن في مجلس الوزراء « ان لبنان دولة ذات سيادة ، واسرائيل لن تتدخل في اختيارها المحتمل دعوة قوات من الامم المتحدة للمرابطة على اي جزء من اراضيها ، بما في ذلك جنوب لبنان . ولكن الموقف قد يتغير كلياً اذا تضمن اقتراح سركيس رغبة لبنان في ان يرى على الجانب الآخر قوات لمنظمة الامم المتحدة في الجليل ، فمثل هذا الاقتراح سيكون مرفوضاً رفضاً قاطعاً في هذه الحال » (١١٠) .

والامر الثاني هو **اشتراطها عدم التخلي عن حقها في ملاحقة الفدائيين داخل لبنان .** فقبل زيارة رابين لواشنطن واجتماعه بالرئيس الاميركي كارتر ، اذاعت الاوساط السياسية الاسرائيلية ان مسألة تمركز قوات دولية في جنوب لبنان ستكون من بين المواضيع التي ستبحث في الاجتماع . وقالت صحيفة « هاآرتس » ان اسرائيل ترغب ، في حال ارسال قوات دولية الى جنوب لبنان ، في الافادة من « ترتيبات خاصة » تسمح لها بملاحقة الفدائيين داخل الاراضي اللبنانية في حال شنهم هجمات جديدة رغم وجود القوات الدولية (١١١) . وحاول شمعون بيريز ، في اليوم التالي ، ان يحرض السلطات اللبنانية ، كالعادة على اتخاذ « التدابير المناسبة » في الجنوب لتصبح القوات الدولية ذات فائدة ، فهذه

القوات ، في رأيه « يمكن ان تكون ذات فائدة في المناطق التي يسودها الهدوء اذ انها ليست قوة تهدئة بل قوة مراقبة ... والوضع في جنوب لبنان لا يشكو من عدم وجود مراقبة بل من عدم تدابير مناسبة » (١١٢) .

ما هو التعليل الصحيح لهذا التغيير الطارئ او الانقلاب المفاجئ في موقف اسرائيل ؟ وهل هو تغير صادق وثابت يأتي ليصحح سياسة خاطئة ، ام انه تكتيك ظاهري يتخذ ليخدم اغراضاً مرسومة في مرحلة معينة ؟ ان كل تعليل ، في رأينا يجب ان ينطلق من الوقائع والحقائق والخلفيات التالية :

اولا — ان السياسة الخارجية لدولة ما ليست ، في الغالب ، سوى انعكاس لسياستها الداخلية . ويبلغ الترابط احياناً بين السياستين درجة من التلاحم والتشابك تصبح فيه السياسة الخارجية صورة اخرى للسياسة الداخلية . وتتجلى هذه الظاهرة في اسرائيل اكثر من اية دولة اخرى . واسرائيل تمر الآن بأزمات داخلية خانقة . واوضاعها السياسية والاقتصادية تجتاز مرحلة عصيبة . واسرائيل ، عندما تتعرض لأزمة ، تعمد الى تنظيم شؤون البيت واعداد الخطط لمفاجأة الجميع بعمل تظن انه قادر على طمس معالم الواقع واحداث تغيير جذري في العقليات والمفاهيم والاوضاع . ان استراتيجيتها في هذا الصدد اصبحت معروفة . انها الآن في ازمة ، وهي تود اعادة ترتيب بيتها . ومصلحتها تقضي بعدم استثارة الغير واثارة المتاعب لنفسها .

ثانياً — ان وجود قوات الردع العربية بكثافة في لبنان وامكان

تحولها ، في الملمات المصيرية ، الى قوة امن رادعة تتعاون مع
الجيش اللبناني (كله او بعضه) للذود عن حياض لبنان ، امر
يدعو الى التبصر والتروي . ومصلحة اسرائيل تقضي باتباع
الحكمة وانتظار رحيل هذه القوات او انخفاض عددها قبل الاقدام
على أي عمل عسكري . كما تقضي مصلحتها بايهام العرب والعالم
بأنها غيرت موقفها السابق من مسألة تمركز القوات الدولية على
الحدود اللبنانية ، مما قد يدخل الطمأنينة على قلوب اللبنانيين
والعرب : قلوب اللبنانيين ليصرفوا النظر عن تحصين الجنوب
وتعزيز قوتهم العسكرية ، وقلوب العرب ليتسابقوا الى سحب
قواتهم واختصار نفقاتهم .

ثالثاً — ان فكرة استقدام قوات دولية الى الحدود اللبنانية
تطرح الآن ، من جديد ، وبالحاح ، من جانب بعض الاطراف
المتنازعة في لبنان . والرأي العام اللبناني والعربي حائر ومنقسم على
نفسه حول هذه المسألة . ومن مصلحة اسرائيل ان تتظاهر بالمرونة
والاعتدال لتزيد النار اشتعالاً ، وتُرسّخ في الاذهان ربط فكرة
القوات الدولية بالوجود الفلسطيني في الجنوب ، وتوغر الصدور
ضد الفلسطينيين وضد المناهضين للبوليس الدولي ، وتطرح امام
اللبنانيين في النهاية اختيارات حرجة ، أحلاها مر . وهي ، في
كل ذلك ، الرابحة ، لان المنازعات الداخلية في أي قطر عربي ،
وخصوصاً اذا كان هذا القطر لبنان المتاخم لها والحافل بكل ما
يقلقها ويُنغّص عيشها ، تخفّف من مشاغلها وهمومها وتساعدها
على الانصراف الى اعداد الخطط التوسعية للغد القريب .

رابعاً — ان كل الدلائل تشير ، بعد تسلّم كتلة ليكود
بزعامة الارهابي بيغن مقاليد الحكم في اسرائيل ، الى ارتفاع
اسهم المتطرفين . ومن المنتظر ان تجتاح اسرائيل موجة من التغيير
تُحدث انقلاباً في مخططاتها ومؤسساتها وتصرفاتها . وليس من
المستبعد ان يصبح التطرف المقرون بالخبث والعنف شعارها ،
فالناس ، في كثير من الاحيان ، على دين حكامهم ، واذا كان
الحاكم بالعنف مفاخراً فشيمة اهل البيت كلهم الاجرام . ويبدو
ان اسرائيل ، التي أصبحت تحت رحمة أرباب الارهاب ،
ستسلك الآن نفس الطريق الذي اتبعته المنظمات اليهودية
الارهابية تجاه عرب فلسطين إبّان الانتداب البريطاني : التظاهر
بالتعاون والاستعداد سراً لتنفيذ المخططات الاجرامية . ان الحكومة
الاسرائيلية الجديدة ستعمد الى التظاهر بمهادنة جيرانها (ولبنان
منهم) ، واغداق « مشاريع السلام » عليهم ، وإلهائهم بأمور
ثانوية جانبية تافهة . وكل ذلك بانتظار ان تهدأ الازمات الداخلية
والخارجية ، وتُنجز الخطط المدروسة ، وينجلي الموقف الدولي ،
ويصبح بالامكان توجيه الضربات الحاسمة الى الخصوم واملاء
الشروط عليهم من موقع النصر .

خامساً — ان الولايات المتحدة تعاني كغيرها من ازمة الوقود
والطاقة . وقد شعر الرئيس كارتر بوطأة هذه الازمة فوضع
برنامجاً لمعالجتها . وحاجة الدول الصناعية ، والولايات المتحدة في
طليعتها ، الى النفط تزداد شهراً بعد شهر . والانظار تتجه حالياً
الى الدول النفطية في الوطن العربي ، فهي تعوم فوق بحيرات من

النفط تختزن في جوفها اكثر من ٧٠٪ من الاحتياطي العالمي .
ويبدو ان حكومة واشنطن ، في عهد الرئيس الجديد ، باشرت بتنفيذ سياسة جديدة تستهدف التوفيق بين الحاجات والاطماع ، وبين التكتيك والاستراتيجية ، كما تستهدف كسب ود العرب وابتزاز اموالهم بأسلوب منمق مستحدث ودون التضحية بالعلاقة العضوية التي تربطها باسرائيل . ولهذا تعددت اللقاءات بين المسؤولين العرب والاميركيين ، وكثرت التصريحات والوعود المعسولة بتسوية ما يسمى بأزمة الشرق الاوسط وانشاء ما يسمى بالوطن القومي الفلسطيني ، فانعكس ذلك على سلوك المسؤولين الاسرائيليين (المشتركين خفية في اعداد السياسة الاميركية الجديدة) فأخذوا يبدون استعدادهم للتفاهم مع جيرانهم . وما تظاهرهم بالتساهل في قبول القوات الدولية على الجانب اللبناني من الحدود الا تكيف ذكي وانسجام مراوغ مع الخط السياسي المرسوم للمرحلة الراهنة .

●

وان كان لكل بحث خلاصة ، فالخلاصة هنا ، بعد ان طال البحث ، فكرة بسيطة : ان احسن بوليس دولي هو البوليس الوطني .

الحواشي

(١) لمزيد من المعلومات راجع كتاب : قوة الطوارىء الدولية ، للاستاذ مصطفى مؤمن ، القاهرة ١٩٦٠ .
(٢) النهار ، ٢٦-٦-١٩٦٨ .
(٣) اليوم ، ٢٦-٦-١٩٦٨ .
(٤) النهار ، ٢٧-٦-١٩٦٨ .
(٥) نفس المرجع السابق .
(٦) النهار ، ٢٨-٦-١٩٦٨ .
(٧) النهار ، ٢٩-٦-١٩٦٨ .
(٨) الانباء ، ٢٩-٦-١٩٦٨ .
(٩) الحوادث ، ٥-٧-١٩٦٨ ، ص ٧ .
(١٠) راجع ما كتبه انسي الحاج في ملحق النهار ، ٧-٨-١٩٦٨ ، ص ١٩ .
غير ان مارك رياشي كتب في « زاويته » بعد اشهر مطالباً باستقدام قوات دولية « تكون في الوقت نفسه جحافل سياحية تفيد بلدنا على الصعيد الاقتصادي ، فضلا عن حمايته على الصعيد الكياني ... » . النهار ، ١٤-١-١٩٦٩ .
(١١) النهار ، ١٠-٧-١٩٦٨ .
(١٢) الحوادث ، ٥-٧-١٩٦٨ ، ص ٦.
(١٣) النداء ، ٨-١-١٩٦٩ .
(١٤) الحرية ، ١٣-١-١٩٦٩ ، ص ٥ .
(١٥) نفس المرجع السابق .
(١٦) وكالة الصحافة الفرنسية ، ١٤-١-١٩٦٩ .
(١٧) العمل ، ١٦-١-١٩٦٩ .
(١٨) نفس المرجع السابق .
(١٩) المحرر ، ١١-٢-١٩٦٩ .
(٢٠) النهار ، ١٥-٢-١٩٦٩ .

(٢١) النهار ، ٣١-٣-١٩٦٩ . وقد كرر العميد تصميمه على الاستعانة بالبوليس الدولي فيما لو اصبح رئيساً للجمهورية ، ورده على التهمتين المذكورتين في مقابلة صحافية اخرى . النهار ، ٢٩-٤-١٩٦٩ .

(٢٢) النهار ، ١٣ و ١٤-٦-١٩٦٩ .

(٢٣) النهار ، ١٨-٦-١٩٦٩ .

(٢٤) النهار ، ٣٠-١١-١٩٦٩ .

(٢٥) النهار ، ١٧-١-١٩٦٩ .

(٢٦) النهار ، ٢٦-١-١٩٦٩ .

(٢٧) العمل ، ١١-٣-١٩٦٩ .

(٢٨) العمل ، ١٨-٣-١٩٦٩ .

(٢٩) النهار ، ١٨-٣-١٩٦٩ .

(٣٠) المحرر ، ١٨-٣-١٩٦٩ .

(٣١) النهار ، ٢٣-٣-١٩٦٩ .

(٣٢) الانوار ، ٢٣-٣-١٩٦٩ .

(٣٣) الحوادث ، ٤-٤-١٩٦٩ .

(٣٤) الانباء ، ٤-١٠-١٩٦٩ .

(٣٥) النهار ١-٢-١٩٧٠ . وعلق العميد اده على هذا الموقف بقوله ان على الوزير بيار الجميل ، ان كان مقتنعاً بمقدرة القوات الدولية على حمايتنا من الغزو الاسرائيلي ، « ان يحمل مجلس الوزراء على اقرار ذلك ، والا استقال من الحكومة » . النهار ، ٢-٢-١٩٧٠ .

(٣٦) النهار ، ٤-٢-١٩٧٠ .

(٣٧) النهار ، ٢٢-٢-١٩٧٠ .

(٣٨) النهار ، ٢٩-٢-١٩٧٠ .

(٣٩) النهار ، ٢-٢-١٩٧٠ .

(٤٠) راجع محضر جلسة مجلس النواب في ٦-١٢-١٩٦٩ .

(٤١) راجع محضر جلسة مجلس النواب في ١٩-١-١٩٧١ . وراجع ما ورد في الكلمة التي ألقاها العميد في « نادي النسور الاجتماعي » . النهار ١٦-١-١٩٧١ .

(٤٢) النهار ، ١٦-٢-١٩٧١ .

(٤٣) اعلن في ندوة متلفزة ان « البوليس الدولي هو الحل الوحيد » . الانوار ، ١٨-١-١٩٧٢ .

(٤٤) النهار ، ١٧-٩-١٩٧٤ .

(٤٥) النهار ، ٥-١١-١٩٧٤ .

(٤٦) النهار ، ٨-٢-١٩٧٤ .

(٤٧) قال في اللجنة : « اذا (واشدد على اذا) وافق السوريون على وجود قوات دولية بينهم وبين اسرائيل ، فهل هناك مانع ان نطلب نحن قوات دولية تقف حتى (واشدد على كلمة حتى) على ارض لبنان وحده ، لان اسرائيل ربما رفضت وجود قوات دولية على ارضها . وانا من الآن اقول ان اسرائيل ستعارض حتى وجود قوات دولية على ارض لبنان لان لها مطامع وتنوي وضع يدها على المياه اللبنانية ... » . النهار ، ١٢-٣-١٩٧٤ .

(٤٨) راجع ما دار فيها في النهار ، ٢٦-٤-١٩٧٤ .

(٤٩) النهار ، ٢٤-٣-١٩٧٠ .

(٥٠) اقرأ كلمته خلال المأدبة التي اقامها في فندق « هوليداي ان » . الاوريان ١٦-٢-١٩٧٤ .

(٥١) النهار ، ٧-٣-١٩٧٠ .

(٥٢) النهار ، ٢-٦-١٩٧٠ .

(٥٣) مجلة البلاغ ، ٣١-١-١٩٧٢ .

(٥٤) راجع نص البيان في النهار ٢٩-٢-١٩٧٢ .

(٥٥) النهار ، ٢٠-١٢-١٩٧٤ .

(٥٦) النهار ، ٢٤-٢ ١٩٧٥ .

(٥٧) السفير ، ٧-٨-١٩٧٥ .

(٥٨) النهار ، ٤-١١-١٩٧٥ .
(٥٩) النهار ، ٢٥-١١-١٩٧٦ .
(٦٠) النهار ، ٢٨-٢-١٩٧٧ .
(٦١) السفير ، ٢٨-٢-١٩٧٧ .
(٦٢) النهار ، ١-٣-١٩٧٧ .
(٦٣) نفس المرجع السابق .
(٦٤) نفس المرجع السابق .
(٦٥) السفير ، ٢-٣-١٩٧٧ .
(٦٦) النهار ، ٣-٣-١٩٧٧ .
(٦٧) النهار ، ٥-٣-١٩٧٧ .
(٦٨) النهار ، ٣-٣-١٩٧٧ . ويبدو ان نائب رئيس « الاحرار » (النائب كاظم الخليل) لم يتنبه الى التغير الذي طرأ على سياسة الحزب و « الجبهة » ، او انه لا يحسن التنسيق مع رئيسه ، فصرح في ١٢ آذار (مارس) قائلا : « ليس من جيش لبناني قابل للوجود في الجنوب ، وقد طالبنا ونطالب بايجاد قوة ردع دولية تضع حداً للمأساة ، لان سرائيل تزعم ان قوة الردع العربية تشكل خطراً على امنها » . النهار ، ١٣-٣-١٩٧٧ .
(٦٩) النهار ، ٩-٣-١٩٧٧ .
(٧٠) الثورة (السورية) ، ٢-٣-١٩٧٧ .
(٧١) من تصريح للعميد اده . النهار ، ٢٩-٤-١٩٦٩ . وقال في تصريح آخر انه بعد ضرب مطار بيروت وجد ان الجيش اللبناني قد سيسته العهود السابقة ، فتخوف واقتنع بأن ليس عندنا جيش بالمعنى الصحيح . ولذلك طالب بالبوليس الدولي . النهار ، ٢١-١٢-١٩٧٢ .
(٧٢) من تصريح للعميد اده . النهار ، ١-٥-١٩٦٩ .
(٧٣) من تصريح للعميد اده . النهار ، ٦-٥-١٩٦٩ .
(٧٤) من تصريح للعميد اده . النهار ، ١٩-٥-١٩٦٩ .
(٧٥) من تصريح للعميد اده . النهار ، ٢٧-٥-١٩٦٩ .

(٧٦) من تصريح للعميد اده . النهار ، ٧-٢-١٩٧٥ .
(٧٧) من اقوال العميد اده ، في مناظرة الجامعة اليسوعية . العمل ، ١٦-٢-١٩٦٩
(٧٨) من تصريح للرئيس شمعون . النهار ، ٢٣-٣-١٩٦٩ .
(٧٩) من تصريح للعميد اده ، النهار ، ٣١-٣-١٩٦٩ . وكان قد قال في تصريح سابق : «اما الذين يقولون ان استدعاء قوات طوارىء دولية من شأنه ان يمنع تسلل الفدائيين ، فهو قول مردود وغير صحيح لانه من الصعب على اية قوة تقف على الحدود الطويلة ان تمنع هذا التسلل ، الا اذا كان عدد قوات الطوارىء ضخماً للغاية » . النهار ، ١٣-٣-١٩٦٩ .
(٨٠) من تصريح للعميد اده . النهار ، ٣١-٣-١٩٦٩ .
(٨١) من تصريح للعميد اده . النهار ، ١٣-٣-١٩٦٩ .
(٨٢) السفير ، ٢٨-٢-١٩٧٧ .
(٨٣) النهار ، ٢-٢-١٩٧٠ .
(٨٤) راجع مقالنا عن: التدويل والتحييد والبوليس الدولي، في مجلة الطريق، عدد شباط (فبراير) ١٩٦٩ ، ص ٥٩ .
(٨٥) الانوار ، ٢٨-٦-١٩٦٨ .
(٨٦) العمل ، ١١-٥-١٩٦٩ .
(٨٧) اسرائيل هي ، من بين جميع الدول التي انضمت الى الامم المتحدة العضو الوحيد الذي ارتبط قبوله في العضوية الاممية بتعهده بتنفيذه بعض القرارات الصادرة عن الجمعية العامة . راجع دراستنا عن : فلسطين واسرائيل في الامم المتحدة ، في مجلة دراسات عربية ، عدد ايار (مايو) ١٩٧٥ ، ص ٣١ .
(٨٨) النهار ، ٤-٩-١٩٦٩ .
(٨٩) النهار ، ١٥-٩-١٩٦٩ .
(٩٠) الانوار ، ٢٤-٩-١٩٦٩ .
(٩١) راجع مقال عزت صافي . الانوار ، ٢٨-٦-١٩٦٨ .
(٩٢) الحوادث ، ٥-٧-١٩٦٨ ، ص ٧ .

(٩٣) الحرية ، ١٣-١-١٩٦٩ ، ص ٥ .

(٩٤) راجع افتتاحية المحرر ، ١٦-١-١٩٦٩ ، التي كتبها جنبلاط بعنوان : البوليس الدولي ومخطط الحلف .

(٩٥) المحرر ، ٢٣-١-١٩٦٩ .

(٩٦) النهار ، ١-٣-١٩٧٢ .

(٩٧) السفير ، ٢-٣-١٩٧٧ .

(٩٨) راجع ما قاله في ندوة النادي الثقافي العربي حول : قضايا الدفاع عن الوطن . مجلة الثقافة العربية ، عدد شباط (فبراير) ١٩٦٩ ، ص ٨٠ .

(٩٩) راجع كتابنا : اعمال اسرائيل الانتقامية ضد الدول العربية . مركز الابحاث. سلسلة دراسات فلسطينية ، رقم ٧٠ ، ص ١٨٢ .

(١٠٠) راجع مقالنا ، المذكور ، عن التدويل ... ، ص ٦٠ .

(١٠١) وكالة رويتر ، ٢٥-٦-١٩٧٢ .

(١٠٢) الاوريان ، ١٦-٢-١٩٧٤ .

(١٠٣) النهار ، ٩-٦-١٩٧٤ .

(١٠٤) الانوار ، ١٣-٨-١٩٧٢ .

(١٠٥) النهار ، ٨-٨-١٩٧٤ . وراجع مقالا عن : المشاريع الصهيونية وجنوب لبنان ، في مجلة مركز الدراسات الفلسطينية ، جامعة بغداد ، عدد اكتوبر ١٩٧٦ ، ص ٨٣ .

(١٠٦) النهار ، ٨-٨-١٩٧٤ .

(١٠٧) النهار ، ٩-٦-١٩٧٤ .

(١٠٨) من حديث له لاذاعة مونت كارلو . نقلا عن السفير ، ٧-١٢-١٩٧٥ .

(١٠٩) النهار . ٤-١٢-١٩٧٦ .

(١١٠) النهار . ٢٨-٢-١٩٧٧ .

(١١١) النهار . ٣-٣-١٩٧٧ .

(١١٢) النهار . ٥-٣-١٩٧٧ .

حياد لبنان او تحييده يعني :

عزله وعزلته

النائب **ادوار حنين** (*)، أمين عام «الجبهة اللبنانية» ، كتب مرة عن الحياد اللبناني ، فاعتبر « الخارجين على الحياد خارجين على لبنان بالذات» ، وحدّد مفهومه للحياد بالعبارات التالية :

« الحياد الذي ينشده اللبنانيون أصيل ومعقد ، فهو حياد عن الشرق والغرب ، حياد عن الابعدين والاقربين ، حياد في كل آن وحين ، في حالة حرب ، في حالة سلم ، وفي حالة تحضر وتحضير . حياد كامل ناجز ، لا ثغرة فيه ، ولا شائبة ، ولا عيب . حياد صادق، مخلص، نزيه، حكيم ، محكم ، امين ... حياد يكون حياداً وحسب . فلا هو حياد ايجابي ، ولا هو حياد عطوف ، ولا هو حياد جماعي . حياد يكون ، بالنسبة الينا ، حكومة وشعباً ، كنجم القطب ، به نهتدي وعلى ضوئه نسير » .

ورد على مآخذ المعارضين للحياد فقال اننا نطالب بالحياد ليصير من حقنا ان نقول : « ليس لبنانيـــا اي لبنـــاني لا يكون الا لبنانيا » ! ! (١) .

وفي البيان الذي وجهه **رئيس الكتائب** الى المؤتمر الخامس عشر للحزب ، طالب بحياد لبناني « يكون حياداً خاصاً ، وليس كأي حياد آخر ... » (٢) .

(*) دراسة نشرت في مجلة شؤون فلسطينية ، عـــدد ٧١ ، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٧ .

والقى النائب الكتائبي **ادمون رزق** ، محـاضرة بعنوان : « في سبيل حياد لبناني » ، فطالب بحياد لبناني دون تعريف ولا حصر ولا تخصيص . واعتبر ان لبنان المحايد « هو الأنفع لعياله والأبرّ باخوانه ، يفتح آفاق المجد لشعبه ، والامان والبحبوحة ، ويخدم العرب ، بأن يكون ملتقى لهم وموعداً ، يأتونه أصفياء ومتصافين ، يحفظونه خارج الخلافات والنزاعات ، ليوم مصالحة وتفاهم ، لأماسٍ حميدة وجلسات أنس ومودّات » (٣) .

بهذه البلاغة الكلامية ، وبهذا الاسلوب العاطفي المنمـق الغامض ، يعالج معظم اركان « الجبهة اللبنانية » وانصارهم فكرة الحياد اللبناني . ومع ان هذه الفكرة ليست بالجديدة ، فهي تطرح علينا اليوم لاعتقاد انصارها ان الظروف السياسية الراهنة تسمح بتحقيقها .

ومشروع الحياد ، كمشروع التدويل او القوات الدولية او الكانتونات ، من وحي واحد ، ويستهدف اغراضاً متشابهة . وطرح هذه المشاريع في فترات معينة ، واثارة الجدل حولها ، وتجنيد بعض الاقلام للدعوة لها، اصبح خطة معروفة ومفضوحة . ولعل وضع الحركة الوطنية ، في لبنان وبقية الاقطار العربية ، هو المؤشر الصحيح لمعرفة توقيت ظهور هذه المشاريع او اختفائها ، فعندما تكون هذه الحركة في مرحلة مد وانطلاق تختفي كل دعوة مشبوهة ، فاذا ما اصيبت بنكسة او تعرضت لانحسار ، اطلت الافكار والمشروعات الخبيثة من جحورهـا وسعت الى فرض وجودها وترسيخ اقدامها . وسنلمس هذه الحقيقة في **القسم الثاني**

من بحثنا المخصص للحديث عن الدعوة للحياد كما ظهرت في السياسة اللبنانية والفكر الانعزالي اللبناني . امـا **القسـم الاول** فسنكرسه لحديث موجز عن مفهوم الحياد وتطوره .

●

القسم الاول : لمحة عن مفهوم الحياد وتطوره

اولاً ــ مفهوم الحياد قبل الحرب العالمية الاولى

الدولة الحيادية او المحايدة هي الدولة التي تمتنع ، بمحض اختيارها ، عن الاشتراك في حرب قائمة بين دولتين او اكثر . وليس في القانون العام ما يلزم الدول بالتزام الحياد ، فلكل دولة ، بما تملك من سيادة ، مطلق الحرية في الاشتراك في الحروب المشروعة او البقاء بمعزل عنها والاحتفاظ بعلاقاتها السلمية مع الجميع . غير انه يترتب على الدولة التي تفضل التزام الحياد اتباع سلوك معين تجاه الدول المتحاربة وتحمل بعض التصرفات الصادرة عنها . وهذا ما يعرف بقانون الحياد . ولا علاقة لهذا القانون بقانون الحرب الذي يحكم وينظم العلاقات بين المتحاربين .

ونظام الحياد يقوم على ركيزتين : واجبات المتحاربين التي تقضي باحترام السيادة الاقليمية ، وحرية التنقل والاتصال للدول المحايدة ، وواجبات المحايدين التي تقضي بالامتناع عن كل تدخل في النزاع ، وبالتعامل مع المتحاربين دون تحيز او انحياز .

ومفهوم الحياد لم يتبلور ، قانوناً وممارسة ، الا منذ زمن قريب . ففي الفترة التي كانت فيها العلاقات الدولية تخضع لسيطرة القوى

البحرية الكبرى (مثل انكلترا وهولندا)، لم يكن للحياد وجود، لان هذه القوى كانت لا تعترف بحياد الآخرين ولا تقيم وزناً لمصالحهم.

ومنذ نهاية القرن الثامن عشر، ومع حدوث شيء من توازن القوى بين الدول الكبرى، اخذ الحياد يظهر وينمو ويرتدي اشكالاً مختلفة. وكان لموقف الولايات المتحدة الاميركية، في هذا الصدد، اهمية خاصة. فالبيانات التي صدرت عن الرئيس جورج واشنطن في عامي ١٧٩٣ و١٧٩٤، وقانون الحياد الاميركي الصادر في ٥ ـ ٥ ـ ١٧٩٤ (والمجدّد في العام ١٨١٨) تشكل العناصر الاساسية للمارسة الدولية في حقل الحياد.

وجرت محاولات لتحديد القواعد التقليدية للحياد، وتقنين واجبات المحايدين، لم تكلل بالنجاح، فبقيت هذه القواعد والواجبات مطاطة تسمح للمحايد بتقديم كل المساعدات الى المحاربين ومنها مرور جيوشهم في ارضه والتحاق مواطنيه بجيوشهم. ان اعتماد الدول الاوروبية في حروبها على المرتزقة السويسريين قد استمر حتى العام ١٨٤٨، اي الى ان حرّم ذلك الدستور الفدرالي. وكان اعلان باريس لعام ١٨٥٦ حول الحرب البحرية اول اتفاق دولي يعالج موضوع الحياد. ولكن الفضل في اقرار التنظيم الدقيق والتفصيلي لحقوق المحايدين وواجباتهم يعود الى المؤتمر الثاني للسلام الذي عقد في لاهاي في العام ١٩٠٧.

ثانياً ـ مفهوم الحياد في القرن العشرين

تعرض مفهوم الحياد، في الحرب العالمية الاولى، لانقلاب في القيم. لقد انتشرت فكرة جديدة تنادي بالزام كل دولة باتخاذ موقف من المعتدي. فالحرب لم تعد مجرّد مبارزة دموية لا علاقة للمحايدين بها، بل اصبحت موجهة ضد الاسرة الدولية جمعاء تحتم على كل دولة التعاون والتضامن لقمعها.

وتسربت هذه الفكرة، ولو بشكل متواضع، الى ميثاق عصبة الامم. فواضعو الميثاق لم يجرؤوا، في الحقيقة، على اعلان الغاء نظام الحياد لئلا ينالوا من مبدأ سيادة الدول، فتبنوا حلاً يعتمد مبدأ التمييز بين الحروب المشروعة، اي الحروب التي يجيزها الميثاق، والحروب غير المشروعة، اي الحروب التي تنتهك حرمة الميثاق. ففي الحالة الاولى يتم تطبيق المفهوم القديم للحياد التقليدي، وفي الحالة الثانية يعمل بالمفهوم الجديد للحياد الذي سمي بالحياد «الموصوف»، او الحياد الذي تنص عليه المادة ١٦ من الميثاق، ومفادها ان اعضاء العصبة، ممن يُعفون من الاشتراك في انزال العقوبات العسكرية بالمعتدي، ملزمون بالاشتراك في التدابير الجماعية ذات الطابع المالي او الاقتصادي، وبالسماح للجيوش الاجنبية المتعاونة على قمع المعتدي بالمرور في اقاليمها. اما بالنسبة الى الدول غير الاعضاء في العصبة فتستطيع التزام الحياد حتى في الحروب التي لا يقرها الميثاق.

وفي بداية الحرب العالمية الثانية، اصيبت الاصول التقليدية

للحياد بنكسة من جراء العمل بقواعد تتعارض مع المفهوم التقليدي للحياد . لقد طرأ تغير واضح على وضع بعض الدول المحايدة ، وفي طليعتها الولايات المتحدة ، فقامت ، في فترة حيادها في بداية الحرب ، بدور « اللامحارب » ، فلم تشترك فعلاً في العمليات الحربية الدائرة بين المتحاربين ، ولكنها تدخلت في النزاع باتخاذها تدابير دبلوماسية واقتصادية لصالح احد الطرفين المتنازعين . فقانون الحياد الاميركي الصادر في ٤ – ١١ – ١٩٣٩ أجاز ، مثلاً ، تصدير الاسلحة للمحاربين مشترطاً دفع ثمنها ونقلها بوسائلهم الخاصة .

ومع ظهور الامم المتحدة خيل الى البعض ان المفهوم التقليدي للحياد قد زال ، لان الميثاق الامي قد تولى تنظيم الامن الجماعي الذي يجعل الرد على كل تهديد للسلام مهمة جماعية تشترك فيها كل الدول الاعضاء . غير ان الفقهاء الدوليين على خلاف حول هذه الفكرة .

ويبدو لنا ان احكام الميثاق نفسه ، بالاضافة الى الممارسة التي سارت عليها الامم المتحدة ، منذ العام ١٩٤٥ ، تثبت ان قانون الحياد التقليدي لم يطرأ عليه اي تغيير منذ توقيع اتفاقيات لاهاي . فمن حق الدول غير الاعضاء في المنظمة العالمية الالتزام بحالة الحياد في كل حين . واذا عجز مجلس الامن عن اتخاذ قرار حاسم ضد دولة معتدية بسبب استعمال حق النقض ، فمن حق الدول الاعضاء اعتماد الحياد ، بل ان الامم المتحدة نفسها قد شجعت ودعمت موقف الدول الحيادية ، ففي اتفاقيات جنيف ،

المبرمة في ١٢ – ٨ – ١٩٤٩ ، عهدت الى هذه الدول بالسهر على تنفيذها . وعند ابرام الهدنة في كوريا ، دعت المنظمة السويد والهند (اللتين اعلنتا حيادهما) وسويسرا (ذات الحياد الدستوري الدائم ، وغير العضو فيها) الى تأمين المراقبة على الهدنة ووقف اطلاق النار . وفي العام ١٩٥٥ ، وافقت المنظمة على انضمام النمسا اليها بعد اعتراف الدول بحيادها الدائم (٤) .

ثالثاً – الحياد الدائم

والحياد ، في القانون الدولي العام ، نوعان : موقّت ودائم ، فالموقّت موقف تلتزمه الدولة – كما رأينا – تجاه حرب معينة . اما الدائم فوضع قانوني تتعهد فيه الدولة الحيادية بعدم اللجوء الى القوة ، كما تتعهد الدول الكبرى او المجاورة باحترامه وضمانه . والدول المحايدة ، بشكل دائم او موقّت ، تخضع لنفس الواجبات وتتمتع بنفس الحقوق . وواجباتها على نوعين :

– **واجبات منع** تقضي بمنع اي من المتحاربين من القيام بأي عمل من اعمال الحرب في اقليم الدولة المحايدة .

– **وواجبات امتناع** تفرض على الدولة المحايدة الامتناع عن تقديم اية مساعدة لاحد الاطراف المحاربة .

اما حقوقها فتتلخص بما يلي :

– احترام سيادة الدولة المحايدة وسلامة اقاليمها .

– وحرية العلاقات التجارية بين الدول المحايدة ، او بينها وبين المحاربين .

ـ واحترام رعاياها وصيانة اموالهم في حال وجودهم في اقاليم الدول المحاربة ، او في الاقاليم التي تحتلها هذه الدول . واحترام الرعايا يستلزم عدم تحميلهم من الاعباء والقيود اكثر مما يتحمله الاشخاص الآخرون . الا ان الدول المحاربة تصبح في حل من احترامهم اذا قاموا باعمال تتنافى مع حياد دولهم .

ومن الدول التي وضعت في حالة حياد دائم في القرن الماضي : سويسرا في العام ١٨١٤ ، وبلجيكا في العام ١٨٣١ ، ولوكسمبورج في العام ١٨٦٧ . وكان لكل حياد ظروفه واغراضه . ومع ان المانيا كانت من ضمن الدول الضامنة لحياد الدولتين الاخيرتين ، فلم تتورع عن غزوهما في الحرب العالمية الاولى ، مما دفعهما الى التخلي عن نظام الحياد . وفي السنوات الاخيرة فُرض الحياد الدائم ، لاسباب تتعلق بالمساومات والخلافات بين الكبار ، على دولتين : النمسا في العام ١٩٥٥ ، واللاووس في العام ١٩٦٢ .

والحياد الدائم نظام اوجدته السياسة الاوروبية في القرن التاسع عشر لتحقيق غرضين : حماية الدول الضعيفة التي يعتبر وجودها ضرورياً للمحافظة على التوازن الدولي، ثم حماية السلام العالمي باقامة حاجز عازل بين دولتين قويتين لتجنب الاحتكاك او التصادم بينهما (٥) .

فالمصلحة الخاصة للدول الكبرى هي العامل القوي الذي يملي عليها فرض الحياد على بعض الدول الصغرى ، والتعهد بضمانه واحترامه . «التاريخ ينبئنا بأن مصلحة المانيا هي التي كانت السبب في احترام حياد بلجيكا ولوكسمبورج ، والسبب كذلك

في انتهاكه . وحياد سويسرا ، ان كان قد حظي في البداية ، بشيء من الاحترام فلأن جيرانها (او اثنين منهم على الاقل) كانوا اقوياء ، وكان لكل منهم مصلحة خاصة في الحفاظ على هذا الحياد . ولكن ، ما ان تغير الوضع واستطاعت احدى الدول المجاورة (وهي فرنسا النابليونية) التغلب على الآخرين حتى اصبح حياد سويسرا بالنسبة اليها « كلمة جوفاء » ، فعمدت الى ضم قسم من الكانتونات السويسرية اليها . واحجام هتلر عن مهاجمة سويسرا لم يكن بدافع الاحترام لحيادها ، بل لانه كان يصعب عليه ، قبل اجتياح هولندا وبلجيكا وفرنسا ، احتلال بلد كسويسرا يتكون من جبال شاهقة ويتمتع بجيش شديد المراس . وبعد ان احتل معظم اوروبا لم يعاود التفكير في غزو سويسرا لانه لم يعد لها ولحيادها اهمية استراتيجية (٦) .

رابعاً ـ الحياد والتحييد

المطالبون بالحياد اللبناني يستعملون غالباً كلمة : تحييد . والفرق شاسع بين الحياد والتحييد في القانون الدولي العام . فالحياد يطبق على دولة مستقلة بكاملها ، بينما لا يطبق التحييد الا على جزء من اقليم دولة معينة . والحياد لا يعني حرمان الدولة من حق التسلح ، بينما يحتّم التحييد تجريد الجزء المحيد من السلاح .

وللتحييد اغراض ، اهمها : ابعاد الخصومات العسكرية عن منطقة متنازع عليها ، او حماية بلد من خطر الاعتداء المفاجئ عليه ، او توفير ضمانات أمنية لدولة مجاورة ... وقد ينشأ التحييد

باتفاق جماعي . وقد يُفرض احياناً على دولة دون ان تكـــون طرفاً في المعاهدة . وكثيراً ما يكون التحييد من اجل تطبيق بعض الانظمة الدولية على القنوات و المضايق والانهار .

ومن اشهر الامثلة على التحييد : تحييد منطقة السافوا الفرنسية (ما بين عامي ١٨١٥ و١٩١٩) ، وتحييد جزر آولاند بــين روسيا وفنلندا بعد حرب القرم ، وتحييد المنطقة الواقعة بين السويد والنروج بعد زوال الاتحاد بينهما في العام ١٩٠٥ ، وتحييد قناة السويس والمضايق التركية في بعض الفترات الزمنية .

ومما لا شك فيه ان المنادين بتحييد لبنان لا يقصدون البتة تحييد قسم منه . انهم يجانبون التعبير الصحيح ، فهم يبغـــون تحييد لبنان كله ، اي تحويله الى دولة حيادية تعلن حيادهـــا في دستورها ، وتعترف به وتضمنه بقية الدول . ان كلمة تحييد ، في مخيلاتهم وامانيهم ، مرادفة لكلمة حياد قانوني .

■

القسم الثاني : فكرة الحياد في السياسة والفكر اللبنانيين

اولاً ـ سياسة الحياد اللبناني بعد الاستقلال

فكرة الحياد اللبناني يعود تاريخها الى الايام الاولى للاستقلال . وقد اثيرت آنذاك بمناسبة البحث في تحديد معالم السياسة الخارجية . وتحمس لها زعماء الاستقلال لسببين : دولي وعربي . ففرنسا ، التي رضيت مكرهة بمنح الاستقلال للبنان ، ارادت تقييده بمعاهدة تحفظ لها بعض الامتيازات دون بقية الدول . ورفض لبنان ذلك واصر على عدم التمييز بين فرنسا وغيرها من الدول التي كان لها

دور في نيل الاستقلال . وكانت فكرة الحياد وقتئذ تعني عدم التمييز ، من حيث التعامل الخارجي ، بين دوله واخرى .

اما المبرر العربي لاتباع سياسة الحياد في لبنان فيتلخص في تجنب الصراع الذي كان قائماً بين المعسكـــرين : الهاشمي (الاردن والعراق) والسعودي (السعودية مدعومة بنظام الملك فاروق) . فالخلاف لم يكن عقائدياً ، بل تسابقاً وتهافتاً على الزعامة والسيطرة . ولهذا فضل لبنان التزام الحياد ازاء المعسكرين ، والقيام بدور حمامة السلام ، والاستفادة من خيرات العرب . وعادت هذه السياسة بالفوائد الجمة على الطبقة الحاكمة في لبنان فجعلتها شعارا للدولة .

فالحياد اللبناني اذن « ليس حياداً ايديولوجياً ، بمعنى انه حكم على سياسة ما انها خير وعلى اخرى انها شر . وهو ليس حياداً طموحاً ، بمعنى انه مساهمة في حل مشاكل العالم عن طريق السياسة الحيادية ، كما هو الامر بالنسبة الى الهند مثلاً . وهو ليس حياداً قانونياً ، كالنمسا وسويسرا . ولكنه حياد عملي واقعي ، هو اشبه ما يكون بسياسة نفض اليد وعدم حرق الاصابع بنـــار الخصومات والمشاكل الدولية . فالعمل ، اي عمل ، مجازفـــة . والرأي ، اي رأي ، يسبب مشاكل ومتاعب . والحكمـــة كل الحكمة في حركة باطنها سكون ، وكلمة باطنها التنصل » (٧) .

غير ان هذه السياسة التي كان لها ما يبررهـــا في السنوات الاولى لعهد الاستقلال لم تعد صالحة للاستمرار ، ولم تعد قادرة على مواكبة الاحداث المستجدة وارضاء الطموح اللبناني ، ولا

سيما بعد بروز عاملين : قيام اسرائيل التي اصبحت تهدد ، باطماعها التوسعية ، لبنان وبقية دول المنطقة ، ثم تغير طبيعة الخلافات العربية التي اصبحت خلافات حول العقائد والمبادئ والاتجاهات السياسية والاجتماعية .

وكان من المفروض ان تقلع الطبقة الحاكمة عن خطة الحياد السابقة ، ولكنها لم تفعل ، لاسباب تتعلق بمصالحها ومكاسبها المادية . بل انها في منتصف الخمسينات ، حاولت خداع الرأي العام اللبناني والعربي وتمويه حقيقة انحيازها الى الغرب الامبريالي ، فادعت ان الحياد اللبناني ليس سوى امتداد طبيعي للميثاق الوطني الذي يدعو الى تخلي لبنان عن الارتباط العضوي بالشرق والغرب على حد سواء . وهذا الادعاء الذي يرمي الى ربط سياسة الحياد اللبناني بالميثاق الوطني ذكّر زميلنا الدكتور جورج ديب بقصة عمرو بن العاص وابي موسى الاشعري ، التي انتهت بخلع الامام علي وحده ، لان الحياد ، كما ارادوه وطبقوه ، ادى الى التخلي عن العرب فقط والانحياز الى الغرب، وحافظ على الفكرة اللبنانية القديمة القائلة بأن لا حماية للبنان بغير الضمانات الاجنبية (٨) .

ثانياً ــ ارتباط فكرة الحياد بالاوضاع السياسية

وعندما تعرض الوطن العربي ، بعد نجاح الثورة المصرية وتحقيق التقارب بين مصر وسوريا الذي انتهى بالوحدة، لأشرس هجمة امبريالية استهدفت تفتيت وحدته القومية والمصيرية وزجه في احلاف عسكرية غربية ، بادر البعض في لبنان ، متستراً

بأقنعة براقة ، الى اقتراح تدويل حياد لبنان . وكان الرئيس شارل حلو (الذي كان يكتب في الصحافة في العام ١٩٥٨) اول من عالج هذا الموضوع معتبراً ان تدويل الحياد مخرج للبنان من المأزق السياسي الذي يتخبط فيه . والمأزق لم يكن ، في الحقيقة ، مأزق الشعب . لقد كان فقط مأزق الخائفين من نتائج اول خطوة وحدوية ، واللاهثين وراء الضمانات الاجنبية بأي شكل من الاشكال .

ومنذ ذلك الحين ، ارتبطت فكرة الحياد اللبناني بالاوضاع والمتغيرات السياسية في المنطقة العربية ، فواكبت ، بخفر وحياء ، كل حدث مهم ، حتى اذا ما هدأ او زال ، اعتلت المنابر تقنع الناس بفضائلها . والحدث قد يكون انتصاراً للحركة العربية ، وقد يكون انهزاماً . لا فرق في ذلك ، ففي حالتي المد والجزر ينشط المنادون بالحياد . ان المد العربي يرهبهم فيتوهمون انه موجه ضدهم . والجزر العربي يريحهم فيسارعون الى اغتنام الفرصة لانتزاع لبنان من « الخلية » العربية وانقاذه من « الورطة » الفلسطينية .

فطرح فكرة الحياد كان اذن ، منذ اواخر الخمسينات ، يعقب الاحداث العربية البارزة . ومعرفة هذه الاحداث مؤشر ضروري يساعدنا على تفسير سلوك المبشرين بالحياد . فرئيس الكتائب تقدم بمشروع رسمي لتحييد لبنان الى مجلس الوزراء عندما كانت الوحدة المصرية السورية في عزها . وأثار فكرة الحياد في بيانه الافتتاحي للمؤتمر العاشر للحزب ، المنعقد في

اواخر ايلول (سبتمبر) ١٩٦٧ ، عندما كان العرب في فترة انهيار وتفكك على اثر هزيمة حزيران (يونيو) . والنائب الكتائبي ادمون رزق ، القى في مستهل العام ١٩٦٨ ، وفي النادي الثقافي العربي ، محاضرة دعا فيها الى تدويل الحياد اللبناني ، بعد موافقة الدول العربية والدول الكبرى ، ثم ابلاغ ذلك الى الامم المتحدة التي تعتبر موافقتها ضمنية بمجرد تسلم الاعلان الدستوري للحياد دون الاعتراض عليه (٩) . وقد فعل ذلك عندما كانت القضية العربية تمر بأحلك الظروف . والدكتور شارل مالك ، القى محاضرة في الجامعة اليسوعية ، بعد ضرب مطار بيروت بأقل من شهر ، طرح فيها ، بأسلوبه « الفلسفي » المبطن ، فكرة الحياد اللبناني (١٠) . وامانة سر « لجنة البحوث اللبنانية » المنعقدة في جامعة الروح القدس (الكسليك) ، اصدرت في اثناء الحرب الاهلية ، دراسة تنادي بالحياد الدائم للبنان (١١) . وقد تبنى الكتائبيون ما جاء فيها ونشروها دون الاشارة الى مصدرها ، في كتاب « العمل » الشهري الذي وُزّع مؤخرا (١٢).

وكما تتأثر الدعوة للحياد بالاوضاع السياسية العربية فانها تتأثر كذلك ، احياناً بالاعتبارات والمصالح الشخصية . ويكفينا الاستشهاد بالرئيس حلو الذي اضطر ، في العام ١٩٦٤ ، اي بعد ست سنوات من طرح اقتراحه بتدويل حياد لبنان ، الى اعلان التراجع عنه واصدار بيان توضيحي نُشر في صحيفتي (الاوريان والجريدة) وجاء فيه : « ان مشروع تدويل حياد لبنان قضت به ظروف معينة ، وقد انتفت هذه الظروف ولم يعد

المشروع وارداً في ذهنه بتاتاً » . وتفسير هذا التراجع يكمن في ان الرئيس حلو كان ، في هذه الفترة ، مرشحاً لرئاسة الجمهورية . « وبعد اذاعة هذا البيان بـ ٣٦ ساعة ، وافق المجتمعون في فندق كارلتون على انتخاب شارل حلو رئيساً للجمهورية » (١٣) .

والموضوعية تقضي بأن نعترف بالتزام الرئيس حلو ، خلال مدة ولايته ، بالتعهد الذي قطعه على نفسه ، وبتحذيره ، في بعض المناسبات ، من مخاطر فكرة الحياد في النزاع العربي الاسرائيلي . وقد أدلى مرة بحديث لمجلة « الاكسبريس » الفرنسية قال فيه : « كان البعض يتمنى ، امام مصاعبنا الحالية ، ان نعلن حيادنا في النزاع . ان ذلك وهم . موقعنا الجغرافي وروابطنا المختلفة مع العالم العربي تجعلنا ، بالطبع ، متضامنين مع العالم العربي . ان الانعزالية فكرة خاطئة وملجأ خاطىء . ان مصيرنا مرتبط ، الى حد كبير ، بمصير المنطقة كلها » (١٤) .

ولكن الموضوعية تقضي كذلك بالاعتراف بأنه غيّر ، خلال الحرب الاهلية ، موقفه وعاد الى الحديث عن « لبنان سويسرا الشرق » ، والتساؤل : « ولماذا لا يكون لبنان سويسرا الشرق على الصعيد السياسي ؟ » (١٥) ، مما يثبت تأثر دعوة الحياد ، احياناً ، بالعوامل والانفعالات الشخصية الآنية .

ثالثاً ــ التشبه بحياد سويسرا

وعلى ذكر سويسرا نشير الى ان المنادين بالحياد اللبناني يضعون دائماً نصب اعينهم واعين مواطنيهم المثل السويسري ، ويطالبون بالاقتداء به ، مع ان التشبه بسويسرا ، في هذا المضمار

لا يجوز . وذلك لاسباب عديدة :

ان حياد سويسرا كان نتيجة اوضاع اوروبية وحصيلة ملابسات سياسية خاصة لم يعرفها لبنان . وحيادها لم يحمها من الغزو النابليوني . ولا علاقة لحيادها بتعفف هتلر عن اجتياحها. وحيادها سلبي انعزالي انكماشي يهدف الى التنصل من كل قضية دولية ، ولو كانت انسانية ، والى تجاهل كل خلاف دولي ، ولو كان فيه هلاك العالم ، والى تجنب المشاركة في اي مجهود بناء ، ولو كان الغرض منه توفير الرفاهية للناس وتأمين المزيد من السلام والوئام في الكون . وهذا النوع من الحياد المقيت يتعارض مع ما يتمناه انصار الحياد للبنان من انفتاح على العالم لنشر رسالته « الحضارية » . وحياد سويسرا مادي نفعي اناني ، غرضه الرئيسي اجتذاب الرساميل الاجنبية لتوظيفها في خدمة الامبريالية العالمية وصنع الاسلحة الفتاكة (١٦) . ثم ان سويسرا ليست مهددة بخطر صهيوني جاثم على الحدود يترقب الفرص للانقضاض عليها . ومع انها ليست مهددة بأي خطر في الوقت الحاضر ، فهي تحرص دوماً على ان يكون لديها جيش نظامي قوي (١٧) . ولعل ذلك يتنافى مع ادعاء البعض من انصار الحياد بأن قوة لبنان في ضعفه ، وبأن الصداقات الدولية قادرة على حمايته من كل اعتداء .

رابعاً ـ حجج المنادين بالحياد اللبناني

ما هي الحجج التي يدلون بها لدعم موقفهم ؟ ان حججهم لا تتسم دائماً بالوضوح والترابط . انهم يخلطون غالباً بين الحياد

كنظام قانوني وبين السياسة الحيادية التي تمارسها الحكومة في بعض المجالات وتجاه بعض القضايا ، مما يدل على عدم معرفة عميقة بقواعد الحياد واسسه ، وعدم وضوح في الصورة المرسومة للحياد . والغريب ان بعضهم يتحدث عن الحياد اللبناني كأنه سياسة ينص عليها الدستور ، او سلوك متفق عليه من قبل الجميع ، او امر مسلم به لا يقبل الجدل . ولا نستبعد ان يكون ذلك من نتائج طغيان احلامهم وامانيهم على تفكيرهم ، وحجب معالم الواقع عنه . ولو القينا نظرة على آرائهم لوجدنا ان حججهم تتلخص بالنقاط التالية :

١ ـ المطالبة بالحياد **ليتمكن لبنان من تأدية دوره الاقليمي ورسالته الكونية** ، « فأول ما يفترض فيه ان يكون اميناً نحو نفسه ، غير متنكر لشخصيته ، او مساوم عليها ، او متهرب منها ، او مزيف لها ، او خجول بها ! » (١٨) .

وتعابير : الدور الحضاري ، والرسالة الكونية ... تتردد كثيراً في كتابات البعض . ولعل مصدرها حب المبالغة والاغراق في الخيال الجامح او المجنح . وتلك صفة غير مستحبة تنطوي على عدم استقرار نفسي . والمرحوم كمال يوسف الحاج كان يتحدث عن « رسولية لبنان » ويقول ان « لبنان مكلف اكثر من غيره . لقد دعاه القضاء والقدر الى رسولية عاجلة في الوقت الحاضر ... ان يلعب الدور الحضاري الذي تحتاج اليه الشعوب انطلاقاً من قضية فلسطين » (١٩) .

٢ ـ اعتبار **مبدأ الحياد اللبناني مبدأ يفرضه الواقع اللبناني** ،

ومبدأ كياننا يرسخ قواعد الكيان. «وعندما يكون الحياد مبدأ كيان يصير الحياد، في مراتب القيم، مثله مثل كل قيمة اخيرة من اجلها يحيا ابناء الشعوب، ومن اجلها يموتون» (٢٠).

٣ ـ الاعتقاد بأن **حرص لبنان على الحرية والديمقراطية، والوضع الداخلي فيه يفرضان عليه الحياد (٢١).**

٤ ـ الايمان **بأن في الحياد** «**خير مخرج للبلاد من ازماتها السياسية والاجتماعية والروحية**» (٢٢).

٥ ـ المناداة بالحياد **ليكون للبنان علاقات طيبة مع جميع الدول.**

اننا نعتقد ان هذه الاهداف او المزايا التي ينسبها انصار الحياد اليه يمكن ان تتحقق دون ان يكون لبنان دولة حيادية. ان بامكان لبنان ان يوطد علاقاته بكل الدول، ويؤدي مهمات خيرة على الصعيدين العربي والدولي، ويعزز مكانة الحرية والديمقراطية في مؤسساته، ويجد حلولاً عادلة لازماته، دون ان يضطر الى اتباع النظام الحيادي. ولو افترضنا ان الحياد كفيل بتحقيق هذه الاهداف، فهل تتوافر الشروط المطلوبة للحياد في الوضع اللبناني؟

خامساً ـ شروط الحياد

هل بامكان لبنان ان يصبح دولة محايدة؟ او ما هي شروط الحياد؟ وللتبسيط نقول ان الحياد يتطلب، بشكل عام، اربعة شروط اساسية:

الاول هو موافقة جميع رعايا الدولة او غالبيتهم الساحقة على مبدأ الحياد.

وهذا الشرط غير متوافر حتى، الآن، في لبنان. بل انه يصبح مستحيلاً اذا اتبعنا رأي بعض الانصار الذين يشترطون، بالاضافة الى موافقة لبنان والدول العربية، موافقة دول العالم على الحياد.

والشرط الثاني هو **موافقة الدول المجاورة على الحياد.** ومن الصعب ان نتصور قبول سوريا، التي تخوض صراعاً قومياً مصيرياً مع اسرائيل، بنظام حيادي للبنان من شأنه ان يعزله عن قضايا الامة العربية. واذا اعتبرنا الدول العربية دولاً مجاورة فان موقفها لن يختلف عن موقف سوريا. اما اسرائيل فلن توافق على حياده لان هذا الحياد سيقف عائقاً في وجه اطماعها التوسعية. ولو افترضنا انها تساهلت ووافقت فسيكون غرضها من ذلك انتزاع الاعتراف بها منه، واخراجه من المجموعة العربية، واستفراده عندما تسنح الفرصة.

والشرط الثالث هو **قدرة الدولة المحايدة على حماية حيادها بنفسها.** وسويسرا هنا تقدم الينا المثل الصالح، فقد قدر الخبراء العسكريون ان هتلر كان بحاجة الى عشر فرق على الاقل لاحتلال سويسرا. وفي التقرير الذي رفعه رئيس اركان الجيش السويسري الى حكومته، عقب الحرب، اعلن «ان سلسلة من الظروف المؤاتية جعلت الدول المتحاربة الكبرى تنتهي في حساباتها الى ان اي عمل عسكري ضد سويسرا يحمل بين طياته احتمالات للخسائر تفوق مجمل الارباح المبتغاة. وكان العامل الاهم في

حساباتها ... صلابة جيشنا ومزاياه القتالية » (٢٣) . واذا كان لبنان المتعاون مع الاشقاء العرب يجد صعوبة في الدفاع عن نفسه فكيف سيكون شأنه عندما يصبح محايداً ومسؤولاً وحده عن حماية ارضه وصيانة حياده ؟

والشرط الرابع هو **ان يكون الحياد في مصلحة الوطن وملائماً لحاجاته** . فالبعض يعتقد ان للحياد اللبناني ميزتين اساسيتين : تجنيب لبنان شر اسرائيل ، وبالتالي تخفيف عبء الاستعداد العسكري عن كاهله ، ثم تأمين اسباب الازدهار له . ولكن الحياد الذي يستدعي المزيد من القوة العسكرية يزيد اعباء لبنان ولا يخففها . واما الازدهار المنتظر فلن يكون من نصيب لبنان الحيادي . فالرساميل التي تتدفق على لبنان عربية في معظمها ، وهي ستتوقف او تقل عندما يشعر اصحابها بابتعاد لبنان عن مسيرة العروبة . والدول الغربية تتعامل اقتصادياً مع لبنان لانه مركز انطلاق نحو المجالات العربية ، فان فضّل العزلة بحثتْ عن منطلق آخر لنشاطها . ثم ماذا سيكون موقفه من المقاطعة العربية لاسرائيل ؟ وهل من مصلحته التخلي عن تعاطفه مع العرب ليعزل نفسه في حياد لا مبرر له سوى التهرب من مسؤولية الاستعداد لمجابهة الخطر الاسرائيلي ، اي التضحية ببعض المكاسب الآنية في سبيل ضمان مستقبله وكيانه وازدهاره في المنطقة ؟ (٢٤) .

فهذه الشروط كلها غير متوافرة بالنسبة الى لبنان . وقد وافق الدكتور شارل مالك على ذلك عندما استعرض هذه الشروط

واستنتج ان « ليس واحد من هذه الاسس الاربعة قائماً حتى الآن بالنسبة للبنان » (٢٥) .

وابان اشتداد الدعوة للحياد ، كرس الصحافي ميشال ابو جودة احدى افتتاحياته لهذا الموضوع ، فعرّف الحياد بأنه الاستغناء او الاكتفاء الذاتي وتساءل عما اذا كان هذا الشيء الاساسي متوافر لدى الشعب اللبناني ليكون على الحياد المطلق . واجاب بالنفي مؤكداً ان لبنان ، منذ تكون الجمهورية اللبنانية ، وخلال الانتداب ، وبعد الاستقلال ، وحتى الآن ، لم يكن بلد الاكتفاء الذاتي اقتصادياً او اجتماعياً او ثقافياً او سياسيا (٢٦) .

سادساً — النزعة الانعزالية وراء دعوة الحياد

اذا كان المنادون بالحياد يدركون (على الاقل في اعماقهم) صعوبة الوصول الى هذا النظام ، فلماذا يصرون من وقت الى آخر ، على طرحه والدفاع عنه ؟ او ما هي الاغراض والدوافع الحقيقية الكامنة وراء دعوتهم ؟

الاغراض كلها تنطلق من مصدر واحد ، هو النزعة الانعزالية القديمة المتجددة . وغالبية اصحاب النزعة اناس متحجرون يعيشون ، فكراً ووجداناً ، في عصر غير عصرنا . وهم يريدون عزل لبنان عن محيطه العربي ، ومنعه بالتالي من التفاعل مع الحركة القومية العربية والاسهام الجدي في حل القضية الفلسطينية . وهم يسعون كذلك الى عزله عن قضايا الدول النامية والتيارات والتحركات الانسانية في العالم ، والحيلولة دون اسهامه في الانتفاضات التحررية التي يحفل بها العالم ، ودون تكتله مع الفئات الخيرة في مختلف

الاقطـــار لتكوين قوة ضاغطة او رادعة تقف في وجه العابثين بمستقبل البشرية .

ومحاولات الانعزاليين اخذت، في الآونة الاخيرة، تتجه شطر عزل لبنان عربياً ، لان عزله عربياً ، اي قومياً ، يؤدي ، حُكماً وآلياً ، الى عزله فلسطينياً . اما مسألة عزله عن العالم النامي والتيارات التحررية العالمية فتتم ، في رأيهم ، تدريجياً وبشكل طبيعي ، بعد قطع وشائجه وصلاته بمحيطه العربي .

وتهيّبوا في البداية، الكشف مباشرة عن نياتهم ، فعمدوا الى اسلوب ذكي يبعد عنهم الشبهات . لقد اخذوا ، خلال دعوتهم للحياد ، يُطنبون في امتداح دور حمامة السلام الذي يقوم به لبنان بين الاقطار العربية ، ويؤكدون على ان حياده لا يتنافى مع عضويته في الامم المتحـــدة ، لان الميثـــاق الاممي « يفسح للحياد مجالاً اكيداً » (٢٧) ، ولان في الميثـــاق « ما يمكن تفسيره بأنه تشجيع على اختيار النظام الحيادي » (٢٨) ، ولا يتعارض كذلك مع عضويته في جامعة الدول العربية « ما دامت الجامعة ليست منظمة وحدوية ولا اتحادية ، ولا خوف منها على استقلالنا ... » (٢٩) .

وذهب البعض الى ابعد من ذلك – بغية القاء المزيد من الاطمئنان او التخدير في قلوب الواجفين الحذرين – فـــاشترط موافقة الجميع (اللبنانيين والعرب والعالم) على الحياد، واوحى بأن تحقيقه سيكون لخير العرب وسيتم بارادتهم . فعندما تحدث رئيس الكتائب في مؤتمر الحزب عن « الحياد اللبناني الخاص »

سئل عن كيفية التوفيق بين هذا الحيـــاد وكون لبنان عضواً في الاسرة العربية ، فأجاب : « ليس ما يمنع ان يكون لبنـــان حياديا بالاتفاق مع الدول العربية ، فيكون الاخ المصلح بينها والترجمان بين العرب والخارج ، ولا احد غير لبنان يستطيع القيام بهذا الدور » (٣٠) .

وحاول البعض الآخر ايهام العرب بأن حياد لبنان مؤقت او ظرفي ، وبأنه لم يقم الا بسبب كثرة الخلافات بينهم ، وبأن « لبنان سيتخلى عن حياده في العالم العربي يوم يصبح فيه هذا العالم على وئام ... » (٣١) . وهذا الاجتهـــاد في تفسير مبرر قيام الحياد اللبناني لا ينسجم مطلقاً مع فكرة « الرسالة الكونية » وضرورة الحياد لتعزيز الديمقراطية والحرية . وفي ذلك برهان على اضطراب مفهوم الحياد لدى انصاره .

سابعاً – موقف لبنان المحايد من الجامعة واسرائيل

وعندما اتسعت الحملة المنادية بالحياد ، طرح على رجـــال الفكر السؤالان التاليان : هل يؤدي حياد لبنان الى انسحابه من جامعة الدول العربية ؟ وهل يقود الى الاعتراف باسرائيل والتعامل معها ؟

وعبر بعضهم بصدق ووضوح عن رأيه ، فأجاب الاستاذ **باسم الجسر** ، مثلاً ، بالايجاب عن السؤالين واعتبر « الحياد الذي لا يعترف باسرائيل ولا ينسحب من الجامعة من المفارقات والمضاربات الفكرية » (٣٢) .

وادرك العميد **ريمون اده** المغزى الحقيقي للحياد فأكـــد ان معناه « اقامة العلاقات السياسية والتجارية مع اسرائيل ، وهذا ما لا يمكن ان نوافق عليه » (٣٣) . ورفض شقيقه ، الاستاذ **بيار اده** ، فكرة « الحياد تجاه قضايا الدول العربية » مؤكدا ان « هذا ما لا يقبله العقل والمنطق والمصير المشترك بين لبنان والـــدول العربية » (٣٤) .

واضطر اقطاب الحياد الى الافصاح عن رأيهم ، فترددوا في البداية ثم قرروا مسايرة التيار المعارض مكرهين . فالنائب **ادمون رزق** طمأن « المصابين بالهواجس العربية الشكلية الى ان الحياد لا يتعارض مع عضويتنا في الجامعة » ، واكد ان موقف لبنان من اسرائيل ، عند اعلان حياده ، سيظل كما هو (٣٥) . وكان الدكتور **شارل مالك** اشد صراحة عندما استنتج ان تحييد لبنان يحتم علينا « الخروج من عضوية الجامعة ، او على الاقل من الالتزام ببعض بنودها » . غير ان نباهته جعلتـــه يستدرك ويضيف: « وهذا شيء مستحيل، وحتى اذا كان ممكناً فلا يجوز » (٣٦) . ويبدو ان النتيجة كانت معبرة عما يدور في النفس اكثر من الاستدراك . ولعل الدكتور **منوال يونس** كان اشدهم صدقاً وذكاء عندما طالب الدولة اللبنانية بان تتبنى حياداً اقليمياً ، قانونياً ، علنياً ، متكافئاً ، ازاء جميع الدول العربية فقط ، دون ان يؤد ذلك الى انسحابها من الجامعة (٣٧) .

والظاهرة الغريبة التي تطالعنا لدى دراستنا للتصريحات او البيانات الصادرة عن المنادين بالحياد هي التناقض بين الاقوال

والافعال ، والتعارض بين مواقف المنتمين الى حزب او اتجاه واحد ، والتباين بين التصريحات التي يدلي بها الشخص الواحد في فترات زمنية متباعدة. ولتقديم مثل واضح نكتفي باستعراض شيء مما جاء في كتاب « العمل » الشهري ، الصادر مؤخراً عن الكتائب ، والحامل لتاريخ آذار (مارس) الماضي. وما يعنينا منه بيان ودراسة . اما البيان فصادر عن احدى خلوات الكتائب ، المنعقدة في ١٧ – ٨ – ١٩٧٥ . واما الدراسة فمتعلقة بالحياد الدائم للبنان .

في البند الثامن من البيان اكد الحزب « حرصه على الوفاء بالتزامات لبنان العربية ، كمقررات ومؤتمرات القمة ومجلس جامعة الدول العربية ومجلس الدفاع العربي المشترك ، وما انبثق عنها او تفرع منها » . ولكن الدراسة تتناقض كل التناقض مع ما ورد في البيان ومع ما ورد في العديد من البيانات والتصريحات الحزبية .

ان الدراسة تطالب ، بصراحة متناهية ، بحياد لبنان لتحقيق غرضين : تحييد لبنان عربياً ، اي اخراجه من الجامعة ، وتحييده فلسطينياً ، اي نفض يديه من قضية العرب الاولى .

تقول الدراسة : « لا تستطيع الدولة ذات الحياد الدائم ان تكون عضواً في اية منظمة سياسية اقليمية ... » . وبما ان جامعة الدول العربية ينطبق عليها هذا الوصف ، فليس بامكان لبنان ان يبقى عضواً فيها . ان الدراسة لا تعلن ذلك بوضوح ، بـــل تفضل استعمال جملة تؤدي الى نفس النتيجة، لانها تحوّل لبنان في الجامعة الى عضو مراقب او مستمع عن طريق مسخ دوره وتقزيم وجوده . فهي تقول : « ... وهكذا لن يكون بوسع لبنان

البقاء فريقاً في معاهدة الدفـــاع العربي المشترك او الاشتراك في اجتماعات اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية » .

وبالنسبة الى علاقة لبنان باسرائيل ، تنص الدراسة على ان لبنان المحايد « لا يستطيع ان يعلن كونه في حالة حرب مـــع اسرائيل » ، وانه « لن يعلن بقاءه في حالة حرب مع اسرائيل ، ولكنه لن يكون في حالة سلم معها » . والدراسة تشير الى بعض احكام الميثاق الاممي التي تمنع اللجوء الى الحرب وتلزم اعضاء الامم المتحدة بتسوية نزاعاتهم الدولية بالطرق السلمية ، كأنها تريد التأكيد على ان لبنان لن يخوض حرباً ضد اسرائيل في المستقبل .

وكل من يتأمل هذا الكلام السافر ، الذي لم يعترض عليه احد من المهللين للحياد او ممن زعموا ان حياد لبنان لا يغير شيئاً من التزاماته العربية ازاء العدو الاسرائيلي ، يكتشف النتيجة التي يقود اليها تحييد لبنان، وهي التخلص نهائياً من كل الالتزامات المترتبة على لبنان كعضو في الجامعة وطرف في معاهدة الدفاع المشترك وشريك في مهمة الذود عن المصير العربي . وكل ذلك تمهيداً لمصالحة اسرائيل بعد مهادنتها ، والتعامل معها بعد الغاء الهدنة وانهاء حالة الحرب .

■

ويبقى لنا ، في ختام البحث ، ان نبدي بعض الملاحظات :

الأولى هي ان الحياد اللبناني الذي ينشده البعض ليس غاية

لخير الوطن ، بل وسيلة لتحقيق حلم انعزالي . وبما ان الداعين له يريدون بلوغه بأي شكل او ثمن ، فقد اهملـــوا ، في معرض شرحهم لمحاسنه ، كل حديث عن مضمونه واسسه وتطبيقـــه ونتائجه . كل ما يهمهم من الحياد هو تحييد لبنان ليتسنى لهم « اقتلاع » جذور الفلسطينيين منه (كما يقول سعيد عقل في برنامج حزبه « التبادعي ») ، وقطع دابر العروبة فيه ، لان القومية العربية (كما كان يدعي كمال الحاج) تتساوى في خطرها على لبنان مع القومية الصهيونية (٣٨) ، ولان « كلمة عربي تعني الاسلام » ، ولان علماء التاريخ والجغرافيا لم يتمكنوا بعد من تحديد مسألة عروبة لبنان (كما يردد اليوم رئيس الكتائب) (٣٩) .

ولشدة اندفاعهم في سبيل انجاز مخططهم بأقصى سرعـــة ارتكب معظمهم اخطاء جسيمة في معالجته لموضوع الحياد . بل ان غالبيتهم (كما لاحظ الدكتور نعيم) لم تفهم تماماً ما تعنيه كلمة حياد (٤٠) . وفي غمرة حماستهم لمشروعهم لم يتنبهوا الى ان مبدأ الحياد يقضي بعدم الانحياز الى الشرق والغرب ، فبالغوا في هجائهم للشرق وتحاملهم عليه وبالغوا في ارتمائهم في احضان الغرب حتى طالبوا (بلسان بشير الجميل) باقامـــة « جسور صريحة ومتينة مع الغرب لكي تشعر دول الغرب اننا امتـــداد لحضارتها في الشرق ونمثل جزءاً من القيم التي تمثلها هي ، وانها تمثل تطلعاتنا المستقبلية » (٤١) .

وعلى الرغم من كل هذه العثرات والهنات لا يسعنا الا الاقرار

بوجود فئة من اللبنانيين تنادي بالحياد عن صدق وحسن نية لأنها تتصور ان فيه كل الخير للوطن . ولكن هذه الفئة قلة لا اثر لها في حياتنا السياسية .

والملاحظة الثانية هي ان معظم اللبنانيين يطمحون (وان كانت سياسة حكوماتهم تخيب آمالهم في كثير من الاحيان) الى ان يتبع بلدهم سياسة حيادية ازاء المعسكرات والاحلاف الاجنبية ، وازاء الخصومات والعنعنات الشخصية التي تندلع ، من حين الى اخر ، بين الحكام العرب . والتزام الحياد هنا هو الحكمة بعينها . ولكن الحياد يصبح مرفوضاً وينقلب الى اهمال وتقصير وتهرب من المسؤولية عندما يكون سبب الخلافات او الانقسامات قضايا قومية او انسانية او تحررية . ان الشعب اللبناني الذي يفاخر الدنيا بتعشقه للحرية يعز عليه ان يقف على الحياد عندما تتعرض الحرية للاضطهاد في اي بلد كان .

ونستشهد هنا بتعليق دبّجه الشهيد **كمال جنبلاط** رداً على تصريح منسوب الى رئيس الجمهورية (شارل حلو) نشرته احدى الصحف في العام ١٩٦٧ (٤٢) . وكان التصريح يتحدث عن سياسة لبنان المحايد التي تسعى الى التوفيق بين جميع الاطراف دون انحياز لفئة ضد اخرى . وبيّن الشهيد جنبلاط في تعليقه ان لبنان لا يمكن ان يكون على الحياد في المجال العربي « لانه كبلد وشعب ودولة ينزع الى توكيد الخط الوطني العربي المتحرر ، والى تحقيق

سياسة التطور الاجتماعي دون ان يدخل فريقاً مباشراً في الخلافات العربية التي تخرج عن تأييد وتوكيد هذين الخطين الرئيسيين ... لا يمكن الانسان ان يكون على الحياد بين مجتمع التأخر والاسترقاق السياسي والاجتماعي وبين مجتمع الحرية والتقدم والكرامة البشرية ، اي لا يمكن للانسان ان يكون على الحياد بين سيف الاسلام الوارث للتراث التوراتي القبلي المتأخر حيث لا يزالون يبتاعون العبيد من البشر ، وبين الجمهورية الديمقراطية اليمنية » (٤٣) .

والملاحظة الثالثة هي ان حياد لبنان ازاء اسرائيل مستحيل . بل هو ، قومياً ، وضميرياً ، خيانة . ويكفينا ان نسوق الفقرة التالية من كتاب الاستاذ **هنري ابو خاطر** :

« تنزع بعض الفئات في لبنان الى المطالبة بحياده سلماً وحرباً بضمانات توفرها الدول ويستقر معها البلد واحة طمأنينة في بقعة مضطربة من الشرق ، علّه يباعد بين الخطر الصهيوني وبين نفسه. ان الحياد لا ينقذ لبنان ، في عرفنا ، على المدى الطويل من خطر التوسع الصهيوني على ارضه ومياهه ، بل يفتح ثغرة في الجبهة الامامية بمواجهة اسرائيل ، تفلت معها هذه الاخيرة قيود الحصار لتنفذ ، خطوة خطوة ، الى سوريا والاردن والعراق وما اليها ، والى وادي النيل ، تصطنع الدويلات العرقية والدينية تبريراً لوجودها وتحقيقاً لنهم في السيطرة على مرافق الحياة في بقعة رحبة تمتد من النيل الى الفرات ، وما وراءه » (٤٤) .

والملاحظة الرابعة والاخيرة هي ان نجاح مشروع الحياد في لبنان (الذي ينطوي حتماً على حياد تجـاه اسرائيـل والدول الامبريالية المناصرة لها) قد يغري الانظمة العربية الاخرى بالاقتداء بلبنان (حباً بالتقليد، او رغبة في التملص من كل مسؤولية قومية) فماذا سيحل بالقضية الفلسطينية ان عُمّم الحيـاد؟ وكيف ستكون طبيعة العلاقات بين الاقطار العربية؟ وكيف ستصبح علاقات العرب بالولايات المتحدة، الحامية لاسرائيل والضامنة لعنصريتها واطماعها؟ لقد انحازوا اليها دون حياد، فالتزمت هي الحياد تجاههم، وانغمست في الانحياز لاسرائيل. لقـد اعطوها شيكا على بياض فأعطتهم شيكات بلا رصيد (٤٥). فماذا ستعطيهم اذا اختاروا فعلاً نظام الحياد؟

الحواشي

(١) راجع مقاله في صحيفة الحياة، ١١-٣-١٩٦٧.

(٢) النهار، ٢٣-٩-١٩٧٢.

(٣) راجع نص محاضرته في مجلة الثقافة العربية، عدد كانون الثاني (يناير) ١٩٦٨ والمجلة تصدر عن النادي الثقافي العربي في بيروت.

(٤) راجع ص ٥٦٤ – ٥٧٠ من كتاب:
Louis Delbez, Les principes généraux du droit int. pub., Paris 1964

(٥) القانون الدولي العام، للدكتور علي صادق ابو هيف. منشأة المعـارف بالاسكندرية، ١٩٦٢، ص ٢١٨.

(٦) راجع مقال الدكتور ادمون نعيم عن اسباب الحياد الدائم وشروطه، في كتابه:
Points de vue, Beyrouth, 1959. pp. 45—46.

(٧) راجع محاضرة الدكتور جورج ديب عن استحالة الحياد اللبناني، في مجلة الثقافة العربية، العدد المذكور، ص ١٥.

(٨) نفس المرجع السابق، ص ١٧ و ٢٤.

(٩) الثقافة العربية، المذكورة.

(١٠) العمل، ٢٩-١-١٩٦٩.

(١١) نشرتها الصحف في ٢٩-١١-١٩٧٥.

(١٢) يحمل تاريخ آذار (مارس) ١٩٧٧ ص ٣٤ – ٣٩.

(١٣) الحوادث، ٤-٧-١٩٦٩.

(١٤) النهار، ٢٣-١٢-١٩٦٩.

(١٥) راجع تصريحه لاذاعة هولندا في السفير، ١٢-٨-١٩٧٦.

(١٦) راجع بحثنا عن نظام الكانتونات السويسري، في شؤون فلسطينية، عدد ٦٣-٦٤.

(١٧) راجع مقالنا عن: التدويل والتحييد والبوليس الدولي، في مجلة الطريق، عدد شباط (فبراير) ١٩٦٩.

(١٨) راجع محاضرة ادمون رزق ، المذكورة ، في الثقافة العربية ، ص ٨ .
(١٩) راجع محاضرته عن : قوميات ازاء القومية اللبنانية ، في كتاب : ابعاد القومية اللبنانية ، من منشورات جامعة الروح القدس (الكسليك) ١٩٧٠ ، ص ٥٦ .
(٢٠) راجع مقال ادوار حنين المذكور .
(٢١) راجع اجوبة د . جورج حكيم ، و د . منوال يونس ، في تحقيق مجلة الاسبوع العربي حول الحياد اللبناني ، في ١٧-٤-١٩٦٧ .
(٢٢) مقال ادوار حنين المذكور .
(٢٣) من محاضرة للزعيم شوكت شقير بعنوان : كيف ندافع عن وطننا تجاه اسرائيل ، نشرت المحرر ، في ٢٥-١-١٩٧٣ ، مقتطفات منها .
(٢٤) راجع كتاب : لبنان والتحدي الاسرائيلي ، لباسم الجسر وداود الصائغ ، من منشورات نادي ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ، بيروت ١٩٦٩ ، ص ١١٦ — ١١٩ . وراجع ما كتبه باسم الجسر في الحوادث ، ١٧-١-١٩٦٩ ص ٦-٧ ، وما قاله في ندوة « قضايا الدفاع عن الوطن » ، المنشورة في مجلة الثقافة العربية ، عدد شباط (فبراير) ١٩٦٩ ، ص ٨٣ وما بعدها .
(٢٥) راجع محاضرته ، المذكورة .
(٢٦) راجع افتتاحية النهار في ١٢-٣-١٩٦٧ .
(٢٧) العمل الشهري ، المذكور ، ص ٣٦ .
(٢٨) محاضرة ادمون رزق ، المذكورة ، ص ٧ .
(٢٩) نفس المرجع السابق .
(٣٠) النهار ، ٢٣-٩-١٩٧٢ .
(٣١) راجع مقال الدكتور وليم حداد عن : الحياد في مفهوم السياسة اللبنانية ، في مجلة السياسة الدولية ، عدد ابريل ١٩٦٩ ، ص ١١٥ — ١٢٢ . وقد سبق الكاتب ان ناقش ، في فرنسا ، في العام ١٩٦٧ ، اطروحة دكتوراه بعنوان : لبنان بين سياسة الحياد والسياسة العربية .
(٣٢) راجع ندوته في الثقافة العربية لعام ١٩٦٩ .

(٣٣) النهار ، ٢٩-٦-١٩٦٨ .
(٣٤) من محاضرة له ألقاها في طرابلس بعنوان : الوجود اللبناني في المحيط العربي ودوره . النهار ، ٣٠-٣-١٩٧١ .
(٣٥) راجع محاضرته المذكورة .
(٣٦) العمل ، ٢٩-١-١٩٦٩ .
(٣٧) راجع تحقيق الاسبوع العربي ، المذكور .
(٣٨) راجع محاضرته المذكورة ، ص ٣٦ . ومع انه يزعم ان « القومية اللبنانية هي وحدها الموجودة في لبنان فعلا وقولا » (ص ٣٢) فانه يناقض نفسه عندما يؤكد بعد ذلك ان لبنان حتّى الآن « هو البلد العربي الوحيد الذي اعترف رسمياً بالفداء » و « ان لبنان اقوى عروبة من أي بلد عربي آخر » (ص ٦٠)
(٣٩) راجع تصريحاته الاخيرة في السفير ، ٩ و ٣٠-٦-١٩٧٧ .
(٤٠) راجع كتابه المذكور ، ص ٤٥ .
(٤١) راجع نص خطابه في احد الاحتفالات الحزبية . النهار ، ١٢-٥-١٩٧٧.
(٤٢) راجع الجريدة ، ٦-٣-١٩٦٧ .
(٤٣) الانباء ، ١١-٣-١٩٦٧ .
(٤٤) راجع ص ٦٥ من كتـابه : فلسطين والخطر المصيري ، منشورات عويدات . بيروت .
(٤٥) راجع افتتاحية النهار ، ١١-٨-١٩٧٧ .

فهرس

الصفحة

الصفحة

الصفحة

منشورات عويدات ١٩٧٨/٤/٢٧٨

ليبانوغراف ص.ب ١١-٩٥٧٧ - بيروت ، لبنان

كتب للمؤلف

- لبنان والمشرق العربي (١٩٤٣ — ١٩٥٦) . بالفرنسية .
- محنة الديمقراطية والعروبة في لبنان . مكتبة منيمنة ، ١٩٥٧ .
- عربي في موسكو . المكتبة العصرية ، ١٩٥٨ .
- الجمهورية العربية المتحدة . دار النشر للجامعيين ، ١٩٥٨ .
- ميرا ، ثائرة من بلغراد (قصة). دار النشر للجامعيين ، ١٩٥٩.
- عندما قاومنا (بالاشتراك مع النائب معروف سعد) . دار العلم للملايين ، ١٩٥٩ .
- القومية العربية امام تصارع الاضداد . دار العلم للملايين ، ١٩٦٠ .
- اعمال اسرائيل الانتقامية ضد الدول العربيـــة . مركز الابحاث ، ١٩٧٠ .
- الاستاذ الجامعي في لبنان بين حاضره ومستقبله (بالاشتراك مع بعض الاساتذة) . منشورات رابطة الاساتذة الجامعيين ، ١٩٧١ .
- دراسات في السياسة والاحزاب. منشورات عويدات ، ١٩٧٢ .
- خطف الطائرات في الممارسة والقـانون . معهد البحوث والدراسات العربية في القاهرة ، ١٩٧٤ .

سلسلة

زدني علماً

١ : حوار الحضارات ، روجه غارودي
٢ : الميتولوجيا اليونانية ، بيار غريمال
٣ : مبادىء في العلاقات العامة ، حسن الحلبي
٤ : الوسائل السمعية والبصرية ، جان جاك ماتراس
٥ : سوسيولوجيا الادب ، روبير اسكاربيت
٦ : ادباء من الشرق والغرب ، الدكتور عيسى الناعوري
٧ : الجمالية الفوضوية ، اندريه رستسلر
٨ : التضخم ، موريس فلامان
٩ : الفكر الفرنسي المعاصر ، ادوار موروسير
١٠ : الادب المقارن : ماريوس فرنسوا غويار
١١ : الاسلام ، هنري ماسيه
١٢ : برغسون ، اندريه كريسون
١٣ : سيكولوجيا الفن ، جان بول ويبير
١٤ : تأملات ميتافيزيقية ، رنيه ديكارت
١٥ : في الدكتاتورية ، موريس دوفرجيه
١٦ : الصحة العقلية ، فرنسوا كلوتيه
١٧ : دستويفسكي ، اندريه جيد
١٨ : الاخفاق ، جان لاكروا
١٩ : الانسان ذلك المعلوم ، الدكتور عادل العوّا

٢٠ : سوسيولوجيا الفن ، جان دوفينيو
٢١ : ايليا ابو ماضي ، الدكتور عيسى الناعوري
٢٢ : التخلف المدرسي ، اندريه لوغال
٢٣ : علم الاديان وبنية الفكر الاسلامي ، المستشرق جيب والدكتور عادل العوّا
٢٤ : مدخل الى علم السياسة ، جان مينو
٢٥ : نقد المجتمع المعاصر ، ريمون رويّه
٢٦ : روسو ، اندريه كريسون
٢٧ : الادب الرمزي ، هنري بير
٢٨ : طريقة الروائز في التربية ، آنّا بونبوار
٢٩ : مصير لبنان في مشاريع ، الدكتور محمد المجذوب
٣٠ : الفلسفة الفرنسية من ديكارت الى سارتر ، جان فال
٣١ : الفن الانطباعي ، موريس سيرولاّ
٣٢ : تاريخ قرطاج ، مادلين هورس
٣٣ : باسكال ، اندريه كريسون
٣٤ : النظم الضريبية ، بيار بلترام
٣٥ : المسألة الفلسفية ، الدكتور محمد عبد الرحمن مرحبا
٣٦ : تاريخ السوسيولوجيا ، غاستون بوتول
٣٧ : الفدرالية ، اندريه جالون
٣٨ : امراض الذاكرة ، جان دولاي
٣٩ : المذاهب الاخلاقية الكبرى ، فرنسوا غريغوار
٤٠ : نقد الايديولوجيات المعاصرة ، ريمون رويّه

٤١ : الفلسفات الكبرى ، بيار دوكاسيه
٤٢ : العملة ودورها في الاقتصاد العالمي ، بيار برجيه
٤٣ : الاجماع في التشريع الاسلامي ، محمد صادق الصدر
٤٤ : منظمة الامم المتحدة ، شارل شومون
٤٥ : الدستور واليمين الدستورية ، هشام قبلان
٤٦ : هذه هي الحرب ، غاستون بوتول
٤٧ : الممارسة الايديولوجية ، ريمون رويّه
٤٨ : المواطن والدولة ، روبير بيلو
٤٩ : فلسفة العمل ، هنري آرفون
٥٠ : مونتاني ، اندريه كريسون
٥١ : علم الجمال ، دني هويسمان
٥٢ : تدريب الموظف ، حسن الحلبي
٥٣ : فلسفة التّربية ، اوليفيه ريبول
٥٤ : السوق النقدية ، بيار برجه
٥٥ : الانسان المتمرد ، البير كامو
٥٦ : تيار دو شاردان ، جان كارلس
٥٧ : التّربية الحديثة ، انجيلا ميديسي
٥٨ : خطف الطائرات في الممارسة والقانون ، د. محمد المجذوب
٥٩ : تقنية المسرح ، فيليب فان تيغيم
٦٠ : المذاهب الادبية الكبرى ، فيليب فان تيغيم
٦١ : النقد الجمالي ، اندريه ريشار
٦٢ : الحضارات الافريقية ، دنيز بولم

٦٣ : ديكارت والعقلانية ، جنفياف روديس لويس
٦٤ : العلاقات الثقافية الدولية ، لويس دوللو
٦٥ : البيبليوغرافيا ، لويز نويل مالكليس
٦٦ : علم السياسة ، غاستون بوتول
٦٧ : الاعلامياء ، بيار ماتيلو
٦٨ : سوسيولوجيا السياسة ، غاستون بوتول
٦٩ : الادب الطبيعي ، بيار كوني
٧٠ : الجمالية عبر العصور ، اتيان سوريو
٧١ : فن تخطيط المدن ، روبير اوزيل
٧٢ : علم النفس التجريبي ، بول فريسّ
٧٣ : اصول التوثيق ، جاك شومبيه
٧٤ : دينامية الجماعات ، جان ميزونّوف
٧٥ : تاريخ العرقية ، جان بواربيه
٧٦ : قيمة التاريخ ، جوزف هورس
٧٧ : سوسيولوجيا الصناعة ، برنار موتيز
٧٨ : الماركسية بعد ماركس ، بيار ومونيك فافر
٧٩ : معرفة الذات ، ماري مادلين دافي
٨٠ : الفيلسوف الغزالي ، الدكتور عبد الامير الاعسم
٨١ : التعليم المبرمج ، موريس دومونمولان
٨٢ : السلطة السياسية ، جان وليم لاپيار
٨٣ : سوسيولوجيا الحقوق ، هنري ليفي برول
٨٤ : الخطوط الاولى لفلسفة ملموسة ، غبريال مارسيل

٨٦ : معرفة الغير ، ريمون كاربانتييه
٨٧ : نصير الدين الطوسي ، الدكتور عبد الامير الاعسم
٨٨ : عظمة الفلسفة ، كارل ياسبرس
٨٩ : ميزان المدفوعات ، جان ويللر
٩٠ : المعنى والعدم ، الدكتور محمد الزايد
٩١ : الجمالية الماركسية ، هنري آرفون
٩٢ : تاريخ بابل ، مارغريت روتن
٩٣ : الفلسفة والتقنيات ، جان ماري اوزياس
٩٤ :
٩٥ : فلاسفة انسانيون ، كارل ياسبرس
٩٦ : الحرب الاهلية ، شارل زورغبيب
٩٧ :
٩٨ : من الرأي الى الايمان ، غبريال مارسيل
٩٩ : التسويق ، هنري داين
١٠٠ : دفاعاً عن الادب ، كلود روى
١٠١ : امتداح الفلسفة ، ميرلو بونتي
١٠٢ :
١٠٣ :
١٠٤ :
١٠٥ : الاحصاء ، اندريه فيستيرو
١٠٦ :
١٠٧ : الكلام ، جان لاكروا

مصير لبنان



عندما اجتاحت لبنان ، في العامين ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦ ، أزمة رهيبة كادت تطيح بمنجزات استقلاله ، سارعت بعض الفئات السياسيــة الى طرح الحلــول والمشاريع القادرة ، في رأيهــا ، على معالجة الازمة وانقاذ الوطن من الهزات التي يتعرض لها حيناً بعد حين .

وطالبت فئة بتطبيق **نظام الكانتونات** السويسري وتحويل لبنان الى دولة فدرالية لتحقيق « الوحدة في التعددية » .

ودعت فئة ثانية الى الأخذ **بنظام اللامركزية السياسية** بحجة ان لبنان يتكوّن من مجموعة « ثقافات وحضارات واعراق » .

وخيل الى فئة ثالثة ان الحل يكمن في طلب النجدة من الامم المتحدة عن طريق **تدويل الازمة** .

واعتقدت فئة رابعة ان **قوات الطوارىء الدولية** هي وحدها القادرة على توفير الأمن والاستقرار للبنان .

ونادت فئة خامسة بوجوب **تحييد لبنان** لعزله عن التيارات التي تهبّ على الوطن العربي .

الكتاب يردّ ، بموضوعية رصينة ، على هذه الافكــار والمشاريع ويرسم ، من خلال الرد والتنفيذ والمناقشة ، صورة لبنــان الجديد .

EDITIONS OUEIDAT
Beyrouth-Paris